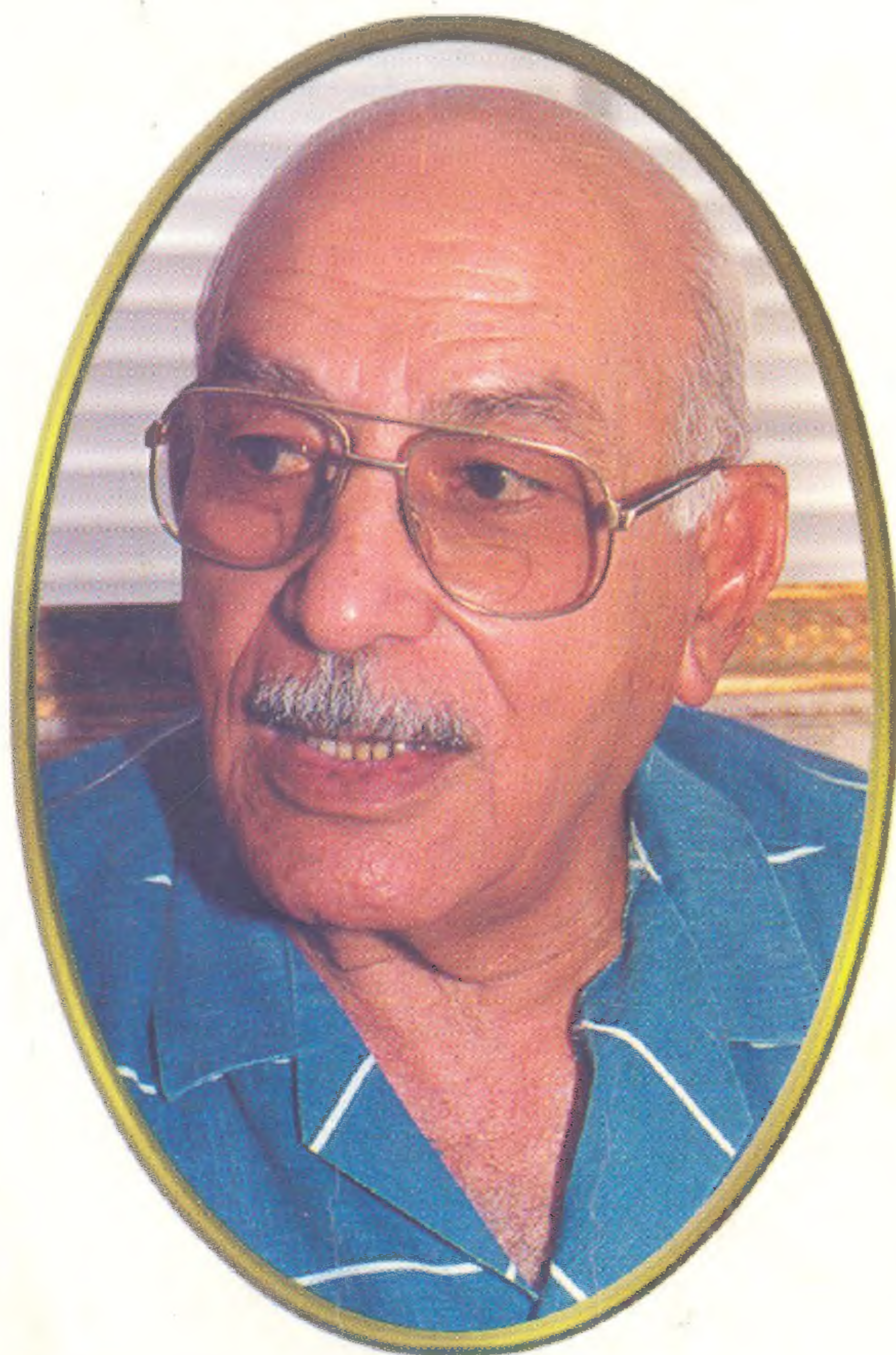


على صبرى  
يتذكر

# بصراحة عن السادات

عبدالله إمام



بصراحة عن السادات  
الناشر: دار الحيات  
الغلاف: محمد الصباغ  
طبعة خاصة

مكتبة جامعة القاهرة



0115366



Bibliotheca Alexandrina





**عبد الله إمام**

---

**على صبرى يتذكر:**

**بصراحة**

**عن السادات**

مطبوعات دار الخيال

---





---

**على صبرى يتذكر:**

---

## **ورحل الرجل الموقف**

---

فى أغسطس ١٩٩١ رحل على صبرى، بعد أن قال كلمته.. وأودع ذكرياته أمانة التاريخ. وخلال جلساتنا التى امتدت لأيام طويلة، لم يرفض الإجابة عن سؤال، ولم يتوان فى توضيح موقف.. وكان حريصا على أن يكون — كما كان دائما — صريحا وواضحا وحاسما.. ومحدد الموقف والفكر..

وكانت تلك واحدة من أبرز ميزات على صبرى، على امتداد حياته كلها منذ بدأ العمل السياسى فى فجر شبابه، حتى اللحظة الأخيرة فى حياته.. وكان على صبرى على قمة المسئولية، عندما رفض أن يساوم على ما يعتقد أنه الحق، وأنه الموقف المبدئى وهو ما أوصله إلى السجن، لذلك أمضى فيه عشر سنوات كاملة، كان يمكن أن يتفادها، وأن يستمر فى موقعه على قمة السلطة كنائب لرئيس الجمهورية، لو أنه قبل أن يهادن، أو يناور، أو يغير من رأيه.

وكان على صبرى أشد المجموعة التى عارضت السادات وضوحا فى تمسكه بمبادئ وقيم الثورة التى شارك فيها وعمل لها، منذ كانت جنيينا لم يتشكل بعد.. كان يرى أن الردة قادمة، وأن الصلح مع العدو الصهيونى قادم، وأن مخطط الاستسلام الذى رفضته الثورة، وظلت تقاومه وتحاربه على امتداد سنواتها قادم.. لذلك كان موقفه الصريح الذى قاده إلى سجون السادات..

لم يكن على صبرى عضوا بمجلس قيادة ثورة يوليو، ولكنه تولى المسئوليات التى كانت موضع طمع كثير من أعضاء مجلس قيادة الثورة..



وكان بحق رجل كل المهام الصعبة فى الثورة..

فهو الذى حمل أول رسالة إلى الولايات المتحدة الأمريكية حول الثورة.

وهو الذى سافر مع أول بعثة لتسليح جيش مصر من أمريكا.. وهو الذى حمل أول رسالة من مصر الثورة إلى الاتحاد السوفيتى، وهو الذى أشرف على عملية كسر احتكار السلاح... والاتجاه بالتسليح للكتلة الشرقية.

وهو الذى قاد معركة تنفيذ أول خطة للتنمية الشاملة فى مصر.. عندما كان رئيسا للوزراء.

وبعد هزيمة يونيو تولى الرجل المسئولية عن أخطر أسلحة المعركة والمواجهة، وهى القوات الجوية .

وهو الذى قاد بناء تنظيم عبد الناصر السياسى.

وكان مسئولا عن الاتحاد الاشتراكى.

وهو أيضا بوضوح الفكر، والرؤية الذى نشر سلسلة من المقالات قبل حرب - يونيو ١٩٦٧ - تحدث فيها عن مستقبل العمل السياسى ودور كل فئات الشعب!!

وفى كل هذه المعارك كان مقاتلا بأسلا، بذل كل وقته. وكل جهده، وكل إمكانياته؛ وكل عقليته العلمية المرتبة .. فى خدمة رؤيته وموقفه إلى جانب العمال والفلاحين؛ الذين وجدوا فيه صوتا مدويا وواعيا الى جانبهم فى كل قضاياهم العادلة.

وظل وفيا وأميناً على مبادئ عبد الناصر، وعلى أهداف ثورة يوليو، وحتى فى أحلك الأوقات لم يفقد أبداً إيمانه بالشعب العظيم وبقدرته على تخطى الأزمات، وأن أعلام عبد الناصر سوف تعود ترفرف على أقطارنا العربية، لأنها التى ثبت من خلال الممارسة أنها قادرة على بعث أمجاد هذه الأمة ، وأن تتخطى بها كل ما يعترضها من عقبات.



فى أيامه الأخيرة نزل ميدان العمل السياسى ، محاولا أن يعيد تنظيم القوى الناصرية، ويوحد حركتها، ويجمع شملها، على أمل لم يخفت لديه، بأنهم هم المستقبل، وأنه سوف يأتى اليوم الذى يفرضون فيه وجودهم الشرعى كما فرضوا وجودهم الواقعى على ساحة العمل السياسى.

ويوم أصدر القضاء حكمه بقيام حزب ناصرى بعد محاولات مستبسة من الحكومة تعارض قيام الحزب، وتخترع العراقيل، وتتفنن فى أساليب الرفض. ومقاومة الوجود الشرعى والرسمى لهذا التيار الهادر.

يوم صدر هذا الحكم، تذكرت ومعى الكثيرون الرجل الذى مات قبل أن يشهد هذا اليوم.. والذى يفتقده الناصريون فكرا وأسلوبا ومنهجيا وهم يعيدون تنظيم صفوفهم، ورفع راياتهم.

ودفع على صبرى عشر سنوات من عمره فى السجن، وكان حقد السادات عليه عظيما ورهييا.. فبينما كان السادات - على حد اعترافه - طوال سنوات الثورة هامشيا، لم يتول موقعا.. كان على صبرى يحتل المواقع المؤثرة بجهد وعمله..

وبينما كان السادات - على حد اعترافه - لا يقرأ إلا القصص البوليسية، كان على صبرى قارئاً نهما مطلعاً على أحدث ماتخرجه المطابع فى العالم كله.

وبينما كان السادات - على حد اعترافه - لايهتم بالتفاصيل، كان على صبرى يدقق فى كل صغيرة وكبيرة.

وبينما كان السادات - على حد اعترافه - يحصل على أقل الأصوات فى الانتخابات داخل التنظيم السياسى، كان على صبرى يحصل على أكبر الأصوات..

لذلك كانت تعليمات السادات المشددة - للتنفيس عن حقه - أن تصدر المحكمة الخاصة التى شكلها حكمها على «علي صبرى» بالإعدام<sup>(١)</sup>.

ورغم أن قضية مايو كانت كما قال السادات نفسه قضية سياسية، إلا أنهم راحوا ينقبون ويبحثون له عن أخطاء فى تاريخه كله ويحاولون أن يتفادوا إلى ذمته المالية وجاءت نتيجة تنقيب رجال السادات وأجهزته، لصالح على صبرى فلم يجدوا

(١) التفاصيل فى كتاب انقلاب مايو للمؤلف.



مأخذاً عليه، ولا شائبة في تصرفاته، ولا خروجاً في عمله، ولا انحرافاً في سلوكه، وكانت نظافة يديه، وعفته، وبعده عن الفساد هو ما سجلته المحكمة الخاصة التي نصبت من أجل إدانته..

لقد أخذ العمل السياسى النظيف والشريف على صبرى، وأخذ معه وقته، وصحته، وأيضاً أمواله التى ورثها عن أبيه، فباع ممتلكات آلت إليه بطريق الميراث خلال سنوات تولى فيها قمة المسئولية.. فأدت إلى أن يفقد ثروته الموروثة، لا أن يزيدها...!!

وفى معركة التأميم الأولى - وذلك ثابت للأجهزة التى راحت تنقب وراءه - كانت له أسهم فى بنك مصر طبق عليها قرار التأميم، وثبت أنه كان يعرف بالقانون قبل صدوره بأيام، ولكنه لم يتصرف فى الأسهم، ليضرب بذلك مثلاً على الطهارة، والبعد عن الاستغلال، والإخلاص للمبادئ حتى ولو كانت ضد مصالحه الشخصية.



فى إحدى الندوات العلمية التى أقيمت بالقاهرة، حول ثورة يوليو لبحث قضايا الحاضر وتحديات المستقبل، كان حضور على صبرى، وإسهاماته الفكرية. مما يثرى المناقشة، فقد وضع بأمانة حصيلة تجربة الثورة وخبرتها أمام المفكرين من كل الأقطار العربية وتحدث بصراحة رداً على بعض المفكرين قائلًا أنه يتردد كلام كثير حول تأثير بعض معاونى عبد الناصر على سياسته الخارجية فيقال مثلاً أن فلاناً من معاونيه «رجل موسكو» وأما فلان من معاونيه فهو «رجل أمريكا».

«والواقع أننى أخشى من تفشى عدوى أثارها أعداء ثورة يوليو بالتركيز على سلبات التجربة الثورية فى مصر، مما جعل حتى المؤيدين للثورة والفكر الناصرى ينزلون فى درب اصطیاد بعض الأخطاء، وتضخيمها، والغريب أن تتردد مثل هذه الافتراءات على عبد الناصر وسياسته الخارجية المستقلة، إذ أنه أشيع فى يوم ما أننى رجل موسكو، كما ذكر فى أوائل سنى الثورة أننى رجل أمريكا.

«والواقع أن عبد الناصر ومعاونيه المقربين لم يتخذوا من مواقف إلا ماتمليه المصلحة المصرية والعربية البحتة، وإنى لأذكر هنا مثلاً واضحاً يجعل سياسة



عبد الناصر وأعدائه واضحة فى استقلاليتها عن الضغوط والتأثيرات الخارجية والأجنبية. ففى وقت كانت فيه العلاقات الوثيقة بين القاهرة وموسكو فى قمة التعاون والوفاق هاجم خروشوف الوحدة بين مصر وسوريا وذلك فى سنة ١٩٥٨ فقام عبد الناصر فى خطاب عام ألقاه من دمشق بالرد على خروشوف وهاجم سياسة الاتحاد السوفيتى تجاه الوحدة العربية ذلك المطلب الجماهيرى القومى للأمة العربية.

هذا الموقف من عبد الناصر هو التجسيد الحقيقى لمعنى استقلالية القرارات السياسية التى انتهجتها ثورة ٢٣ يوليو.



قال لى على صبرى أنه انتهى من كتابه مذكراته، ولكنه يؤثر ألا ينشرها الآن.. وكان رأيه، أنه أودع مذكراته كل الأحداث التى عاشها بأمانة وموضوعية، لذلك فقد قال رأيه بصراحة، ورصد كل الإيجابيات، ولم يغفل أيضا السلبيات.

وكان يرى أن فى نشر هذه المذكرات الأمانة، والصريحة فى هذه الظروف التى تواجه الثورة فيها بقوى عاتية، مدعومة، ومدفوعة، لا يترك مجالاً لكلمة واعية صادقة مخلصنة لأن هذه القوى المتربصة لن تجد فى كلماته ما تركز عليه إلا هذه السلبيات، فتبرزها، وتضخمها أو تنفخ فيها وتخرجها عن هدفها الذى يسعى إليه للاستفادة من حصيلة العمل — بما فيه من انتصارات وانكسارات، لدفع المسيرة إلى الأمام، والسير بها لتحقيق الآمال، لأن تجربة عبد الناصر وحدها القادرة على انتشال الأمة، وإعادتها إلى الطريق الصحيح الذى يحقق آمال الجماهير العريضة وأن التقييم السليم، لمرحلة الثورة الناصرية، يتطلب تجرداً، ودقة وأمانة، وأيضاً مناخاً سليماً صالحاً للمناقشة الهادئة التى تنير الطريق، تستفيد من كل الإنجازات، وتتلاشى كل الأخطاء، لتندفع بالإيجابيات، حتى تتحقق الحرية والاشتراكية والوحدة، وهى الشعارات التى رفعها عبد الناصر والتى آمن بها على صبرى، وعمل من أجلها، والتحم مع الجماهير على أساسها، ووقف إلى جانبها، حتى ضد مصالحه، ومصالح الطبقة التى كان ينتمى إليها.



فى هذه الطبعة الجديدة من كتاب «على صبرى يتذكر» رأيت أن تتضمن وثائق جديدة لم تنشر من قبل ، لعل أهمها النص الكامل للتحقيق الذى أجرته معه النيابة العامة حول قضية مايو ١٩٧١ ، ثم تحقيق المدعى العام الاشتراكى حول نفس القضية.

وفى هذا التحقيق حدد على صبرى موقفه بوضوح، وتحدث عن الخلافات بينه وبين السادات بصراحة، ولم يحاول التبرير، أو الدفاع عن نفسه، فقد استمر على المنهج الحاسم، والواضح الذى أخذ به نفسه طوال حياته.

بقى ونحن نعيد قراءة «ذكريات على صبرى» أن نترحم على الرجل الموقف.. الذى نفتقده الآن أكثر من أى وقت مضى .. والذى كنا نعول كثيرا على وجوده بيننا، فى الحزب الشعبى الذى استخلصه الناصريون بإصرارهم وكفاحهم، والذى كان على صبرى نفسه أول من وضع لبناته وأول من خطط له، ورسم طريق إنشائه، وأسلوب قيامه.. الحزب العربى الديمقراطى الناصرى.. ورحم الله على صبرى.

**عبد الله إمام**



## بصراحة عن السياسات

### على هامش الذكريات

ارتبط على صبرى بثورة يوليو ، منذ كانت جنيئا لم ير النور بعد.. وهى أمل يسعى جمال عبد الناصر مع نخبة من زملائه الضباط الأحرار أن ينقلوه إلى الواقع، ويخلصوا معه المجتمع من معاناته، مع الملك والاستعمار. ومع الفقر والجهل والمرض.. ومع الإقطاع. وسيطرته على الفلاح، ورأس المال وسيطرته على الحكم.. وظل على صبرى وفيا للثورة التى آمن بها، وللزعيم الذى ارتبط به.. وللمبادئ التى عمل من أجلها.. وعلى امتداد سنوات الثورة - وقبل بداية عصر الردة - شغل على صبرى مواقع سياسية مختلفة. بدأها مديرا لمكتب القائد الأعلى للقوات المسلحة.. حتى أصبح نائبا لرئيس الجمهورية.

وخلال تلك السنوات لم يكن متفرجا، بل مشاركا.. فقد رأس الوزارة، وأشرف على تنفيذ الخطة الخمسية الأولى، وتولى مسئولية التنظيم السياسى .. ولعب دورا فى بناء العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية فى بداية الثورة.. وكان رجل عبدالناصر لدى الاتحاد السوفيتى.

ولأنه ضابط طيار، فقد أشرف على القوات الجوية خلال سنوات إعادة بناء القوات المسلحة وحرب الاستنزاف.

وعلى صبرى يتميز بوضوح الموقف. والفكر والرؤية.. ومنذ خرج من سجن



السادات الذى أمضى فيه عشر سنوات كاملة، وهو يجلس فى بيته يعيد قراءة أوراقه، ويدون مذكراته وملاحظاته.

وعلى كثرة المحاولات التى بذلت لتشويه سنوات الثورة، وعصر عبد الناصر، فقد رفض الرجل أن يتكلم أو يصحح - حتى جاء الكتاب -، وتلك واحدة من مسئولياته، فهو يرى أنه لن يصح فى النهاية إلا الصحيح.. وأن الكلمة الصادقة والعاقلة تضيع وسط صخب المولد، وضوضاء المنافع.. وزحمة المصالح.. ورنين الأموال.

وفى هذا الكتاب يروى السيد على صبرى بعض ذكرياته من خلال حوار معه استمر ساعات طويلة، حرصت أن أوضح فيه بعض ما كان غامضاً، وأن يصحح بعض الوقائع التى حاول البعض - ناسين أو مدفوعين - أن يشوهوها!

وهى فى النهاية شهادة يحتاجها الجيل الذى بدأ يقرأ التاريخ مشوهاً.. كما يحتاجها الجيل الذى عاش تلك السنوات، وقرأها بنفس الأقلام بطريقة مختلفة تماماً!

وهى أيضاً وثيقة.. يحتاجها الذين سيحاولون - بالعلم - رصد تاريخ تلك السنوات المجيدة والناصعة من عمر ثورة يوليو.

لقد اخترت أن يكون الفصل الأول من الحوار حول الولايات المتحدة الأمريكية، وموقعها من ثورة يوليو.. ليس رداً على بعض الذين ينسجون قصصاً وحكايات حول دور أمريكا فى الثورة وهو الأمر الذى روجت له المخابرات الأمريكية لفترة، ونقل عنه البعض متعمدين أو متفيعين.. ولكن أيضاً لأننى أرى أن هذا الدور يتكرر مع اختلاف المواقف، والأشخاص وردود الفعل.. ويزيح السيد على صبرى الستار عن عدد من الحقائق التاريخية التى تعلن لأول مرة من بينها:

أن على صبرى هو الذى حمل الرسالة الأولى للأمريكان ليلة الثورة، وكان هذا أول اتصال بين الثوار والولايات المتحدة الأمريكية، واستمرت اتصالاته بهم لفترة.

أن جمال عبد الناصر درس تأميم قناة السويس عام ١٩٥٤، ووضع كل الدراسات والأبحاث الخاصة بالقناة فى درج مكتبه انتظاراً للتوقيت المناسب.



هذا الجزء من الحوار سيكون حول الاتصالات المصرية الأمريكية التي تمت في فجر الثورة والتي قمت أنت بها.. ثم نتدرج في الحوار حول هذه العلاقات حتى مرحلة القطيعة.

إن ذلك يلقي أضواء على أمور كثيرة، ويوضح للبعض ما يتجاهلونه.. وربما يجعلنا نتساءل عما إذا كان التاريخ حقيقة يعيد نفسه.

وقبل كل شيء.. لماذا اخترت أنت بالذات المهمة الاتصالات مع الولايات المتحدة الأمريكية؟

— قبل الثورة كانت داخل الجيش نشاطات وتنظيمات سياسية مختلفة، بعضها يرجع إلى الحرب العالمية الثانية، وكان هدفها مقاومة الوجود الإنجليزي، والأحكام العرفية، ثم اتخذت أهدافاً أخرى بعد عام ١٩٤٨، كانت لى علاقة بتنظيم هدفه الاشتراك في حرب التحرير الفلسطينية تحت قيادة فوزى القاوقجي.

وكان على — كقائد سرب في الطيران — أن أجهز السرب ليطير إلى مطار شمال فلسطين حاملاً معدات لمساندة القاوقجي ضد الصهيونية. وكانت علاقتي قوية بعدد اللطيف البغدادي، حيث كنا نعمل معا ونخطط معا.. وعندما دخلت مصر حرب فلسطين رسمياً انتهت الغرض من هذه العملية.

وقد اخترت بعد ذلك لأكون نائباً لمدير المخابرات في السلاح الجوي... وكان البغدادي واثقاً مائة في المائة من أنني سأحافظ على العمل السياسي.

وفي تلك المرحلة شاركت بجهاز المخابرات في عدة عمليات بمنطقة القناة ضد الاستعمار البريطاني، مساندة لحركات المقاومة. وأذكر عن تلك الفترة أيضاً أن مناقشات طويلة كانت تدور بيني وبين البغدادي حول منشورات الضباط الأحرار، سواء بالنقد لما يجي فيها، أو بتأييده.

وأرسلت قبل عام ١٩٥٢ إلى بعثة في الولايات المتحدة الأمريكية لدراسة وسائل المخابرات في القوات المسلحة وبصفة خاصة في الطيران بعدها عينت مديراً لمخابرات الطيران.



وكانت تربطني علاقة بالملحق الجوي الأمريكي فقد درست في الولايات المتحدة، وأيضا أعمل مديرا لمخابرات الطيران، ووفقا للنظام فإن الملحق الجوي لا يستطيع أن يجري اتصالاته إلا من خلال جهاز المخابرات.

وقد أدى ذلك إلى استمرار الاتصالات ونشأت علاقة شخصية معه، ومع الملحقين في السفارات الأخرى.. وقد اتصل بي الملحق الجوي الأمريكي قبل قيام الثورة بأيام قليلة، وأبلغني أن معلوماتهم تقول أن هناك حركة في الجيش.

وأكد لي أن هذه المعلومات صحيحة.. وقد حرصت أن أنفي له ما لديهم من معلومات رغم علمي بصحتها، وأقنعتة أن الأمر لا يتعدى بقايا معركة انتخابات نادي الضباط.. ولأنني أعرف جيدا العلاقة الوثيقة التي كانت تربط السفير الأمريكي جفرسون كافري بالملك فاروق، فقد كنت واثقا أن السفارة الأمريكية قد وضعت هذه المعلومات أمام الملك. واتصلت بالبغدادى، وأبلغته أن المعلومات تسربت إلى الأمريكان، وبالتالي إلى السراى الملكية.

وكان من الطبيعى فى ليلة ٢٣ يوليو أن الرسالة التى يراد أن تبلغ إلى السفارة الأمريكية. تبلغ من خلالى بحكم العلاقة الشخصية مع الملحق الجوي الأمريكى.. وقد اتصل بي البغدادى ليلة الثورة، واستدعيت إلى القيادة، وقابلت جمال عبد الناصر.

\* كان هذا أول لقاء بينك وبين جمال عبد الناصر..؟

— نعم.. كانت هذه أول مقابلة شخصية مع جمال عبد الناصر لكنى طبعاً كنت أعرف نشاطه.

\* ماذا حدث فى هذا اللقاء الأول بالضبط؟

— أبلغنى نص الرسالة الشفوية التى من المفروض أن أبلغها للملحق الجوي الأمريكى..

وكانت الرسالة بسيطة جدا. فالجيش قد قام بحركة لتطهير القوات المسلحة من العناصر الفاسدة.

وليس للحركة أية أبعاد سياسية. والشعب كله سيؤيدها لأنها تتمشى مع



مطالبه.. والمطلوب أن تتدخل سفارة الولايات المتحدة لمنع أى تحرك للقوات البريطانية من منطقة القناة، وإلا سنبطر للدفاع عن كل شبر وكل قرية، فهناك سلاح جاهز للتوزيع على الشعب.. وقد طمأنته على أرواح الأجانب وأنها فى أمان كامل، فالجيش مسيطر، ويستطيع أن يحافظ على الأمن. وأن حجة التدخل من أجل حماية أرواح الأجانب حجة باطلة لأنه لن يحدث ما يمس الأجانب.. وقد ذهبت إلى الملحق الجوى الأمريكى، وأبلغته الرسالة، واتصل أمامى بالسفير كافر فى الإسكندرية لينقل إليه ما سمعه منى. وفعلًا وصلت الرسالة إلى السفارة البريطانية فيما بعد.. وعندما استقرت الأمور بعد رحيل الملك يوم ٢٦ يوليو عدت إلى موقعى، ولكنهم طلبونى فى قيادة الجيش لأكون مدير مكتب القائد العام محمد نجيب لشئون الطيران.

كانت هناك عدة مكاتب.. مكتب لشئون الجيش مسئول عنه جمال عبد الناصر.. ومكتب لشئون البحرية، ومكتب لشئون الطيران.. وبقيت محتفظا لفترة بمنصبى أيضا كمدير لمخابرات الطيران.

\* كيف تطورت العلاقات مع الأمريكان فى تلك الفترة المبكرة من عمر الثورة..؟

— استمرت الاتصالات .. كان هدفها تأمين الثورة من أى تدخل يقوم به الإنجليز.. الأمريكان وجدوا فى الثورة فرصة، فهم بمساندتهم لها يستطيعون أن يقللوا من نفوذ الإنجليز، وتحل أمريكا مكان الإنجليز وكان هذا هدفا استراتيجيا لأمريكا بعد الحرب العالمية الثانية، ومصر مفتاح الشرق الأوسط، وإذا استطاع الأمريكان أن يزعزعوا النفوذ البريطانى فى مصر، فإنهم بالتالى يستطيعون ذلك فى المنطقة العربية.

كانت هذه هى الأرضية المشتركة التى عمل جمال عبد الناصر على اللعب عليها . فهناك تناقض بين الاستراتيجية الأمريكية، والاستراتيجية البريطانية، ونحن نريد أن نتخلص من النفوذ البريطانى.. وهذا لا يعنى أن تأييد الأمريكان للثورة، كان تأييدا



مطلقا ولكنه يهدف إلى تثبيت أوضاع الثورة، ثم الانطلاق منه إلى تقليص النفوذ البريطاني تمهيدا للسيطرة الأمريكية..

\* ما هي مظاهر تأييد الأمريكان للثورة في تلك الفترة؟

— كانوا من بين الأسباب التي أدت إلى عدم تدخل عسكري بريطاني في الأيام الأولى للثورة.

فقد كانت هذه المساندة الأمريكية تدفع الإنجليز إلى التفكير في حليفهم الاستراتيجي على المستوى العالمي إذا ما فكروا في مثل هذا التدخل.

أما المظهر الآخر للتأييد فقد اقتصر على مجرد وعود بمساعدات في المجالات العسكرية، والاقتصادية، والإدارية.

\* متى بدأت الخلافات مع الولايات المتحدة الأمريكية؟

— كانت الخلافات تحت السطح منذ البداية، فقد كان إصرار الثورة على أنها لا تستطيع أن تتحدث في أية عمليات مستقبلية دون أن تتخلص أولا من الاحتلال البريطاني حتى نتصرف من موقع الأحرار المستقلين..

وكان أول اختبار للنوايا في رأيي.. هو المفاوضات التي تمت بهدف الحصول على السلاح من أمريكا بعد الثورة بشهور.. بالتحديد في ديسمبر ١٩٥٢.. وكان جمال عبد الناصر قد طرح هذا الاختبار لمعرفة جدية التعاون والمدي الذي يمكن لنا أن نعتمد فيه على أمريكا.

أرسلني إلى واشنطن مع لجنة من الجيش والبحرية، لتفاوض على صفقة السلاح.. فالتعاون في مجال السلاح هو آخر وأقصى مرحلة من مراحل التعاون، إذ أنه يمكن التنسيق في المجالات السياسية، أو الاقتصادية أو الإدارية وغيرها فقط إنما إذا وصل إلى مجال السلاح يكون الموقف مختلفا.

في أمريكا ظلت المفاوضات تطول، وتؤجل لأسباب واهية، وكنت أرسل تقارير متشائمة بعد كل لقاء في البنتاجون أو وزارة الخارجية، وأخيرا طلبت لقاء مع «الجنرال برادلي» رئيس الأركان وصارحته بشكوكي في المماطلة، وحدد لي موعدا



فى اليوم التالى مع لجنة المفاوضات، وقالوا لى بصراحة أنهم لا يستطيعون تدعيم مصر بالسلاح، طالما أن هناك قضايا لم تحل.. فالعمليات الفدائية فى منطقة القناة يمكن أن تستأنف فى أى وقت، وجلاء الإنجليز لم يتم، وأن هناك صورة للدفاع عن الشرق الأوسط عموما تدرس وأن الولايات المتحدة، مستعدة أن تؤيد مصر تأييدا كاملا، فى محاربتها الشيوعية، لذلك فهم مستعدون لتزويدنا بقنابل مسيلة للدموع، وأسلحة خفيفة لقوات البوليس والأمن.

لم أنتظر أية تعليمات، فقد عدت فورا إلى القاهرة وتركت أعضاء البعثة، وكان هدفى هو مناقشة جمال عبد الناصر، وأن أضع أمامه انطباعاتى بصفة عامة، بأننا لا نستطيع أن نفصل الاستراتيجية الإنجليزية عن الأمريكية بصفة عامة.. ربما كانت هناك اختلافات طفيفة.. طبعاً كان هناك موضوع إسرائيل، وإن كان لم يطرح صراحة إلا أن إحساساً ما بأنه كان يخيم على جلسات المفاوضات كلها.. وكان هذا كما قلت هو بداية الاختبارات العملية، والحاسمة مع السياسة الأمريكية، وقد اتضح منه أنها لا تستطيع أن تسير معنا فى تحقيق أهدافنا، وطموحاتنا وآمالنا.. إلا فى حدود المعاونة على جلاء الإنجليز.. للأسباب التى ذكرتها.

واستمرت الاتصالات مع الأمريكان حتى وصلت إلى طريق مسدود، ولم أكن طرفاً فيها، فقد ركزت كل اهتمامى فى جمع البيانات والمعلومات عن موقف بريطانيا فى الجلاء عن مصر.. فبدأت أكون مجموعات للمعلومات داخل السفارة البريطانية، وسفارات «الكومنولث» هدفها أن تكون لدينا معلومات عن الموقف البريطانى الحقيقى فى المفاوضات من خلال ما يدور داخل السفارة البريطانية وما يصلها من لندن، وكانت هذه المعلومات توضع أمام جمال عبد الناصر الذى كان يدير المفاوضات.. وفى هذه الفترة نشأت بينى وبين جمال عبد الناصر صورة من التعاون المستمر.. كنا نلتقى دائما أضع أمامه المعلومات، ونتناقش وربما كان هذا هو الذى أعطى جمال عبد الناصر فكرة أن يختارنى مديراً لمكتبه للشئون السياسية..

**\* هل كنت معادياً للأمريكان؟**

— بالعكس.. كنت صديقاً لهم.

\* كان لديك فكر اشتراكي في تلك المرحلة؟

— من الصعب أن يحدد الإنسان متى بدأ فكره الاشتراكي، فالفكر الاشتراكي هو محصلة اتجاه فكري عام، مع نظرة عامة تنشأ مع الشخص منذ الصغر، وليست وليدة توقيت زمني معين أو قراءة كتاب واحد.

\* رغم الانتماء الطبقي؟

— طبعاً.. رغم الانتماء الطبقي، فهي نظرة منذ الشباب والطفولة تبتعد عن الذاتية، والتطلع إلى الطبقات العليا، وإنما ينظر الشخص إلى المحرومين وأنهم أولى من القادرين بالرعاية.. وأن يسود المجتمع العدالة، ومع النمو، والقراءة، والتعليم والاحتكاك بالحياة، يبدأ الإنسان يفكر، ويبحث عن النظريات التي تحل المشكلة وتحقق العدالة.. وكذلك النظرة إلى الوطن فلا يمكن أن ينمو مجتمع ويتقدم في ظل طبقة فلا بد أن تكون جموع الشعب قادرة على العيش الكريم.. فالنظرة الوطنية تقول أنه لا يمكن أن يسمو المجتمع إلا من خلال جموع قادرة، وليست محرومة.

\* بصراحة. وقطعاً لهذا الاستطراد في الحوار أريد أن أسألك: عندما تكون لديك فكر اشتراكي من خلال نمو الوعي. والاحتكاك والإحساس بالطبقات المحرومة، والقراءة.. هل أصبحت ماركسياً؟

— الماركسي يؤمن بالنظرية الماركسية كما هي، وينشط من أجل تحقيقها. وأنا لى انتقادات كثيرة على النظرية الماركسية ولا أومن بها.. وفي نفس الوقت، لا أستطيع أن أقول أن كلها أخطاء.

\* ترى أن رؤية الميثاق الوطني الذي قدمه جمال عبد الناصر هي الرؤية الصحيحة بالنسبة لمجتمعنا..؟

— طبعاً.. وبدون شك..

\* كيف تطورت الأمور بين مصر والولايات المتحدة حتى وصلت إلى حد القطيعة؟



— تطورت فى مجالات مختلفة، فقد كانت الأحلاف هى مجال الاختبار الثانى.. كانت أمريكا مصممة — وفقا لسياستها فى ذلك الوقت — على محاصرة الاتحاد السوفيتى بالأحلاف من كل جانب. وكان الشرق الأوسط هاما. وحلف فى الشرق الأوسط بدون مصر لا قيمة له، فسيكون ضعيفا وواهيا.. لذلك كان لابد من وجود مصر فى هذا الحلف.. كانت هذه هى وجهة نظر أمريكا.

أما وجهة النظر المصرية فقد كانت مختلفة.. فنحن لا يمكن أن نخرج من احتلال لندخل فى حلف غير متكافئ يضعنا فى احتلال أشد وطأة لأن المشاركة مع دولة كبرى معناها أن أكون تابعا.

ولم تكن سياسة عدم الانحياز قد برزت فى شكلها وقيمتها فى ذلك الوقت، ولكن معالمها كانت واضحة فى ذهن جمال عبد الناصر، ولقد بلورت اللقاءات مع الهند ويوغوسلافيا الأمور فيما يختص بهذه السياسة.. وبالتالي كان الدخول فى أحلاف عملية مستحيلة، وكانت قناعة الثورة أن هناك بوادر خارجية تبشر بإمكانية تحقيق هذا الهدف من خلال عملية أكبر، وحركة لدول العالم الثالث إذا اتحدت.. وهنا حدث التناقض الشديد بين الاستراتيجية الأمريكية، واستراتيجية الثورة فى مصر.. وكان لابد أن يؤدى هذا إلى نوع من القطيعة.

✽ كيف تمت القطيعة بعد هذه الرحلة الطويلة من الاختبارات؟

— تركبت الأمور، حتى وصلت إلى حد الأزمة نتيجة التناقض الذى ظهر بين الاستراتيجيةتين.. كانت بوادر سياسة عدم الانحياز قد بدأت تظهر، وكانت أمريكا تعتبرها سياسة معادية. حتى وصفها دالاس بأنها عملية لا أخلاقية وجريمة.. وكانت مصر تصفى الطبقات المؤيدة للاستعمار.. وبدأت صورة التنمية ذات الطابع التقدمى منذ إنشاء مجلسى الخدمات والإنتاج.

✽ كان الهدف.. فى تلك الفترة هو إعادة بناء مصر.. فأى تناقض يمكن أن يحدث بين هذا الهدف وبين الولايات المتحدة الأمريكية؟

— إعادة بناء مصر على أسس تعتمد على المواطن المصرى الحر وليس على العملاء والمستفيدين من الوجود الاستعمارى الامبريالى فى شكله الاقتصادى..

ومادامت تقلص نفوذ العملاء الموجودين فى الداخل، ورأس المال المرتبط بالامبريالية والذي ترتبط مصالحه بها.. وفى نفس الوقت تقيم مجلسا للإنتاج، وآخر للخدمات، فإن الشكل العام يعطى انطبعا بىداية القطاع العام.

والقطاع العام هو قطاع اشتراكى وبالتالى بدأت محاولات من جانب أمريكا للضغط على الثورة حتى لاتنجح فى تحقيق هذا الهدف، وكانت قمة ذلك هو السد العالى.

\* ربما كانت قمة الأزمة فى تلك الفترة. هى صفقة الأسلحة مع الاتحاد السوفيتى التى تمت بواسطة تشيكوسلوفاكيا، وهى ما عرفت باسم كسر احتكار السلاح.

— كما قلت أن الأزمة اتخذت أشكالا مختلفة.. من جانب مصر كانت محاولات البناء.. من جانب أمريكا كان الضغط الاقتصادى، وقمته السد العالى، وكان الضغط العسكرى بتحريك إسرائيل، فبدأت مناقشات على الحدود، انتهت بعملية غزة... وكان هدف هذه المناوشات... زعزعة النظام فى مصر أو إسقاطه.. فالضغط العسكرى على مصر فى هذه الحالة تكون له نتيجتان:

الأولى أنه لابد أن تقوى القوات المسلحة، وتزودها بسلاح لمواجهة العدو.. والثانية هى ببطء تنمية النشاط الاقتصادى رغم أنه أمل من آمال الثورة والشعب.. ففى بداية الثورة كان كل التركيز على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وكانت القوات المسلحة تحتل المرتبة الثانية فى الإنفاق، وبعد عملية غزة أصبحت مصر مضطرة لشراء السلاح، والإنفاق عليه، وتقليص النشاطات الاقتصادية الأخرى..

كانت إنجلترا وفرنسا قد فرضتا حظرا على إمداد مصر بالسلاح، وكان موقف الولايات المتحدة قد اتضح من خلال المفاوضات التى تمت معها.. وكان تقدير المخطط الأمريكى أن مصر سوف تخضع، ولكن الثورة المصرية رفضت الخضوع، وكانت قد بدأت اتصالات منذ فترة مع الاتحاد السوفيتى لإمداد مصر بالسلاح، وكانت موافقة الاتحاد السوفيتى جاهزة، وموضوعة فى درج مكتب جمال عبد الناصر، أيضا فى انتظار التوقيت المناسب.. وهكذا واجهت الثورة الضغط العسكرى



بهجوم مضاد بأن حصلت على السلاح من الاتحاد السوفيتي، وتحرك الضغط إلى وسيلة لرفع شأن مصر في العالم الثالث كله.. وبعد صفقة الأسلحة بدأ وضع عالمي جديد. لم تصبح المسألة مجرد صفقة سلاح بين مصر والاتحاد السوفيتي، فقد غير هذا الأمر مفاهيم السياسة الدولية فقد كانت أول مرة في تاريخ الاتحاد السوفيتي يسلح دولة غير شيوعية ويخرج من قوقعته إلى منطقة حساسة جدا بالنسبة للاستراتيجية الأمريكية وهي منطقة الشرق الأوسط.

كانت هذه ضربة شديدة لسياسة أمريكا الخاطئة مع الثورة. وكان من البديهي أن يتبعها إلغاء الاتفاق على تمويل السد العالي.. وكانت ذروة الصدام مع الولايات المتحدة الأمريكية.

\* لماذا تعتبر إلغاء الولايات المتحدة العرض بتمويل السد العالي هو ذروة الصدام، مع أن هناك صدامات أخرى لا تقل ضراوة؟

— لسببين : أهمية المشروع ومعناه لأنه أمل للمستقبل. وأيضا الطريقة التي تمت بها. وفيها إهانة للشعب المصري، وكان لابد من الرد عليها بعملية مضادة مثل ما تم في عملية السلاح.

في المجال العسكري كان الرد هجوما، وفي المجال الاقتصادي كان الرد هجوما أيضا.. وهو تأمين قناة السويس.

\* هل كان التأمين هو مجرد إجراء انفعالي للرد على سحب أمريكا لتمويل السد العالي.. أو بمعنى آخر. هل لو كانت أمريكا قد وافقت على تمويل السد العالي، لم تكن القناة لتؤم؟

— كان التأمين قد درس قبلها بسنوات، وكان الأمر ينتظر فقط الوقت المناسب لإعلانه. لقد كانت الاستعدادات لتأمين قناة السويس قد بدأت سنة ١٩٥٤ بعد توقيع اتفاقية الجلاء مباشرة.

\* من الذي أصدر الأمر بالقيام بهذه الاستعدادات في مثل هذا الوقت المبكر؟

— جمال عبد الناصر.

\* أصدر الأمر لمن.. وما هي هذه الاستعدادات؟

— كانت هذه العملية محصورة، فى أفراد يقل عددهم عن أصابع اليد الواحدة كان مطلوباً منهم أن يجمعوا المعلومات. ولكنهم لا يعرفون أسباب ذلك.. ولقد تمت عملية تمويه كبيرة، فالمعلومات التى جمعت عن قناة السويس كانت تحت ستار التعبئة فى حالة الحرب وكانت تشمل جميع الأنشطة فى البلاد. جميع المصانع والورش. والنشاطات الاقتصادية، والشركات بما فيها شركة قناة السويس التى دخلت ضمن حصر كبير وضخم لإمكانيات التعبئة فى حالة الحرب وفقاً لقواعد تأمين البلاد.

\* حدث اعتراض من بعض أعضاء القيادة على تأمين القناة؟

— البعض كان خائفاً من نتائج هذه العملية، ولكنهم لم يفصحوا.

\* هم إذن الذين أعطونا التوقيت وهذا ما قاله جمال عبد الناصر عام ١٩٥٦ رداً على سؤال من أحد الصحفيين الأجانب؟

— كانت هذه المعلومات تجهز منذ سنة ٥٤ انتظارا للوقت المناسب ويستخلص منها ما يتعلق بقناة السويس ليوضع فى درج جمال عبد الناصر، وبالتالي تم حصر جميع المعلومات بالفرد الواحد وفقاً لقانون التعبئة.. وتحت هذا الستار كانت تأتى كل المعلومات، عن القناة وعن الشركة ذاتها، وإمكانياتها.

\* لكن تأمين القناة لم يصل بالأمور إلى حد أن ينتهى كل شيء.

— إنها عملية متصاعدة، فنجاح الثورة فى إحباط، وإفشال الضغط الأمريكى منذ البداية، وفى عمليات متعاقبة، هو الذى أوصلنا إلى مرحلة القطيعة.

التأمر لم ينته، فمنذ بداية الثورة كان هناك ضغط من خلال تحريك إسرائيل أو تحريك قوى مضادة حتى داخل مجلس الثورة، أو محاولة إفشال بعض المشروعات.. وكلما حدث تباعد بين مصر وأمريكا وزادت مسافته، يحدث فى مقابله تقارب مع الاتحاد السوفيتى من خلال المواقف المختلفة، سواء فى مجالات التصنيع أو التجميع أو الخطة الشاملة.

\* ثم جاءت القرارات الاشتراكية.. وعلى الأخص عمليات التأمين الواسعة التى



بدأت فى يوليو ١٩٦١ .. هل كانت هذه العمليات من بين أسباب القطيعة بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية حيث تنم هذه العمليات عن اتجاه اشتراكى لاترضى عنه — بالطبع — الولايات المتحدة، إن لم تكن تعاديه، وتقاومه؟

— كان التأمين اتجاهها اقتصاديا لتنمية اقتصادية، اجتماعية ووطنية مستقلة تحكمها المصالح الوطنية.. وكان التأمين مكملا للقضاء على الأحزاب الرجعية، فالقوة الداخلية التى تستطيع أن تتآمر على نظام وطنى كانت فى شكل أحزاب رجعية، تتلقى تعليماتها وأوامرها من السفارات الأجنبية فى مصر، أو فى شكل رجال مال، مصالحهم وثرواتهم مرتبطة بالمصالح الإمبريالية.. وفى بداية الثورة قضى على الأحزاب الرجعية، فى سنة ١٩٦١ قضى على القوى الأخرى المؤثرة، وبذلك نزع من يد المتآمرين على الاقتصاد الوطنى سلاحهم.

\* كيف صدرت القوانين الاشتراكية، وكيف رصدت الشركات التى تم تأمينها؟

— لم تكن الشركات فى مصر مجهولة، فقد كانت معروفة، وكانت أسهم الشركات المساهمة تتداول فى البورصة، وما أمم هو شركات معروفة ولم يؤمم أفراد.

\* هل درست قوانين التأمين قبل صدورها.. بشكل جاد وعلمى؟

— طبعا.. بدليل أنها صدرت على مراحل، وفقا لإمكانيات التشغيل، وأوليات كثيرة تحددت، وكانت المرحلة الثانية عندما بدأ القطاع العام يرتب وجوده.

\* كانت فكرة تأمين قناة السويس مدروسة ومعدة قبل إعلانها بسنوات. فهل كان الأمر كذلك بالنسبة لعمليات التأمين فى الداخل، بمعنى أنها كانت مدروسة قبل إعلانها أيضا بفترة طويلة؟

— طبعا.. والذى آخر صدور قوانين التأمين هو الوحدة مع سوريا، فلولا الوحدة مع سوريا سنة ١٩٥٨، لصدرت قوانين التأمين فى تلك الفترة، فالذى أخرها هو الوحدة، حتى تتم دراسة الأوضاع الجديدة فى سوريا.. وعندما اتضحت الصورة، كانت قرارات التأمين فى سوريا مختلفة عنها فى مصر.





**1**

---

**الديمقراطية  
والتنظيم الواحد**





فى هذا الجزء من الحوار الذى خصص لقضية الديمقراطية.. يتعرض السيد على صبرى لمسيرة الثورة منذ بدايتها مع كافة الأحزاب والتيارات السياسية الموجودة!

فقد حاولت الثورة منذ البداية أن تسلم الأمور لحزب الأغلبية، ولكن كبار الملاك سيطروا على الحزب فرفض قانون الإصلاح الزراعى، رغم أن عبدالناصر التقى بمصطفى النحاس وفؤاد سراج الدين.. وبدأ تأمر الأحزاب على الثورة إلى حد أنهم تعاونوا مع محمد نجيب للإجهاز عليها.

وكان عبد الناصر يتجه إلى إقامة جناحين داخل الاتحاد الاشتراكى جناح يمينى وآخر يسارى.. ولم يكن شرطاً أن يكون التنظيم الطليعى هو أحد الجناحين.. إلا أن الشيوعيين هم الذين بدأوا الثورة بالعداء لأنهم لم يفهموها، وتحالفوا مع الإخوان المسلمين ضدها.

ولقد حدثت الاعتقالات لبعض الأفراد فى أوقات مختلفة، بسبب معارضة الأهداف الوطنية أو القومية مثل الجلاء عن مصر، أو الوحدة مع سوريا.

ورغم أن عبد الناصر كان له مفهوم للديمقراطية، يختلف عن الديمقراطية الليبرالية وأنه ربط بين الديمقراطية السياسية والديمقراطية الاجتماعية.. بين تذكرة الانتخاب ورغيف الخبز، وأنه سار فى الطريق الاجتماعى مرحلة كبيرة.. وفى تقديرى أنه قطع شوطاً كبيراً على طريق الديمقراطية السليمة وفقاً لرؤيته الاشتراكية إلا أنها مازالت موضع خلافات.. ولقد بلغ من حدة الحملات ضد الديمقراطية خلال فترة عبد الناصر أن ابتلع هذا الطعم بعض الناصريين، وأخذوا يرددون القضية ذاتها، على أنها المشكلة الرئيسية فى حكم عبد الناصر.

\* وفى تقديرى ووفقاً لما كان سائداً من تنظيم واحد. ولا توجد أحزاب معارضة لها صحفها أنه بالمفهوم الاشتراكى للديمقراطية فقد حقق عبد الناصر الكثير، وكانت الصحافة أيضاً لديها مساحة واسعة للنقد، ولكننا ننسى ذلك.. وما أريده منك هو أن تحدثنا عن رؤيتك لقضية الديمقراطية وفقاً للمفهوم السائد الآن.. المفهوم الليبرالى.. لماذا لم يتجه عبد الناصر إلى بناء ديمقراطية بهذا المفهوم؟

— لقد اتضح أن الأحزاب السياسية قبل الثورة قد عجزت عن تحقيق المطلب

السياسى الوحيد الذى كانت ترفع شعاراته وهو جلاء القوات البريطانية عن مصر.. وكان قد حدث تطور كبير فى أعقاب الحرب العالمية الثانية. حيث تخلصت دول كثيرة من الاستعمار، وتحررت، على رأس هذه الدول الهند.. وكان جلاء القوات البريطانية عن مصر قضية أساسية فى ضمير كل وطنى.. واتضح أن الأحزاب، وهى تتسابق على الحكم تحولت إلى العوبة فى يد القصر الملكى، والإنجليز، وأنها عجزت عن تحقيق هذا الهدف نتيجة السباق على كراسى الحكم التى أصبحت الأساس، ووضعت القضية الوطنية على الرف، تحولت إلى شعار يرفع لكسب تأييد شعبى فى فترات الانتخاب.. مع تلاعب السراى الملكية، وخرق الملك للدستور، وفى أعقاب حرب فلسطين وما ظهر من تواطؤ بين القصر الملكى وموردى السلاح الفاسد. ثار فى الجيش فوران ضد هذه الأوضاع، ومن هنا بدأ صراع بين التنظيم الذى أنشأه جمال عبد الناصر وهو تنظيم الضباط الأحرار، وبين السلطة.. ووقع صدام مع الملك فى انتخابات نادى الضباط التى كانت بالنسبة للضباط الأحرار اختبار قوة. وبأنهم قادرون على تحريك الضباط.

وعندما قامت الثورة، لم تكن القيادة ترغب فى الحكم، بقدر رغبتها فى إزاحة العوائق التى كانت تضغط على تحقيق المطالب الشعبية، وعلى رأسها السراى لذلك بدأت بإزالة الملك، ثم إزاحة أحزاب الأقلية المرتبطة به. وبالسفارة البريطانية وتمكين حزب الأغلبية - الوفد - بأن يتولى السلطة، وحدث اتصال بين حزب الوفد وقيادة الثورة حضره النحاس باشا وجمال عبد الناصر أكثر من ٢٢ مرة، وحضر فؤاد سراج الدين بعض هذه اللقاءات، ولكن الثورة كانت قد وضعت مبادئ أساسية، كالقضاء على الاستعمار، والقضاء على الإقطاع، وكان الوفد قد تغير فى أواخر أيامه بحيث أصبح الإقطاعيون هم الذين يسيرون الأمور فيه. ويسيطرون على الحزب، ومن هنا حدث أول صدام بين الثورة وبين ما يسمى بحزب الأغلبية إذ رفض الوفد الالتزام بقانون الإصلاح الزراعى واتضح لجمال عبد الناصر أنه عندما يريد تنفيذ مبدأ مثل القضاء على الإقطاع فلا يمكن أن يعطى الإقطاعيين السلطة للقضاء على أنفسهم، فى نفس هذا الوقت، كان هناك صراع خفى بين الثورة والاحتلال البريطانى بدأ بالمطالبة بالجلاء.



أريد أن أقول أن الثورة عندما قامت لم يكن لها برنامج حزبي إنما مجموعة من الضباط يرفضون النظام الملكي القائم ويرفضون الاحتلال البريطاني، فأزاحوا المعوقات ووضعوا المبادئ العامة ليلتزموا بها، وكان أول صدام بينهم وبين حزب الوفد عندما طلبوا القضاء على الإقطاع وتحديد الملكية الزراعية.

ففى غيبة البرنامج المتكامل، وفى ظل صدام مع حزب الأغلبية أصبح لزاما على الثورة أن تتولى بنفسها الوصول إلى هذه الأهداف من خلال برنامج متكامل. وكان من الصعب وضع برنامج عمل متكامل مع تكالب بقايا الأحزاب القديمة سواء الوفد، أو الإخوان المسلمين أو الشيوعيين، وفى ظل ضغوط خارجية وصدام مع الاستعمار البريطانى ومع الركائز الرأسمالية الأجنبية الموجودة بمصر وأتباعها الذين يستخدمون كواجهات لهذه القوة الاقتصادية .. كان صعبا وضع برنامج للعمل، والثورة لا تمتلك حزبا عميق الجذور له لجانه فى كل قرية وكل موقع من مواقع التجمع الجماهيرى. ولذلك كان الحل الوحيد أن تضع الثورة الأهداف مرحليا. وتؤجل الأهداف الأخرى حتى تتخلص من القوى المعادية فى الداخل أو الخارج، وحيث إن مبدأ الاستقلال، وجلاء جيوش الاحتلال لا يمكن أن يختلف عليه أحد، وهو نقطة البداية الأساسية التى تستطيع أن تضع من خلالها البرنامج المتكامل.. كان المنطق يقول بأن تواجه الثورة الاحتلال البريطانى كمرحلة أولى، وهو الهدف الأول من أهدافها ولكنها لا يمكن أن تواجهه ومن ورائها طعنات القوى المعادية داخليا المتمثلة فى الأحزاب التى لا تريد أن تلتقى مع مبادئ الثورة.

\* بداية أقول أن الأحزاب قبل الثورة. نشأت جميعها دون برنامج مكتوب، بل دون ورقة واحدة تنص فيها على أهدافها، والأغراض التى تعمل من أجلها.. وكانت أول محاولة لوضع برامج للأحزاب عندما طالبتها الثورة أن تقدم برامجها مكتوبة حتى يعاد تشكيلها..

وهى حقيقة تخفى على الكثيرين الذين لا يستطيعون أن يقفوا بالضبط ومن خلال البرامج المكتوبة على أهداف الأحزاب قبل الثورة.. وربما كان ذلك غريبا، ولا يستثنى من ذلك جماعة الإخوان المسلمين التى لم يكن لها برنامج تفصيلى لمواجهة متطلبات المجتمع، اكتفاء بشعارات.

وكان المرحوم حسن البنا قد رفض وضع هذا البرنامج قائلا: إن برنامج الجماعة هو القرآن وكفى.. وبالمناسبة فماذا كان موقف الإخوان المسلمين؟

— كانت هناك اتصالات مع الإخوان المسلمين قبل الثورة، وبعد قيامها أرادوا استغلالها عن طريق احتوائها، ولم يكن أيضا — كما قلت — لديهم برنامج عمل محدد تستطيع أن تلتقى معهم وتناقشهم فيه، هل هم مع تحديد الملكية الزراعية أم ضدها، ولم يريدوا أن يفصحوا عن رأيهم فى أى من القضايا بالتفصيل.

\* واستمر ذلك حتى الآن...؟

— نعم .. حتى الآن.. هل هم مع العدالة الاجتماعية بالمفهوم العلمى لهذه الكلمة، أم أنها شعارات، ثم ما هو موقفهم من الصراع مع الامبريالية العالمية، هذا غير محدد، ولا تستطيع التحاور معهم حول هذه الأمور، وكان هدفهم الاستيلاء على السلطة.. إنهم لا يريدون الاشتراك فى الحكم. وإنما تعرض عليهم كل القوانين قبل أن تصدر ويوافقون عليها سرا، بحجة أنها لابد أن تكون مطابقة للشريعة الإسلامية. ولم تكن تستطيع أن تحدد ما هو المطابق وما هو غير المطابق ومن الذى يمكن أن يكون هو الحكم فى هذا الأمر، وبالتالي كان لا يمكن التعاون معهم.

\* هل كان هناك تناقض أو خلاف حول تطبيق الشريعة الإسلامية أو أن تكون القوانين مستمدة من الشريعة الإسلامية؟

— الخلاف هو من الذى يفسر الشريعة الإسلامية، والتفسيرات كثيرة ومتعددة.. وإذا كان الذى يفسر له أهداف سياسية فيمكن أن يفسر شرعية القانون حسب أهدافه السياسية.

\* هل عرض على الإخوان المسلمين.. فى تلك الفترة الاشتراك فى الحكم.. وماذا كان موقفهم؟

— نعم.. واشتركوا.. الشيخ الباقورى.. اشترك.. بمفهوم المبادئ الأساسية للثورة.. كان معه أيضا المستشار أحمد حسنى الذى تولى وزارة العدل وقد اجتمع مكتب الإرشاد واتخذ قرارا بفصل الشيخ الباقورى من المكتب.. وعلى ما أذكر فإن هذا



الترشيح كان فى الأساس عن طريق المستشار حسن الهضيبي المرشد العام فى ذلك الوقت.

كان اشتراكهم بمفهوم المبادئ الأساسية للثورة ولم يجدوا أى تعارض بين تحملهم المسئولية وبين انتمائهم لجماعة دينية.. إنما عندما تقول أننى «وصى عليك» فإننى أرفض الوصاية لأننى المسئول.

\* كنا نتحدث عن مسيرة الثورة، منذ بدايتها مع التجربة الديمقراطية.

— أصبح التعاون بين الأحزاب القائمة وبين الثورة مستحيلا. الثورة تفتقد برنامجا متكاملًا معلنا، ربما كان هذا البرنامج فى ذهن قائد الثورة جمال عبد الناصر، ولكنه لا يستطيع أن يعلن عنه لا مع زملائه ولا مع الناس فى مواجهة هذه القوى العاتية.

\* ولماذا لا يستطيع أن يعلن برنامجا؟

— لا يستطيع أن يعلنه مع زملائه لأن الضباط الأحرار عندما تكونوا بدافع وطنى سياسى، وعندما تتولى أمور مجتمع لا يمكن أن تركز على جانبه السياسى وتغفل بقية الجوانب الاقتصادية والاجتماعية.. لأنه يمكن أن تحدث خلافات بين قيادة الثورة إذا كان هناك برنامج عمل محدد.. كما حدث فيما بعد.. كان لا يمكن التعاون مع الأحزاب القائمة لتنفيذها، وبالتالي تم حل الأحزاب لنصل حتى إلى هدف الثورة الأول وهو جلاء القوات البريطانية من خلال المفاوضات وتحت ضغط السلاح، وفى ذهن رجال السياسة كان الحل هو التفاوض واللجوء إلى مجلس الأمن وغيرها من الأساليب التى أبقتنا تحت الاحتلال سبعين عاما.. حتى الهدف الوطنى لم يكن متفقًا عليه فى أسلوب تطبيقه، ومن هنا نجد أنه فى أوائل الثورة حدث تحالف بين كل هذه القوى ضد الثورة.. والغريب أنه قام تحالف بين الإخوان المسلمين، والشيوعيين والوفد وبقياء أحزاب أخرى فى مواجهة الثورة لا لشيء إلا لإسقاط الثورة، لاتفاق بينهم فى أهداف أو مبادئ بل بالعكس تلاقى التناقضات لهدف واحد وهو التخلص من الثورة.

كانت الثورة بمبادئها فى جانب، وبقياء الأحزاب فى جانب آخر، وعندما وقعت

اتفاقية الجلاء ووضح أن الثورة حققت هدفا كبيرا جدا كانت تتمناه كل الجماهير، ووضح أيضا أن الثورة ترسخ أقدامها فى نفوس الناس وأنها نجحت فى تحقيق أهدافهم حدث اعتداء الإخوان المسلمين على عبد الناصر فى الوقت الذى حقق فيه جمال عبد الناصر الجلاء عن مصر.

عملية واضح منها أن الهدف هو الاستيلاء على السلطة وليس تحقيق أهداف الشعب.

\* يقول الإخوان المسلمين أن ما حدث سنة ١٩٥٤، كان تمثيلية.. ولم يكن حقيقة.. أى أن الرصاص الذى أطلقه محمود عبد اللطيف على جمال عبد الناصر فى ميدان المنشية كان تمثيلا.. ولم يكن حقيقة؟

— كيف يكون تمثيلية. والرصاص انطلق بالليل على بعد خطوات من جمال عبد الناصر، ثم إن القضية معروفة، والاعترافات موجودة. والتنظيم السرى للإخوان معروف لا أحد ينكره وهو تنظيم مسلح.. كلشها حقائق لا يمكن إنكارها. إذا كان حادث المنشية تمثيلية، فهل كان السلاح الذى فى حوزتهم تمثيلية أيضا..

\* السلاح الذى كان معهم يقولون أنه من أجل معركة القناة.

— ولماذا لم يحاربوا فى القناة.. ولماذا تولت الثورة مهمة الفدائيين فى ذلك الوقت.

\* أولا : كانت الثورة فى السلطة، ولم تكن فى حاجة إلى إخفاء الأسلحة لدى أحد.

\* ثانيا : هناك تصريح للمرشد العام المستشار الهضيبي قبل الثورة أثناء معارك الفدائيين فى القناة ضد الإنجليز عندما سأله مندوب جريدة الجمهور المصرى عن واجب الإخوان فى تلك المرحلة، فقال أن واجبهم أن يعكفوا على تلاوة القرآن الكريم.

وقد رد عليه خالد محمد خالد فى مقال بمجلة روز اليوسف عنوانه: «أبشر بطول سلامة يا جورج».



\* إذن لم يكن هناك داع وطنى لأن يحتفظوا بالسلاح ويخفوه، لا قبل الثورة ولا بعدها..

— هذا صحيح.. المهم أننا نخلص من ذلك العرض أنه فى ظل تلك الظروف، المؤامرات، والأحزاب المتحالفة مع الاستعمار كان لا يمكن أن تقيم الثورة حكما ديمقراطيا سليما فى خضم هذه المعارك، بل إن الشكل الديمقراطى بالمفهوم الليبرالى إذا قام لما تحقق هدف من هذه الأهداف.. فقد كان هناك المبرر القوى الذى لايسمح للثورة أن تقوم بتعددية فى الأحزاب وتأجل الشكل الديمقراطى إلى ما بعد إتمام الجلاء . وما أن تم الجلاء، حتى بدأت حرب السويس.. لم يتركوا حتى مرحلة نتنفس خلالها..

\* ولكن الثورة اتجهت منذ بدايتها إلى إقامة التنظيم الواحد حيث أقامت هيئة التحرير؟

— لم تكن هيئة التحرير حزبا بل تنظيما جماهيريا فى الأساس، أنشئت لمواجهة الرجعية فى الداخل والأحزاب المتآمرة على الثورة وقامت فى أعقاب أزمة محمد نجيب الذى لم يكن عضوا بتنظيم الضباط الأحرار، وكان مجرد واجهة مقبولة، فانضم إلى الجبهة المعارضة للثورة وحدثت أزمة مارس ١٩٥٤، وكان على رأس هذه الأزمة بعد أن تحالف وهو رئيس مجلس الثورة مع أعداء الثورة، واستطاعت الأحزاب بتنظيماتها أن تخرج للشوارع، والتقوا فى ميدان عابدين بعد أن قامت جبهة تطالب بالعودة إلى ما قبل الثورة كانت هيئة التحرير تنظيما جماهيريا يضم المستفيد الحقيقى الذى يشكل أغلبية ساحقة لمواجهة أحزاب ما قبل الثورة.. ونجحت فى أن ترصد حجم المعادين للثورة، ولا أستطيع أن أحمل هيئة التحرير أكثر من هذا.

\* ولكنهم تسللوا إلى هيئة التحرير..

— لم يكن مهما أن يتسللوا لأن القرار كان قرار مجلس الثورة، وكان التسلل انتهازية ليس للوصول إلى السلطة ولكن لتأييد السلطة ولم تؤثر على القرار بدليل

أننا سرنا فى تحرير البلاد من الاحتلال، والسيطرة الاقتصادية الأجنبية المتمثلة فى قمتها، وهى هيئة قناة السويس.

ومن خلال هذه المعارك اتضح أن حجم التأثير السياسى للأحزاب يتناقص، وحجم تأييد الجماهير للثورة يتزايد، ودخلنا معركة جديدة تماما وهى السيطرة على المجال الاقتصادى بحيث يصبح اقتصادا وطنيا وليس أجنبيا يستنزف الموارد إلى الخارج ويسيطر على التجارة الداخلية فى مجالات أساسية مثل تجارة القطن بواسطة الأجانب أو المتصرفين.

فى خضم هذه المعركة كان لابد من إنشاء تنظيم جماهيرى آخر يتلاءم مع المعركة الاقتصادية وكان الاتحاد القومى هو الشكل الجديد، وهو أيضا ليس حزبا وليس له برنامج للعمل، واسمه «اتحاد» و«قومى» يضم كل القوى الوطنية أيا كان انتماءها الطبقي أو الفكرى فى مجال الاقتصاد.. فى مواجهة السيطرة الأجنبية على الاقتصاد المصرى.. كان الاتحاد القومى من أجل معركة اقتصادية، وإن كانت غير منظورة من الناس.. ومن هنا كان إنشاء حزب الثورة بمفهوم حزب له مؤسساته، عملية فيها صعوبة ومستحيلة فى ظل المعركة الضارية التى كانت تدور بين قيادة الثورة وبين السيطرة الأجنبية.

ثم جاءت مرحلة التنمية.. وكان عبد الناصر لم يضع مفهومه للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لأنه يعيش فى مواجهة مشاكل ثم لم يمض عامان حتى دخلنا فى الوحدة مع سوريا مما جعل الفلسفة الاجتماعية للثورة تؤجل للتناقض فى الأوضاع. وأسلوب التنمية، وظروف البلدين حتى الظروف الجغرافية حيث تشتبك حدود سوريا مع بيروت والأردن وتركيا والاختلاف على الحدود وفقا للتقسيمات التى وضعها الاستعمار.

هذا التناقض أجل وضع الإطار العام للفكر، وفى غيابه لا يمكن بناء حزب، وبالتالي لابد أن يؤجل ذلك حتى تحل مشكلة هذا التناقض. وقد أجل ذلك إعلان أيدلوجية للثورة منذ سنة ١٩٥٨ حتى جاء سنة ١٩٦١ وأصبح جمال عبد الناصر قلقا على التأجيل. وبالتالي قرر أن يعلن الفلسفة المتكاملة للثورة فى الميثاق.



والميثاق قسمان : القسم الأول للمبادئ الرئيسية، والقسم الثانى حول تطبيق مرحلى .. وأنه يمكن إعادة النظر فيه كل عشر سنوات أو إذا قرر المؤتمر العام.. أى أنه تنبأ أيضا بتغيرات فى المستقبل وأنه يمكن أن يتم تعديل الميثاق.

وبإقرار الميثاق أصبح هناك تكامل فى فكر الثورة، يمكن أن يقوم عليه حزب سياسى، فأنشئ الاتحاد الاشتراكى.

ورغم أن الاتحاد الاشتراكى كانت له فلسفة واضحة ومكتوبة، ولكنه يقام والثورة فى السلطة، فلم تختبر الأفراد والقيادات لمعرفة مدى صلابتهم وفكرهم المسبق.. أصبح صعبا التفرقة بين المتسللين إلى الاتحاد الاشتراكى خاصة فى القيادات البيروقراطية والموجودة فى مواقع مؤثرة فى الدولة، كيف تفرق بين المؤمن، وبين من يريد أن يستفيد فقط.. لم يكن هناك «محك» مسبق، لأنه لم ينشئ التنظيم فى ظل المعارضة، ولا فى ظل سلطة الملك، أو السفارة البريطانية، لذلك كان من الصعب أن تنشئ هذا الحزب، وأنت فى السلطة، وأنت أيضا تحقق نجاحات تلفت الأنظار ليس فى مصر، بل فى العالم الثالث كله، وفى العالم أجمع.. وأيضا كانت هناك قيادة ثورية عظيمة فى مصر حققت أهدافا ضخمة وهى راسخة ومستقرة، إذن فكل انتهازى يهرول إلى هذه القيادة.. من هنا جاءت الفكرة، التى نص عليها فى الميثاق، وهى إنشاء تنظيم «طليعة الاشتراكيين» على أساس أن كل من يريد أن ينضم للاتحاد الاشتراكى تقبل عضويته، ولكن الذى يحرك الاتحاد الاشتراكى ويقوده وهو أيضا قلبه وعصبه، يكون فى شكل تنظيم طليعى صغير.

كانت الفكرة على الورق مقبولة وجميلة. ولكنه عند التطبيق اصطدمت بعقبات.

\* ما هى بعض العقبات التى واجهت التنظيم الطليعى مثلاً؟

— عندما ينضم المؤمن إلى فى التنظيم الطليعى، ويعطى القدرة على التحريك يصطدم فوراً بالقيادة العلنية.

\* ولماذا كان سرىا..؟

— ليس لأنه كان يتجسس، ولكن عندما أقول أن أمين التنظيم الطليعى فى وزارة الزراعة هو فلان وهو يشغل منصب مدير عام، فماذا سيكون موقف الوزير.

الموظف سيرجع إلى أمين التنظيم الطبيعي، ويترك الوزير.. ويكون هو المؤثر الفعلى داخل الوزارة، وليس الوزير، ولا وكيل الوزارة.. ولا الوكيل المساعد وهكذا... إذن سيوجد انقسام تنظيمى فى الإدارة الحكومية الواحدة بين السلطة التنفيذية. ويحدث الخلل فى الوزارة أو المصنع أو وحدة الخدمات..

وكان هذا أحد أسباب السرية، ثم إن العلنية تثير انقساماً آخر داخل الاتحاد الاشتراكى فى شكل تساؤلات لماذا تأخذ شخصاً، وتترك آخر، إن ذلك يخلق غيرة وحسداً.

\* هل كان من المقرر أن يظل التنظيم الطبيعى سرياً؟

— كان مقرراً أن يعلن بعد أن يكتمل بناؤه.

\* هل كانت عضوية تنظيم طليعة الاشتراكيين بالاختيار؟

— نعم من خلال العمل اليومى داخل الاتحاد الاشتراكى.

\* ما عدد أعضاء التنظيم الطبيعى...؟

— ليس لدى إحصاء دقيق، ولكنه كان حوالى مائة ألف.

\* هل انتقلت تناقضات الاتحاد الاشتراكى إلى هذا التنظيم؟

— طبعاً.. فقد ووجهنا بتناقضات فى العمل، لأنه لم يمكن المحافظة على السرية

بمعنى الكلمة فحدثت تناقضات مع السلطة التنفيذية لأن التنظيم كان مرتبطاً ببعضه وحلقاته سريعة.

أذكر أنه جاءنى تليفون أنه شبت نار فى قرية بالبحيرة وأتت على القرية، ومطلوب

إيواء الناس ومساعدتهم، اتصلت فوراً بوزير الداخلية أبلغه بالحريق، فكانت وزارة

الداخلية بالقاهرة ليس لديها فكرة لأن الخبر لم يصل إليها عن طريق التسلسل

التنظيمى الخاص بها. فى حين أن أمين الاتحاد الاشتراكى فى المركز اتصل تليفونيا

بأعلى مستوى وأبلغ نبأ الحريق.

مثل هذه الأمور يمكن أن تحدث حساسية عند القيادات التنفيذية، وأصبح التنظيم الطليعى جهاز رقابة شعبية متناقضا مع السلطة التنفيذية، التى أصبحت حذرة منه.. والجماعات القيادية داخل وحدات الإنتاج كان معظمها من هذه العناصر. وشعرت الإدارة أنها لم تعد مطلقة اليد حتى فى عملها اليومى بل هناك ضوابط وقيود من جانب العاملين، مما دعا التنظيم الطليعى فى بعض الحالات أن ينكمش فى مهمته حتى لا يخلق هذا التناقض أو فى بعض الأحيان يحاول أن يجذب إليه عناصر من القيادات التنفيذية. وبالتالي دخلت التنظيم الطليعى قيادات بحكم موقعها. وليس بحكم إيمانها، وهذا ما ظهر بعد ذلك من خلال الانحرافات التى حدثت بعد انقلاب ١٣ مايو.

\* هل كان جهازا للتجسس؟

— يتجسس على ماذا؟. لم يكن هناك من يتجسس على منزل أحد. أو ما إذا كان شخص ما يسهر أو لا يسهر، أو يسكر أو لا يسكر.. يتجسس على ماذا؟ ولمصلحة من؟ وما فائدة ذلك؟ هذا كلام لا يستحق الرد عليه.

\* بعض أعضاء هذا التنظيم شاركوا فى الحكم بعد انقلاب مايو، بل أيضا شاركوا فى أحداث هذا الانقلاب وبعضهم احتل مواقع هامة فى الانقلاب فما تفسير ذلك..؟

— كما قلت لك .. أنه فى بعض المواقع اضطررنا أن نزيل بعض التناقضات الموجودة بين التنظيم الجماهيرى وبين الإدارة البيروقراطية أو التكنوقراطية، ونحاول أن نجذب - باختيار من الموقع - بعض الناس الموجودين فى مواقع تنفيذية عالية إلى التنظيم الطليعى حتى تذوب التناقضات فدخله أشخاص بحكم مواقعهم - كما قلت - أكثر منه بحكم إيمانهم وولائهم لمبادئ الثورة.. وحتى هؤلاء لو نسب عددهم إلى عدد كل أعضاء التنظيم وجدناهم عددا قليلا.

\* من خلال رؤيتكم لتطور مسيرة الثورة فى مجال التنظيمات السياسية وجدنا أن الثورة اتجهت باستمرار إلى إقامة التنظيم السياسى الواحد، وليس إلى التعدد الحزبى.. فما النسب؟



— قبل أن تُعَدَّ الأحزاب لابد أن يكون لديك تنظيم.. ولم يكن الهدف هو إقامة التنظيم الواحد، فإقامة الديمقراطية السلمية وهو مبدأ من مبادئ الثورة لا يعنى أن يكون هناك تنظيم واحد أو حزبان أو ثلاثة أو أربعة، إنما ما هو الحزب.. إنه فى النهاية تنظيم جماهيرى.. الحزب يعمل لمصلحة شريحة من المجتمع..

\* الحزب فى تعريفه العلمى الاشتراكى فيما أعتقد هو أداة للتعبير عن طبقة، ولو أنه ليس هناك حزب فى تصورى يضم طبقة واحدة.

— صحيح.. والمفروض أن تنشئ حزب الثورة، ثم تترك المجال لمن يريد أن يقيم أحزابا فى إطار المبادئ الوطنية.

\* هل كان هناك اتجاه لإنشاء أكثر من حزب بعد نمو التنظيم الطليعى مثلا ليكون حزب الثورة؟

— رأى أن هذه الفكرة بدأت عند عبد الناصر قبل ١٩٦٧، وبعد ١٩٦٧، الخطوة الثانية بعد أن أقيم الاتحاد الاشتراكى وهو تنظيم واحد شكلا كما تقول. ولكنه فى الواقع لم يكن تنظيما واحدا لأنه تجمع جماهيرى، «اتحاد بين تيارات» كان المنطق يقول أن تسمح لهذه التيارات أن تنمو وأن تحدد، وتظهر داخل الاتحاد الاشتراكى، وأعلن جمال عبد الناصر ذلك أكثر من مرة فى جلسات مغلقة للتنظيمات السياسية... أى أن تكون هناك أجنحة داخل الاتحاد الاشتراكى وطرح فكرة البدء بجناحين.

\* بمعنى حزبين..؟

— كان كلامه عن جناحين، على أساس أن أيا من الجناحين يأخذ الأغلبية فى المؤسسات الدستورية القائمة هو الذى يتولى الحكومة والجناح الآخر يعارضه، وإذا أخذ منه الأغلبية يشكل الحكومة.

كان من الواضح أن الاتجاه إلى التعددية بصرف النظر عن الشكل، وأنه سيكون فى النهاية كحزبين فى إطار المبادئ العامة المتفق عليها.

\* يمكن أن نقول حزب إلى اليسار، وحزب إلى اليمين، نستطيع أن نقول أن التنظيم الطليعى.. كان سيتحول إلى الحزب اليسارى مثلاً..؟

— ليس شرطاً.. لأنه كان داخل التنظيم الطليعى اتحاد أو تحالف أيضاً.

\* بعكس الاتحاد الاشتراكى؟

— لا .. أستطيع أن أقول ذلك.. ولكن يمكن أن كل جناح يأخذ جزءاً من الاتحاد الاشتراكى وجزءاً من التنظيم الطليعى.

\* وفى النهاية نريد أن نوضح صورة الديمقراطية؟

— إن المعارك الضارية التى خاضتها الثورة منذ البداية إلى أن تكون الاتحاد الاشتراكى لم تعط الفرصة الكافية لجمال عبد الناصر أن ينشئ ما كان يتمناه بالنسبة للديمقراطية السليمة، ولم تكن محددة فى ذهن عبد الناصر بالقطع، ولكنه كان يتركها للتفاعل مع مطالب الجماهير.. فعندما شعر جمال عبد الناصر — وقبيل ٦٧ — أن الصورة السياسية والاجتماعية تتطلب تعددية فى الاتجاهات أو فى التطبيق طرح فكرة الأجنحة داخل الاتحاد الاشتراكى، ومن هنا يتضح أن السير نحو الديمقراطية كان يسير بطريقة علمية، وفقاً لما كانت تسمح به الظروف، ولكنه لم تتوقف أبداً عند عبد الناصر فكرة إقامة الديمقراطية السليمة منذ بدء الثورة.

\* القائمة على التعدد؟

— لا أستطيع أن أقول ذلك، ولكن عندما اتضحت الصورة فعلاً بضرورة أن يكون هناك جناحان داخل الاتحاد الاشتراكى طرحت فكرة إنشاء جناحين.

ولكن جمال عبد الناصر لم يتمكن من تحقيق رؤيته الديمقراطية نظراً لاختلاف الظروف، والمعارك العديدة التى خاضها.

\* هل تعتبر أن فترة الخمسينيات والستينيات هى فترة حكم ديكتاتورية فى مصر؟

— وما هى الديمقراطية، وما هى الديكتاتورية؟.. إنها مسميات تختلف من مجتمع لآخر.. إنما إذا أخذنا بالتعريفات الغربية نقول أن مجلس قيادة الثورة كان يمتلك

السلطات التنفيذية والتشريعية وهذا ضد الديمقراطية المتعارف عليها فى النظم الغربية.. ثم دفعت الظروف أن يكون هناك نظام طوارئ فى أثناء العدوان، أو فى أعقاب الانفصال أو أن يركز الحكم فى يد السلطة التنفيذية.

إنما السؤال الذى لم يطرح، هل الديكتاتورية — على حد تعبيرهم إذا كانت حقيقية — كانت موجودة لأن جمال عبد الناصر كان يريد أن يحكم بهذه الطريقة أم أنها فرضت عليه من الظروف الخارجية والداخلية — هذا الشكل من الحكم حتى يمكن أن تتحقق أهداف جماهيرية كان يطالب بها ملايين البشر فى مصر وخارج مصر.

هل حكم عبد الناصر ديكتاتوريا — على حد تعبيرهم — لأنه يريد أن يحكم هكذا أم أنه بالعكس كان يريد أن يتنازل عن سلطاته إلى الجماهير باستمرار، وأن الظروف الخارجية هى التى كانت تفرض عليه أن يقبض على الأمور، حتى لا تهزم مصر بواسطة المؤامرات التى كانت تحاك لها سواء فى الخارج أو الداخل، بدليل أنه قبيل حرب ١٩٦٧ طرح فكرة التعددية داخل الاتحاد الاشتراكي، وأنا أعتقد أن هذا لم يكن نهاية المطاف فى فكر جمال عبد الناصر بل كان بداية للتعددية الحزبية.

\* كيف تقيم مجتمعا اشتراكيا بينما تعتقل الشيوعيين وهم فصيل هام من الفصائل الاشتراكية؟

— الشيوعيون اعتقلوا فى فترات زمنية محددة، ولمواقف محددة اتخذوها.. فى أوائل الثورة الجبهة التى تكونت بين الإخوان المسلمين والشيوعيين.. هم الذين بدأوا بالعدوان على الثورة. ولا أريد أن أعدد مواقفهم المختلفة، فقد أطلقوا مثلا على قانون الإصلاح الزراعى قانون الإفساد الزراعى.. ولم يقولوا ماذا يريدون خصوصا فى مجال الأرض الزراعية حتى نواجههم بالحوار. هل يريدون مزارع دولة أم مزارع تعاونية.. إنما اكتفوا بأن قالوا أنه قانون إفساد زراعى..!

سنة ١٩٥٨ موقفهم من الوحدة بين مصر وسوريا.. ثم موقفهم مع الحزب الشيوعى فى العراق.. القوات الأمريكية تنزل فى لبنان والإنجليز فى عمان وقوات العدو تحيط بك، وترسم صورة تدعو للمقاومة والنضال، بينما هم مع عبد الكريم قاسم، لقد كان موقفهم من الجمهورية العربية المتحدة غريبا.. قبل ذلك عندما



مصرت المصالح الأجنبية قالوا أن هذا حكم بنك مصر.. وبنك مصر هو بنك الدولة.

\* كانوا يتشككون فى علاقة الثورة بالأمريكان فى تلك الفترة؟

— من حقهم أن يشككوا، ولكن الوقائع أثبتت العكس، فقد وضح اتجاه الثورة من المخطط الأمريكى . واصطدامها به من ١٩٥٤، فإذا كانت هناك حجة أو شك عامى ١٩٥٢ و ١٩٥٣ فلم تكن هناك حجة بعد ذلك وخاصة بعد أن أعلنت القوانين الاشتراكية التى لم يكونوا سعداء بها، وفسروها على أنها رأسمالية دولة.

ولكن عندما اتضحت الأمور واستقرت بعد ١٩٦٤ لم تكن هناك مشكلة وفهموا الأمر تماما.

\* فترة جمال عبد الناصر يصورها البعض على أنها سنوات السجون والمعتقلات؟

— إذا كانت فترة عبد الناصر فترة اعتقالات، فهل لم تكن فترة الملك فاروق فترة اعتقالات، فترة أنور السادات ألم تكن بها اعتقالات، فترة حسنى مبارك أليس فيها اعتقالات؟

\* هذا لا يبرر أن تكون هناك اعتقالات؟

— الذى قال أن فترة عبد الناصر هى فترة اعتقالات، هو أنور السادات الذى اعتقل مصر كلها فى سبتمبر ١٩٨١.. ثم متى كانت فترة الاعتقالات فى ظل جمال عبد الناصر وما هى الأعمال التى تمت الاعتقالات بسببها.. هل كانت الاعتقالات فى الفترة التى ذهب فيها إلى القدس ليستسلم لليهود، وليوقع اتفاقية يعترف فيها بإسرائيل.. ليست هذه أعمال عبد الناصر التى فى ظلها تمت الاعتقالات.

الاعتقالات تمت فى أوائل الثورة، عندما تشكلت الجبهة المعادية للثورة والتى كان هدفها إسقاطها، وعندما تسلح الإخوان المسلمون، وأرادوا الاستيلاء على البلد بقوة

السلاح.. وكانت فى سنة ١٩٥٨ عندما وقف الشيوعيون ضد الوحدة مع سوريا، وعندما تحالفوا مع عبد الكريم قاسم والأمريكان يحتلون بيروت، والإنجليز فى عمان.. وكانت فى سنة ١٩٦٥ خلال مؤامرة جديدة للإخوان... وإن كانت الاعتقالات محدودة.

وبعد ١٩٦٧ حدثت الاعتقالات نتيجة مواقف تخاذلية لبعض الناس ونحن فى حالة حرب، فالحرب لم تتوقف بل استمرت فى شكل حرب استنزاف لننتقل منها إلى حرب التحرير.. هذه هى المراحل التى وقعت فيها اعتقالات.

\* كتبت سلسلة من المقالات فى جريدة الجمهورية، أثارت كثيرا من الخلافات، بل إن البعض ادعى أن هذه المقالات كانت السبب فى معارك كبيرة، وهذا مثلا ما ادعاه المرحوم المستشار ممتاز نصار، وأنها سبب ما سمي بمذبحة القضاء، وإن كانت المقالات قد نشرت عام ١٩٦٦ تقريبا، وقبل هزيمة يونيو ٦٧ على كل حال بينما أعيد تشكيل الهيئات القضائية عام ١٩٦٨ بعد البيان الذى أصدره نادى القضاة قبل صدور برنامج ٣٠ مارس بيوم واحد. ما أريد أن أسأل عنه، هو هذه المقالات، هل كانت بإيعاز من جمال عبد الناصر... أم أنها كانت وجهة نظر شخصية..؟

— كانت المقالات هى رؤية شخصية من خلال الواقع الذى كنت أعيشه يوميا فى احتكاكى بال جماهير.

وإذا كنت قد كتبت ما أثار بعض الفئات، فذلك لأنى كنت أرى أن هذه الفئات لم تتطور فكريا التطور اللازم، وكنت أريد أن أستحثها حتى تخرج من القوقعة التى تعيش فيها إلى القوقعة الاجتماعية الجديدة التى يجب أن تعيشها مع المجتمع الجديد.. وكان لهذه المقالات تأثير لأنها كانت صريحة، ولم أراع فيها الدبلوماسية.. ولم آخذ فيها رأى جمال عبد الناصر، وربما كان يكلمنى حول بعض المقالات، ويناقشنى، وكنا لانتقى فى رأى أحيانا.. وعموما لم يكن هناك اتفاق مع جمال عبد الناصر حول هذه المقالات.

\* ونحن نتحدث عن الديمقراطية أغفلنا عددا من الأمور الهامة التي تمكن للديمقراطية الحقيقية مثل وصول العمال والفلاحين إلى المجالس الشعبية المنتخبة.. مثل وصول العمال إلى مجالس إدارات المؤسسات والمصانع والشركات.. مثل انتخابات مجالس إدارة التعاونيات في الريف.. مثل منح المرأة حق الانتخاب لأول مرة.. لقد كانت هذه وغيرها روافد أساسية تصب في مجرى الديمقراطية السليمة التي كان ينشدها جمال عبد الناصر.

— طبعاً ولكنني تحدثت عن الشكل العام للديمقراطية.. ولقد ركزت على نقطة تثار دائماً حول التعددية، والحزب الواحد.. إنما كما قلت أن جمال عبد الناصر كان يرى قبل ١٩٦٧ أن الوقت قد حان لإنشاء جناحين داخل الاتحاد الاشتراكي، كان يسبق هذا وفي خلال مسيرة العمل، خطوات ديمقراطية أخرى أشرت أنت إلى بعضها كاشتراك العمال في الإدارة، وتشكيل التعاونيات بالانتخاب وغيرها مما يبنى قاعدة الأسلوب الديمقراطي، والممارسة الديمقراطية.

\* ما تقييمك لتجربة الديمقراطية في الستينيات.. هل كانت فترة مظلمة؟ وكان المواطن مقهوراً، ولا يستطيع أن يقول رأيه، وأنها كانت فترة سجون، ويحبس من يقول حتى النكتة؟

— الذي مارس عملاً داخل الاتحاد الاشتراكي، وداخل التنظيم الطليعي يعرف أنه لم يحجر على رأي أي شخص، ولم يؤخذ أي مواطن على رأي أبداه أو كتبه.. كل الآراء من تأييد إلى نقد إلى معارضة.. كانت تقال وتكتب من خلال العمل في الاتحاد الاشتراكي لم يكن هناك أي عائق في إبداء الرأي بل بالعكس، كان يوجه للسلطة نقداً مرا.

\* كنت أحضر اجتماعات لجنة قسم قصر النيل للاتحاد الاشتراكي، وكنت أحس باستمرار أننا داخل حزب معارض.. وشديد المعارضة فليس هناك رضا عن شيء أو عن كثير من القرارات؟



— واجتماعات اللجنة المركزية.. والمؤتمر القومي.. لقد ظل جمال عبد الناصر يعقد اجتماعات للمؤتمر القومي ليقنع الأعضاء بوجهة نظره في مبادرة روجرز وطلب إلى الفريق محمد فوزى أن يشرح للأعضاء الأسباب التكتيكية التي تدعوه إلى قبول مبادرة روجرز من الناحية العسكرية والعملية. لم تكن اللجنة المركزية تأخذ أوامر أو توافق دون اقتناع كانت تناقش وتدقق وتعارض.. ولقد كانت فترات الإرهاق هي المناقشات داخل التنظيمات السياسية.

\* هل كان هناك رأى آخر.. وهل كان يؤخذ به؟

— كثير.. وكثير جدا.

2

---

**العلاقات**

**المصرية السوفيتية**





هذا الجزء نتناول فيه بالحوار العلاقات المصرية السوفيتية طوال السنوات المجيدة والصاعدة من تاريخ ثورة مصر..

ويضع السيد على صبرى عدة علامات على طريق هذه العلاقة:

فقد كانت صداقة بين دولة مستقلة، تحارب الاستعمار، وبين دولة عظمى تسعى لنفس الأهداف، وقد بدأت منذ رفضت مصر الدخول فى الأحلاف، وتدعمت بصفقة الأسلحة، وزادت ببناء السد العالى.. لم يكن للاتحاد السوفيتى قواعد عسكرية فى مصر، وخبرائه العسكريون جاءوا لمهمة محددة وبناء على طلب مصر، وعندما أريد لهم الرحيل سافروا قبل الموعد المحدد.

لم يتدخل السوفيت فى الشؤون الداخلية المصرية لأن جمال عبد الناصر لم يكن يقبل أى تدخل، والإعلام المصرى لم يكن يسيطر عليه الشيوعيون.

\* من قبل تحدثنا بالتفصيل عن العلاقات المصرية الأمريكية منذ بداية الثورة.. وفى هذا الجزء من الحوار نتحدث عن العلاقات المصرية السوفيتية بنفس التفصيل والاتساع.. فعلى امتداد السنوات الأخيرة من حكم عبد الناصر كانت العلاقات جيدة.. وتقف قوى معينة اليوم تهاجم هذه العلاقة، وتريد أن تحملها أكثر مما تحمل.. على الأقل يقول أكثر الناس منهم تهذبا أنها تشبه العلاقات الخاصة مع الولايات المتحدة الأمريكية الآن.. فلنبدا برصد هذه العلاقة كيف بدأت، وكيف أنها تختلف عن العلاقات الخاصة الحالية بأمريكا؟

- عندما قامت الثورة لم تكن هناك علاقة تذكر مع الاتحاد السوفيتى، فيما عدا قانونية الاعتراف، أى تبادل التمثيل الدبلوماسى، فقد كان محظورا أيام الحكم الملكى إقامة علاقات سياسية أو اقتصادية معه.. لذلك فإنه فى بداية الثورة لم تكن هناك قنوات للاتصال بين القاهرة وموسكو.. وكانت الثورة فى سنواتها الأولى مشغولة بمعركة التحرر من الاحتلال البريطانى، من خلال هذه المعركة ظهرت مواقف وشواهد، وأضواء جديدة بالنسبة للموقف السياسى، والعلاقات مع الخارج ومن أهمها موقف الثورة من الأحلاف العسكرية.

كان الذى طرحه الاستعمار هو الجلاء مقابل الارتباط بأحلاف عسكرية، وأساسا حلف بغداد، وقد أثبتت مقاومة عبد الناصر للأحلاف، ورفضه آليات الربط بين الانسحاب، وبين الدخول فى أحلاف.. أن مصر المستقلة هى التى تتخذ قرارها..

ومن خلال المعارك الدعائية بين مصر والعراق أساسا التى كانت محور الحلف كان واضحا أن الثورة فى مصر ترفض الدخول فى أحلاف. وكان إيمان عبد الناصر أننا لن نبدل احتلالا بحلف، يعنى بدلا من أن نكون محتلين بدولة، نحتل بحلف مع دولة كبرى، هذا الموقف المصرى - بدون شك - لفت نظر القيادات السوفيتية، وأوضح أن فى الشرق الأوسط حركة جديدة تناهض الأحلاف العسكرية الموجهة أساسا ضد الاتحاد السوفيتى، وبالتالي أصبحت هناك مصلحة مشتركة بين الاتحاد السوفيتى، والسياسة المصرية الجديدة فى أوائل الثورة لم تسفر هذه السياسة عن أى نوع من الاتصالات الفعالة إلا بعد مؤتمر باندونج الذى اتضحت فيه صورة نهائية للثورة بأنها تتجه نحو عدم الانحياز.

صحيح أن مؤتمر باندونج فى حد ذاته لم يكن مؤتمر عدم انحياز.. ولكن من خلال مناقشاته، ومن خلال العلاقات التى نشأت بين رؤساء الدول ظهر أن هناك مجموعات مرتبطة بالاستعمار فى شكله الجديد والقديم، ومجموعة ترفض هذا الارتباط، وهذه السيطرة وعلى رأسها مصر والهند.. ثم تطورت الأمور بعد أن ظهرت يوغوسلافيا الساعية إلى الاستقلالية، والخروج من سيطرة المعسكر الشرقى، وأصبح اللقاء طبيعيا بين مصر ويوغوسلافيا اللتين كونتا محور عدم الانحياز، وكان قد نشأ نوع من الحوار أثناء مؤتمر باندونج بين مصر والصين مؤداه أنه لا بد أن تسعى مصر إلى خلق توازن فى علاقاتها الدولية، مع الدول العظمى.. ولقد ساعد على هذا الوضع الجديد أنه من الجانب الآخر، تغيرت القيادة فى الاتحاد السوفيتى، وجاءت القيادة الجديدة بمفهوم آخر متطور، بعد أن خرجت من الستالينية إلى مرحلة خروشوف التى تبدو كنوع من الانفتاح على العالم، وبعد أن كان الاتحاد السوفيتى مغلق الأبواب حتى سُمى بالستار الحديدي، انفتح الباب لكى يقيم علاقات مع

دول العالم، وخصوصا دول العالم الثالث التى كانت متناقضة فى أهدافها، وفى سياساتها مع الامبريالية.. وهنا أيضا كانت مصلحة مشتركة فى التعاون.

ومن جانب الثورة أيضا فإنها لم تقنع من الاستقلال بمعناه الضيق، بخروج القوات البريطانية من مصر، واتفاقية الجلاء، بل كانت الثورة تسعى ببعد نظر إلى الاستقلالية الاقتصادية لأنه فى المجال الاقتصادى، إذا لم تكن السيطرة كاملة للدولة على الاقتصاد المصرى، فلا بد أن القرار السياسى سوف يتأثر بذلك ولا يكون مستقلا.. وكانت الثورة قد وضعت فى خططها ضرورة تنويع الأسواق أمام التجارة مع الخارجية، وقسمت العالم إلى ثلاثة أقسام.. مجموعة الدول العربية التى كانت القناة الوحيدة بالنسبة للتجارة الخارجية لمصر قبل الثورة.. ثم الدول الاشتراكية.. ودول العالم الثالث وعلى رأسها الهند التى كانت تنمى نفسها، وكانت حركة التجارة فيها متزايدة. وكان مجال العلاقات التجارية فى اتساع مستمر..

كل هذه العوامل، أوصلت إلى ضرورة فتح الباب أمام التعاون فى المجالات السياسية والاقتصادية مع الاتحاد السوفيتى.

وخلال تلك النظرة الشاملة جاءت أحداث الهجوم على غزة، وكان هدف الاستعمار البريطانى، والأمريكى من ورائه، والفرنسى أيضا إضعاف الجيش المصرى وإذلاله خاصة أن الثورة نبتت من داخل الجيش وبقيادة ضباط.. فكان أن أدت عملية غزة مع منع السلاح عن مصر وتزويد إسرائيل به، إلى خلق نوع من عدم التوازن بين الأوضاع فى مصر والأوضاع فى إسرائيل.

وكان واضحا أن الإمبريالية العالمية تخطط حتى لا تتمكن مصر من الدفاع عن نفسها. ومن هنا كانت محاولة كسر هذا الوضع بأن تسعى الثورة إلى تزويد الجيش المصرى بالسلاح من الاتحاد السوفيتى.

وفى رأى أن صفقة السلاح بين مصر والاتحاد السوفيتى عملية تحول كبيرة جدا، ليس فقط بالنسبة للسياسة المصرية السوفيتية بل بالنسبة للسياسة الغربية ككل، لأن هذه أول مرة فى تاريخ الاتحاد السوفيتى، يزود دولة خارج نطاق الكتلة الاشتراكية



بالسلاح بدون شروط.. وكانت هذه أيضا علامة على السياسة الجديدة. والتطور الجديد في الاتحاد السوفيتي كما أنه كان تطورا جديدا في السياسة المصرية لأن كل كوادر الجيش، وكل مخازنه، وكل أسلحته كانت بريطانية، وبالتالي كان الغرب يتحكم في كل الأمور. سلاح أو لا سلاح، أما عندما فتحنا مع الاتحاد السوفيتي فقد خرجنا من نطاق السيطرة وبالتالي لا نضع حياتنا في يد السياسة البريطانية أو الغربية.

\* عندما أخرج من عنق الزجاجة مع الإنجليز أو الأمريكان، أو الغرب عموما.. ولا أضع تسليحي، وبالتالي إرادة القتال، وقوتي في أيديهم.. وأذهب إلى الاتحاد السوفيتي، وأعتمد عليه في السلاح، في هذه الحالة ألا أضع إرادتي، وقوتي تحت يد الاتحاد السوفيتي وأكون قد انتقلت من الغرب إلى الشرق؟

— كانت هناك مصالح مشتركة، ومواقف معينة في السياسة المصرية، لمصلحة مصر، واستفاد منها الاتحاد السوفيتي، ومن هنا كان التعاون بحجم المصالح المشتركة، ولم تكن هناك أية شروط للتسليح، وبالتالي، لا أضع مصري في يد الاتحاد السوفيتي، إلا إذا كان يريد أن يتنازل عن هذه المصالح، وهذا منطقيا لا يمكن، وباستمرار فإنه في تاريخ العلاقات توجد مصالح مشتركة، تجعل الدول تتعاون في مواجهة خطر أكبر من الخارج.

ولقد تحالف الاتحاد السوفيتي مع الدول الغربية ضد هتلر رغم التناقض الشديد في السياسات والمصالح الاستراتيجية.. فإذا كان هؤلاء قد اتفقوا، فما بالك بنا نحن، وليست لنا أي مشاكل مع الاتحاد السوفيتي.. ومن هنا كان التسليح السوفيتي لمصر نقطة تحول في السياسة الدولية للاتحاد السوفيتي وأيضاً نقطة تحول في السياسة المصرية. فعندما تخرج من السيطرة الخارجية تتدعم استقلالية القرارات السياسية.

الجانب الآخر هو الجانب الاقتصادي، ولقد كان الاقتصاد المصري مرتبطا بالاقتصاد البريطاني كلية، حتى الجنيه المصري، كان مرتبطا بالجنيه الاسترليني التجارة المصرية كانت تتجه في قناة واحدة نحو بريطانيا، ٩٠٪ من صادرات مصر للدول الغربية، و ٩٠٪ من وارداتها أيضا من هذه الدول، وبالتالي فهو يفرض عليها،

لأنه يأخذ منها خامات مثل القطن أساس الثروة المصرية المصدرة للخارج، يعرض عليها أسعار هذا القطن، ثم أسعار منتجاته.. وهذا يحدث أيضا خلافا في الاقتصاد المصرى.. والخروج من هذا المأزق... كان ركيزة ثالثة، تدعم استقلالية القرار والسياسة المصرية.

في مجال التجارة فتحت مصر مجالات للتجارة مع دول العالم الثالث، والدول الاشتراكية، والتجارة كما نعلم تأثيرها محدود على الاقتصاد.. فالأهم هو التنمية الاقتصادية، ولقد أعطتنا الولايات المتحدة الأمريكية فرصة الإسراع في تنمية العلاقات مع الاتحاد السوفيتي عندما منعت تمويل السد العالي.

وأمریکا لم تشارك صراحة في العدوان الثلاثي على مصر، ولكنه كان واضحا في تقديراتها أنه لابد من زيادة الضغط السياسي والاقتصادي على مصر، وسحب تمويل السد العالي كان عنصرا أساسيا في الضغط الاقتصادي، وكانت أمريكا تضع في اعتبارها أن الاتحاد السوفيتي لن يستطيع أن يحل محل البنك الدولي والمعونة الأمريكية على أساس أنه مشغول بأن ينمى نفسه لكي يواجه الدول الغربية المتقدمة.. وليس لديه فائض لينفقه خارج أراضيه، ولكن واضح حتى في الوثائق التي نشرت بعد ذلك أنه من بين تقديرات الموقف التي وضعها الأمريكان أنه عندما تمنع المعونة عن مصر لبناء السد العالي فإنها لن تستطيع أن تبنيه، لأن الاتحاد السوفيتي الصديق الجديد لمصر ليست لديه إمكانية تمويل السد العالي. وكان تقديرا خاطئا، لأن السد العالي كان عملية سياسية كبرى، وكما خرج الاتحاد السوفيتي من قوقعته في عملية السلاح، كان يريد أن يعطى مثلا كبيرا وواضحا، عن إمكانياته في معاونة دول العالم الثالث في التنمية، وكان السد العالي على كل لسان وعلى صفحات كل جريدة في العالم كله بما فيها العالم الثالث، فعندما يبادر الاتحاد السوفيتي بتمويله، فإنه يحصل على دعاية ضخمة حول إمكانياته في معاونة دول العالم الثالث على التنمية، ومن هنا دخل في عملية بناء السد العالي.

\* هل كان هناك تقدير منذ البداية، أن الغرب إذا رفض تمويل بناء السد العالي

فإن البديل موجود، وهو الاتحاد السوفيتى ... هل تمت اتفاقات من قبل مع الاتحاد السوفيتى؟

— لم يكن هناك أى اتفاق مسبق، ولكن الوضع الدولى فى ذلك الوقت كان يعطى أملا، فى أن يكون الاتحاد السوفيتى هو البديل، وخصوصا أن لديه من الناحية الفنية خبرة ضخمة جدا ومعدات لبناء السدود مما أقامه داخل بلده، وهو يستطيع أن يقوم بهذا المشروع بكفاءة كبيرة.

\* عندما انطلق صوت جمال عبد الناصر مساء ٢٦ يوليو ١٩٥٦، فى الإسكندرية يعلن تأميم قناة السويس... ويتحدى قائلا أننا سوف نبني السد العالى، فعلى ماذا كان يعتمد جمال عبد الناصر فى ذلك؟

— كان يعتمد على أن الصمود سوف يخلق الأوضاع الأساسية فى المجتمع الدولى التى تجعله قادرا على بناء السد العالى. إنما لم يكن هناك اتفاق مسبق.. ولم تكن موافقة الاتحاد السوفيتى على بناء السد العالى مفاجأة، ولكنها جاءت سريعا.. ولأول مرة يبنى مشروع ضخيم خارج الاتحاد السوفيتى بمعاونته.. وكان هذا أحد الأعمدة فى ملامح السياسة السوفيتية التى لم تستطع أن تتنبأ بها دول الغرب، وبالتالي فإن وسائل الضغط التى استعملتها الدول الغربية جميعها ضد مصر انقلبت إلى الضد، بأن خلقت وفاقا سريعا فى العلاقات المصرية السوفيتية.

\* بعد سنة ١٩٥٦ .. بدأت مصر مرحلة جديدة فى التنمية ... لم تكن فى مصر صناعة بالمعنى المعروف، إذا استثنينا صناعة الغزل والنسيج، وبعض الصناعات الاستهلاكية الخفيفة.. وحتى هذه الصناعات كانت متخلفة، وكانت مصر بلدا زراعيا فقط واتجهت الثورة إلى التصنيع بناء على خطة مجلس الإنتاج القومى وأنشئت لأول مرة، وزارة للصناعة، وفى تقديرى أنه مع هذه المرحلة بدأت مرحلة جديدة من العلاقات بين مصر والاتحاد السوفيتى.

— فعلا، فالثورة عندما قررت التنمية الصناعية كبديل للرقعة الزراعية المحدودة، وكان الأمل الوحيد بالنسبة لمستقبل النمو الاقتصادى والاجتماعى أن تضع الخطة



الخمسية للتصنيع، فلم يتقدم من الدول الرأسمالية فى تنفيذ مشروعات إلا عدد محدود فى مجالات محدودة.. فى مجالات الصناعات الاستهلاكية الخفيفة كالغزل والنسيج، وصناعة السكر كصناعة غذائية، إنما بناء قاعدة صناعية أساسية فكان ذلك يلقى معارضة فى الغرب حتى الحديد والصلب الذى بدأناه مع ألمانيا الغربية كان ناقصا، فلم يكن فيه الدرفلة على البارد مثلا ولم يكونوا يريدون استكمالها.. فالفلسفة فى الدول الرأسمالية تقوم على أساس أنه إذا قامت بتنمية دولة، فإنها لن تستورد منه وسوف تفقد سوقا.. لذلك فإنه لا يدخل فى إقامة صناعات يمكن أن تؤدي إلى منافسة صناعاته.

ولكن نظرة الاتحاد السوفيتى، وفلسفته مختلفة، فهو يعتقد من خلال نظريته الاشتراكية للتنمية أنه كلما قام بتنمية دولة تعطى قدرات أكثر لهذه الدولة يستطيع من خلالها أن تنمو التجارة بينها وبينه.

وكان هناك مثل يتردد باستمرار فى تلك الأيام يقول «إنك كلما ذهبت لتطلب من أمريكا معونة تعطيك قمحا. لو ذهبت تطلب معونة من الاتحاد السوفيتى يعطيك بلدوزر لكى تنتج قمحا فى بلدك، وإذا أردت أن تنمى ثروتك السمكية، فإن أمريكا تعطيك كمية من علب السردين أما الاتحاد السوفيتى فيعطيك أسطولا لكى تصطاد السمك».

فالنظرة مختلفة بين من يريد أن يدمر إنتاجك، ومن يريد أن يزيد من إنتاجك، ومن هنا كان اللقاء فى تنمية العلاقات مع الاتحاد السوفيتى عملية منطقية، ولا شك أنه فى ذلك الوقت على الأقل كان مدى التكنولوجيا السوفيتية متخلفا عن التكنولوجيا الغربية فى بعض المجالات. طبعاً ليس فى الحديد والصلب ولا فى وسائل النقل الثقيل والصناعات الثقيلة، وهى التى ركز عليها الاتحاد السوفيتى، إنما كان متخلفا فى الصناعات الاستهلاكية وصناعات الرفاهية عموماً.. وبالتالي استطعنا أن نأخذ من الغرب ما يلزمنا من الصناعات الاستهلاكية وأن نأخذ من الاتحاد السوفيتى ما يلزمنا فى مجال الصناعات الثقيلة.

وعندما بدأت الخطة الخمسية الأولى الشاملة دخل الاتحاد السوفيتى فى جميع الأفرع بشكل مريح جدا بالنسبة لنا، لأننى عندما أحصل على قرض من الدول الغربية فى شكل آلات يعطينى القرض وفق أسعار الفائدة فى السوق العالمية وهى فائدة مرتفعة، ثم يلزمنى أن أدفع الأقساط والفوائد نقدا بالدولار أو بالإسترليني أو غيرهما من العملات الغربية، ومعنى هذا أن المشروع الغربى يضع على عبئا فى سعر الفائدة المرتفع، ثم عبئا آخر بأنه لابد من تصدير المنتجات وبشكل متزايد حتى أواجه الأقساط وفوائدها المرتفعة.. مع الاتحاد السوفيتى كانت الفائدة تحددها الدولة وهى ٢٪ أى أقل بكثير من السوق العالمية. إذن العبء المالى على المشروع أقل، كما أنه يعطى فترة زمنية طويلة للسداد تبدأ عند بدء الإنتاج.. وأن أسدد سلعا من منتجات المصنع، بمعنى أن مصنع الحديد والصلب الذى استكملة الاتحاد السوفيتى كانت الاتفاقية مبنية على أساس أنه بعد أن يعمل خط الإنتاج الجديد، يبدأ السداد.. فى شكل منتجات من نفس المصنع.. ليس لدى عبء من الذى سوف يستورد حتى أسدد بنفس العملة.. هو يأخذ كتل حديد، فهنا لا يضع عبئا على ميزان المدفوعات ولا عبئا ماليا على سداد ديونه بسعر الفائدة... نفس الشيء يحدث فى بقية المصانع، فمصنع الألومنيوم الذى أقيم فى ليج حمادى يبدأ فى سداد ديونه بعد الإنتاج بمنتجات من الألومنيوم.. فقط كانت المشكلة فى بعض الصناعات التى لم يكن الاتحاد السوفيتى مستعدا أن يدخل فيها، أو أنه لم يصل فى إنتاجه إلى مايريده، فلم نستطع مثلا أن ندخل معه فى صناعة السيارات لأنه لم يكن ينتج السيارات التى تتمشى مع متطلبات المجتمع، فأقمنا هذه الصناعة مع شركة فيات الإيطالية.

ولكن الحجم العام للتعامل مع الاتحاد السوفيتى كان حجما كبيرا بالنسبة لما كانت عليه العلاقات فى أوائل الثورة، وبالتالي أصبحت هناك علاقة مع الاتحاد السوفيتى مدعمة بمواقف سياسية متناسقة مع موقفنا نحن من القضايا الرئيسية فى مصر سواء فى مواجهة إسرائيل أو فى مواجهة الامبريالية ومخططاتها فى وضع المنطقة تحت السيطرة.

وتنسيق فى الجانب العسكرى ثم تعاون فى المجال الاقتصادى وفى جميع هذه المراحل وعندما وصل التعاون ذروته فى أوائل السبعينيات لم تكن للاتحاد السوفيتى أية شروط موضوعة على القرار السياسى المستقل بدليل أنه حتى فى المجال العسكرى وقبل حرب ٧٣ عندما طلب منه أن يسحب مستشاريه وخبرائه سافروا فوراً، وعندما كانت تتوتر بعد ذلك العلاقات السياسية خلال السبعينيات لم يضغط ولم يتوقف عن الارتباطات التى ارتبط بها منذ أيام جمال عبد الناصر بعد أن اتخذ منه أنور السادات موقفاً عدائياً بعد حرب ٧٣ بدون مبرر إلا أنه يريد التوجه ناحية الغرب فلم يوقف أى تعهد من تعهداته.

\* بعد هذا العرض الطويل، الذى لم أقطع أثناء سرده بقدر إمكانى.. هناك عدد من الاستفسارات.. قد يكون أولها سؤالاً تردد كثيراً.. أخيراً وهو:

\* هل كان للاتحاد السوفيتى.. قواعد عسكرية فى مصر؟

— لا.. لم يكن له قواعد.

\* هل طلب الاتحاد السوفيتى إقامة قواعد عسكرية..؟

— أذكر أننا أردنا أن نؤمن ميناءى بورسعيد، والإسكندرية وهما الميناءان الرئيسيان اللذان يتم عن طريقهما الاستيراد.. حتى الأسلحة كانت تأتى عن طريقهما، فطلبنا من الاتحاد السوفيتى أن يرسل بارجة سوفيتية فى زيارة مستديمة لميناء بورسعيد حتى لا يضرب الميناء بواسطة إسرائيل، لأنها إذا فعلت ذلك فسوف تدخل نفسها فى مشكلة مع الاتحاد السوفيتى.

\* هل كان الخبراء السوفيت يمثّلون جيش احتلال داخل مصر؟

— قلت من قبل.. أنه ليس هناك احتلال يخرج حتى بدون اتفاق. فقد طلب منه أن يرحل.. فرحل.. بالعكس لقد كان الاتحاد السوفيتى متردداً جداً فى إرسال خبراء، وأن جمال عبد الناصر هو الذى ألح أن يكون عندنا خبراء على كافة المستويات حتى يرفع مستوى أداء الجيش.. وفعلاً قبل حرب ١٩٦٧ كان الجيش المصرى قد وصل إلى درجة من عدم الكفاءة نتيجة أن القيادة لم تكن على مستوى المسئولية.



\* قال جمال عبد الناصر فى اللجنة المركزية، فى اجتماع مغلق أن السوفيت عندما شاركوا فى بناء السد العالى. مع العمال والفنيين المصريين.. لم يعلمونا الشيوعية ولكننا علمناهم «مص» القصب، فهل تذكر هذا التصريح.. ولكنه يقال الآن أن الهدف من وجود هذا العدد من الخبراء سواء فى المجالات العسكرية أو الاقتصادية كان نشر الفكر السياسى الماركسى داخل المواقع المختلفة.

— عندما قال جمال عبد الناصر هذا الكلام كان يرد على بعض الأقاويل التى يرددها الاستعمار والامبريالية وأعوانهما فى الداخل، لأن التعليمات كانت واضحة من موسكو لكل الخبراء ألا يتحدثوا فى السياسة، وأن يقتصروا فى أعمالهم على النواحي الفنية.. ففى أسوان — وأمامنا الدليل — لم تنتشر الشيوعية.

\* عندما نقول «كسر احتكار السلاح» ثم نعتمد على الكتلة الشرقية وحدها.. ألا يمثل ذلك احتكاراً؟

— لا .. لسبب بسيط.. عندما أحضر سلاحاً من دولة، فإنه يجب أن يكون الغرض من استخدامى لهذا السلاح — على الأقل — ألا تكون سياستى وسياسة هذه الدولة متناقضتين.. فلو طلبت سلاحاً من الولايات المتحدة، فقد تعطينى السلاح، ولكن بالكم والكيف الذى لا يهدد إسرائيل.. لأنه حتى السياسة المعلنة للولايات المتحدة تقول : أنه لابد من الإبقاء على التفوق الإسرائيلى بالنسبة لمجموع العرب.

فعندما أطلب سلاحاً من دولة وتقول أنها لن تعطينى أبداً سلاحاً يهدد حليفها وصديقها فى هذه المنطقة وهو إسرائيل، يكون الغرض من هذا السلاح، أن يوضع فى المخازن، أو أن أحارب به الدول العربية المجاورة لى، لأنها لن تتمكن من الحصول على السلاح الذى أؤمن به حدودى الشرقية مع إسرائيل إذ لابد أنها ستحرص على أن تكون إسرائيل مثقوقة على باستمرار.. فكيف أحصل منها على سلاح.. عندئذ أكون قد وضعت نفسى تحت سيطرة الولايات المتحدة، أما لو كان الاتحاد السوفيتى ليس حليفاً لإسرائيل بل هو متعاون معى، فإنه على الأقل

سيعطينى السلاح الذى أدافع به عن حدودى، قد يقال أن الاتحاد السوفيتى لا يسمح بإزالة إسرائيل من الوجود، يمكن هذا، ولو أنه لم يثبت، إنما سيعطينى السلاح الذى يحمى حدودى بمعنى أن أسترده أرضى المغتصبة من إسرائيل، وهذا ما حدث فى سنة ١٩٧٣، فقد كانت كمية ونوعية السلاح الموجودة فى الأيدى المصرية نستطيع بها أن نحرر أراضينا.

أما لو كنا قد اعتمدنا على أمريكا، فلم يكن ممكنا أن نحرر الأرض، والدليل واضح أمامنا أن إسرائيل تتوسع بالسلاح الأمريكى، ونحن لا نستطيع أن ندافع عن أنفسنا.. بالسلاح الأمريكى.

\* بالنسبة للسلاح.. يقال أن السلاح الشرقى عموما متخلف، وأنه لم يكن لدينا السلاح المتطور بعد أن رفض الاتحاد السوفيتى أن يعطينا الأسلحة المتطورة.

— هذه دعاية غريبة.. إنما لو قرأنا المجلات الأمريكية الخاصة بالسلاح، نجد أن الاتحاد السوفيتى متفوق فى الدبابات.. فباعتراف أمريكا فإن الدبابة السوفيتية أحسن من الدبابة الأمريكية، المدفعية السوفيتية أحسن من المدفعية الأمريكية فى المدى، وفى حجم الدانة.. الصواريخ السوفيتية أحسن من الصواريخ الأمريكية، لأن الصواريخ المضادة للطائرات السوفيتية أسقطت كل الطائرات دون أن يتمكنوا من إبطال مفعولها.. الصاروخ الذى كان يحمله الجندى المصرى ويسقط طائرة لم يكن موجودا فى أمريكا.

\* ليست القضية أن الاتحاد السوفيتى متخلف أو متقدم.. عن الولايات المتحدة.. القضية هى أنه لم يكن يعطينى السلاح المتطور الذى يملكه أيا كانت درجة تطوره وأنه كان يعطينى النوعيات المتخلفة من السلاح!

— السلاح الذى تحدثت عنه، هو السلاح الذى أعطاه لى الاتحاد السوفيتى فعلا.. هناك جانب واحد يمكن أن أقول أنه ليس متطورا مثل الأسلحة الغربية، وهو الطيران وهذا ليس نتيجة أن الاتحاد السوفيتى لا يريد أن يعطينى الطائرة المتطورة.. لأنها ليست لديه، إذ أن استراتيجيته مبنية على الصواريخ أساسا.. فهو كدولة ينتج، وينفق على

السلاح وفقا لاستراتيجيته التى تحفظ أمنه القومى، فالصواريخ هى السلاح الرادع طبعا مع الدبابات والجيش الثقليدية.. فى مواجهة الولايات المتحدة مع أساطيلها البحرية وطائراتها فإنها تستخدم الصواريخ بعيدة المدى، فهو بتركيزه على الصواريخ يحمى أمنه القومى.

الذى يجعل الطيران الأمريكى متفوقا هو أن سياسة أمريكا واستراتيجيتها أنها لن تحارب الاتحاد السوفيتى ولكنها تقوم بحروب صغيرة.. وهى لا تستخدم فيها الصواريخ الحاملة للرؤوس النووية مما يضطرها أن تطور أسلحتها بما يتلاءم مع هذه الحروب الصغيرة وبالتالي تنتج الطائرات وتنفق عليها.

ومن هنا فإن الاستراتيجية المصرية، وهى تمول نفسها بالأسلحة السوفيتية يجب أن تضع فى اعتبارها أين تتفوق الأسلحة السوفيتية بحيث تواجه العدو، لذلك عندما أقمنا حائط الصواريخ أثناء حرب الاستنزاف، كان تأميننا ضد التفوق النوعى للطائرات الإسرائيلية التى بدأت تتساقط بحيث أوقفنا هذا السلاح عند حده، وبتفوق فى المعدات الأرضية استطعنا أن نقتحم خط بارليف وندمره.

\* تعددت زيارات الرئيس جمال عبد الناصر إلى الاتحاد السوفيتى، وقد ظل السادات يردد أن الرئيس عبد الناصر جاء مهموما من آخر زيارة لأنهم رفضوا أن يعطوه السلاح المتطور، وقد كنت تصاحب الرئيس فى تلك الزيارة، فما هى حقيقة الأمر..؟

— الوضع أنه عند بدء المعركة، فهناك عدد من الاحتمالات أو التصورات... كان العبور والوصول إلى الممرات أمرا مفروغا منه، ولكن المخطط يضع باستمرار نوعا من الحوار بينه وبين العدو ماذا يفعل عندما ينهزم عسكريا، ألا يمكن عندئذ، أن يضرب المدن المصرية كعملية يائسة... صحيح أن لدينا دفاعات.. ولكنه مهما كانت هذه الدفاعات فإن الخسائر فى النهاية تكون كبيرة جدا، من أجل ذلك لابد أن يكون لدى رادع للعدو يجعله يفكر ألف مرة قبل أن يقدم على ضرب المدن، وأن يكون عندى السلاح القادر على ضرب المدن لو استخدم ضد مصر هذا السلاح.



وكان الخلاف فى آخر زيارة لعبد الناصر أن هناك صواريخ بعيدة المدى محمولة بطائرات ضخمة تستطيع من داخل المدن المصرية أن تصيب أى هدف فى إسرائيل..

كان عبد الناصر يريد أن تكون هذه الطائرات بالصواريخ موجودة فى القاهرة.. ولقد وضع الاتحاد السوفيتى الصواريخ فى مصر فعلا، وخبزها، وقال أن الطائرات التى تنطلق بها تصل خلال أربع ساعات لو حدث أن ضربت أهداف مدنية فى مصر أو أهداف نرى أنه لابد من الرد عليها، فإن الطائرات تكون جاهزة للوصول.

هذا هو الموقف الذى لم يحدث فيه أى اتفاق لأن عبد الناصر كان يصبر على أن الطائرات هنا. وهم.. يقولون أنها ستصل بعد ٤ ساعات... لقد كان عبد الناصر يريد أن يؤمن عملية الحرب ١٠٠٪.

\* هل تدخل الاتحاد السوفيتى فى القرار المصرى... فى أى قرار مصرى، أو فى رسم السياسة المصرية؟

— كان جمال عبد الناصر لا يقبل أى تدخل، حتى عندما جاء خروشوف إلى مصر، وتكلم عن الوحدة العربية، لم يتركه جمال عبد الناصر ورد عليه هنا.. وكذلك فى سوريا.

\* هل كان الإعلام المصرى فى تلك الفترة يحتله الشيوعيون؟

— من هم الشيوعيون الذين كانوا مسئولين عن الإعلام.. المسئولون عن الإعلام فى تلك الفترة هم أنفسهم الذين يهاجمون عبد الناصر الآن .

\* على صبرى ما هى علاقته بالاتحاد السوفيتى؟

— كنت أنفذ سياسة جمال عبد الناصر، بالنسبة للعلاقات مع الاتحاد السوفيتى... وكان اختياري لأسباب موضوعية ومنطقية معروفة، فأنا ممن اتصل بالاتحاد السوفيتى فى صفقة السلاح بتكليف من جمال عبد الناصر، وبالتالي فهناك علاقة به منذ سنة ١٩٥٥، ثم كنت مسئولا سياسيا باعتبارى كنت قريبا من جمال عبد الناصر.

\* هل هذا.. لأن على صبرى ميوله شيوعية؟

— هذا اتهام يوجه إلى أى شخص له مواقف، إن الذى يفكر لمصلحة الطبقة المحرومة يقولون عنه شيوعى.. ثم ما هو الشيوعى.. إنه الذى يؤمن بالماركسية اللينينية، ومنضم إلى تنظيم سياسى بغرض الوصول إلى السلطة ولقد كنت فى السلطة.. ثم لا يمكن أكون مؤمنا بالماركسية اللينينية وأنا أضع الميثاق مع جمال عبد الناصر وأطبقه، والميثاق ينطبق على الواقع المصرى وليس على الماركسية اللينينية.. ولا يمكن أن أكون شيوعيا، وجمال عبد الناصر يسلمنى كل أسرار.

\* يقولون أن على صبرى هو رجل الاتحاد السوفيتى فى مصر.

— أنا بنيت العلاقات مع الاتحاد السوفيتى لأننى مؤمن أن هذه العلاقات فى مصلحة مصر.. الخطة الخمسية الأولى أقيمت بمعونة كبيرة من الاتحاد السوفيتى.. بنى السد العالى بمعونة من الاتحاد السوفيتى.. أمور ستظل مؤثرة على مدى التاريخ... بنى الجيش المصرى الذى انتصر سنة ٧٣ بمعونة الاتحاد السوفيتى.

\* على صبرى هل يمثل الجناح اليسارى فى الفكر الناصرى؟

— كان جمال عبد الناصر أكثر واحد يسارى. وليس هناك أى خلاف بينى وبين جمال عبد الناصر فى الفكر الناصرى.

\* أريد أن أختتم هذا الجزء من الحوار بمعلومة أراها هامة. لقد كنت أنا فى زيارة للاتحاد السوفيتى ضمن وفد لجنة التضامن الأفريقى الآسيوى وذهبت إلى لجنة المعونات الاقتصادية الخارجية. وهناك سمعت أن مصر سددت منذ عامين آخر أقساط السد العالى.. وأن هذه الأقساط كانت من الثوم والبصل، والأحذية، والموبيليات، أى أننا بنينا السد العالى مقابل منتجات مصرية.. ولم ندفع أية عملات صعبة.

— وهكذا كانت كل الاتفاقيات مع الاتحاد السوفيتى.. فى إطار اتفاقيات الدفع.. أى تبادل السلع.

3

---

**عبد الناصر**  
**الانفتاح . . والقرار**





فى هذا الجزء من الحوار يتناول على صبرى مرحلة ما بعد العدوان الثلاثى عام ١٩٥٦، فيتحدث عن خطوات تمصير الاقتصاد.. التى كانت ستم حتى لو لم يقع العدوان.. فالعدوان كان فقط التوقيت.. والحجة المعلنة.

يقول على صبرى أن الذين تولوا إدارة الشركات المصرية لم يكونوا أهل ثقة، ولكنهم كانوا أهل خبرة... إن فترة الستينيات كانت فترة الانفتاح الحقيقى، وما بعد عبد الناصر فهو الانغلاق الحقيقى بعد أن تركت مصر العالم كله.. وتعاملت فقط مع أمريكا وأتباعها.

بعد ١٩٥٦ بدأت الثورة مرحلة جديدة على طريق التحرير، كانت الفترة من ٥٢ حتى ٥٦ فى رأى هى مرحلة التحرر السياسى، بمعنى التخلص من الاستعمار فى شكل الاحتلال، والتخلص بعد ذلك من العدوان الذى كان يريد إعادة الاحتلال، وإسقاط الثورة المصرية. وبدأت مرحلة ثانية هى مرحلة التمصير.. وكان الغرض من التمصير، تخليص مصر من احتلال واستغلال اقتصادى.. كانت مصر تقع تحته بالإضافة إلى الاحتلال الإنجليزى.

وكان الاقتصاد، المتمثل فى شركات التأمين، والبنوك وشركات الأراضى، معظمها أجنبية، التجارة الخارجية استيرادا، وتصديرا فى يد شركات أجنبية، محصول القطن وهو الأساس فى التجارة كان فى يد شركات أجنبية أو أشخاص متمصرين، فى مجال العقارات كانت الشركات التى تستغل الأراضى لمصلحتها مثل شركة مصر الجديدة، والمعادى.. شركات أجنبية، وكذلك فى مجالات الإنتاج وكانت محدودة جدا.

فقد كانت الصناعات بكل ما فيها عدا جزء من الغزل والنسيج، أيضا فى يد الأجانب، وإن كان بنك مصر يسيطر على الجزء الأكبر من صناعة النسيج.. أما صناعات كبس وحلج القطن، وحديد التسليح من بقايا «خردة» الجيش البريطانى فكانت أيضا فى يد الأجانب.

وأعطى العدوان على مصر، وتجميد الأرصدة المصرية فى إنجلترا، الفرصة للثورة

فى بدء مرحلة التمصر .. وكان من البديهى أن نبدأ بمصالح بريطانيا وفرنسا اللتين قامتا بالعدوان مباشرة، ثم بعد ذلك يتم تمصر باقى الشركات الأجنبية الأخرى.

\* فى مجالات الإنتاج والخدمات ؟

- فى كل المجالات .. كانت هذه المرحلة، ليست نهائية، ولكنها كانت مرحلة أولى على طريق تطبيق الثورة الاجتماعية، وكان لا يمكن أن نبدأ بالثورة الاجتماعية دون أن تكون كل مقدرات الوطن فى أيدى مصرية.

\* هل كان لابد أن أخوض حرباً، لكى أمصر الاقتصاد، وأجعله وطنياً فى يد المصريين وحدهم ؟

— أنا لم أقل أن حرب سنة ٥٦ كانت حجة، ولكنى قلت أنها أعطتنا الفرصة، فقد ظهرت العملية أمام العالم كله على أنه وضع طبيعى.. مثلاً مع الفسارق عندما أمنا قناة السويس، فقد قامت الدنيا، وعندما أمت بنك باركلز وبنك كريدى ليونيه، وشركات التأمين، لم يتكلم أحد، حتى ولا الانجليز والفرنسيين.

\* لو لم تكن حرب ١٩٥٦ هل كان تمصر البنوك وشركات التأمين وارداً أم أنه رد فعل للعدوان وهل كان يمكن أن يؤدى تمصر المصالح الاقتصادية الأجنبية إلى حرب ؟

— لم يكن لىؤدى إلى حرب مثل ما حدث عند تأمين شركة قناة السويس.. قناة السويس هى مفتاح فى الاستراتيجية العالمية فى مواجهة الاتحاد السوفيتى من وجهة نظر الغرب، وبالتالي فإن رد الفعل لديه لابد أن يكون قوياً لأن هذا يؤثر على الاستراتيجية، ومن وجهة نظرهم يؤثر على الأمن القومى.. أما أن نؤمم، أو نمصر بنكا، أو شركة عقارية، فإن هذا لا يؤثر على الاستراتيجية العالمية، وإن كان يوضح اتجاهها لا يرضون عنه، لكنه لا يؤدى إلى الحرب، وإلا كان كل ما يحدث فى العالم الثالث يؤدى إلى حروب فليس هناك بلد فى أفريقيا استقل استقلالاً حقيقياً إلا وأمم البنوك الأجنبية ولم يحدث رد فعل.



المهم أن الفرصة قد أتاحت ليس للتمصير، ولكن للإسراع فى التمصير. لأن التمصير كان مقررا ولا يمكن أن ينسى الذين عاشوا قبل الثورة كيف أن لقمة العيش فى مصر كانت فى يد الأجانب سواء الذين جاءوا مع الاحتلال أو فى أعقابها، وما كان لهم أن يقولوا لولا وجود الاحتلال.. فالسيطرة الاقتصادية على مقدرات الشعب المصرى عملية متلازمة، وجاءت فى أعقاب الاحتلال البريطانى وبالتالى عندما أُنْخَلَص من الاحتلال، لا يكون الموضوع أن أُنْخَلَص من ٨٠ ألف عسكرى يحتلون وحرّموا المصرى من لقمة العيش إلا إذا عمل لديهم، وبالتالى لابد أن أحرر لقمة العيش، لذلك كان سيأتى التمصير، وهذه عملية أساسية لم يكن من الممكن أن تتم الخطوات الاشتراكية عام ١٩٦١ دون أن يسبقها التمصير، ولقد أتاح عمليات التمصير الفرصة للثورة الاجتماعية فى مصر أن تحصل على ركيزة اقتصادية ليست كبيرة إنما تستطيع أن تنطلق منها، وأيضا تجربة لقدرة الإدارة المصرية فى أن تدير هذه المؤسسات بعد التمصير بكفاءة وتتوسع بحيث عندما نقوم بعملية أكبر يكون لدينا الجهاز المدرب الذى يستطيع أن يتولى المسئولية.

\* قد عهد بإدارتها إلى عدد من ضباط القوات المسلحة وهم لا يملكون الخبرة. وأن اختيارهم لهذه المواقع جاء نتيجة الثقة فيهم فقط مما يطرح قضية أهل الثقة، وأهل الخبرة؟

— شعار أهل الثقة، وأهل الخبرة، يحتاج فعلا إلى وقفة لمناقشته... أهل الخبرة الذين لهم دراسات دون أن يكون لهم بالطبيعة فكر محدد.. عندما أحضر خبيرا منهم فى مجال الاقتصاد، ليس هو الذى سيحل المشكلة الاقتصادية من الكتب، لأن المشكلة الاقتصادية ترتبط بمشكلة اجتماعية، إذن هى مشكلة سياسية، فإذا كان أهل الخبرة ليسوا سياسيين فهم لا يصلحون للعمل السياسى، والعكس أيضا صحيح إذا كان أهل الثقة ليسوا على دراية علمية أوفنية بما هم موكلون به أيضا يكون هناك خلل.

أيضا أهل الثقة الأشخاص الذين يستطيعون أن ينفذوا السياسة العامة للدولة فى الموقع الذى تختارهم فيه، وأنت واثق عندما تعطيهم المسئولية أنهم لن يخرجوا عن

الخط السياسى، أما أهل الخبرة فاستعين بهم لكى يعطونى الخبرة، ولكن لا يعطون القرار... لأن القرار هو قرار سياسى، فى أى بلد فى العالم يؤتى بأهل الخبرة لمجرد أنهم أهل خبرة، ولا يوضعون فى الوزارة لأن الوزارة عمل سياسى، فمثلا فى إنجلترا حزب المحافظين فى الحكم يستعين بوزراء من المحافظين سياسيا طبقا لتفكيرهم السياسى ولا يحضر أهل خبرة من الجامعة لكى يجعلهم وزراء.

\* يحضر سياسيا ولكنه خير فى مجاله.

— ليس بالطبيعة، فهو لا يحضر مثلا أحسن ضابط يعينه وزيرا للدفاع، ولا أحسن سفير يعينه وزيرا للخارجية أبداً.. الوزير هو شخص قيادى فى حزب المحافظين.

\* المقصود هنا أننى أحضرت عددا من الضباط وعينتهم فى المواقع المختلفة لأننى أثق فى ولائهم لى.

— أثق فى خطهم السياسى، وليس فى ولائهم.. هل كان أهل الخبرة سيرفضون الولاء.. أبدا، وهذا ما أثبتته التجربة... إنما أهل الثقة يناقشوننى، الآخرون سيقولون: نعم.. وينفذون فقط.. لكن ماذا يفعل أهل الخبرة... إنهم «سيفصلون» مايراد تنفيذه وفقا للقرار السياسى.. وإذا أردت أن أصلح الاقتصاد، هل سيصلحه أستاذ اقتصاد بالجامعة... إذا كنت سأنفذ اشتراكية ولم يكن هو اشتراكيا، أو كنت سأنفذ رأسمالية هل سأحضر أستاذا شيوعيا.. ومع ذلك فإن الذين أداروا ليسوا مجرد ضباط ولكنهم كانوا أيضا من المهندسين الفنيين، الذى أدار شركات المحلة مثلا ضابط مهندس هو توفيق البكرى، فماذا كانت النتيجة.. ليسأل عنها الذين يتحدثون عن أهل الثقة وأهل الخبرة ولم يكن البكرى وحده فقد كان معه أهل خبرة فالمحلة مدرسة.. إن أكبر الشركات فى العالم يقودها سياسيون.. ماكنمارا وزير الدفاع السابق فى أمريكا أختير رئيسا لشركة من أكبر الشركات ولا علاقة لخبرته بعملها.

هذه حجة الغرض منها تشويه الذين ساهموا فى إدارة الشركات.. ولدينا اختبار واضح، أهل الثقة أداروا البلاد.. ومن يقال أنهم أهل خبرة أداروا ويديرون البلاد الآن.. فما هى النتائج؟

الموضوع إذن ليس خبرة فى دراسة النظريات.. الموضوع سياسة.. من تثق أنه يستطيع أن ينفذ خطة معينة ليتقدم، ويجب أن يكون سياسيا.. وبعد انقلاب مايو جاء الخلل ممن سموا بأهل الخبرة.

\* هل يمكن أن نرصد موقف الرأسمالية المصرية من قرارات التمسير ، وخاصة أننى أعرف أن عبود «باشا» ذهب إلى جمال عبد الناصر ، مرحبا بتلك القرارات، وأبدى استعدادا لشراء المصانع الأجنبية التى تم تمصيرها، أى أن رأس المال المصرى، اتجه فى ذلك الوقت إلى أن يرث رأس المال الأجنبى؟

— فى تلك المرحلة، كان الصراع الاجتماعى فى شبه هدنة، فالقوى الرأسمالية المصرية لا أقول تحالفت مع الثورة، ولكنها هادنت الثورة على اعتبار أن فترة التمسير ستكون لمصلحة الرأسمالية المصرية ، وأصبح هناك انتعاش لدى الرأسمالية المصرية بحكم أنها الوريث الطبيعى لرأس المال الأجنبى. ولكن الثورة الاجتماعية كانت واضحة المعالم فى ذهن عبد الناصر ، فلم يصطدم مع الرأسمالية المصرية لمصلحة تكتيكية أن تسير الأمور فى سلاسة، وحدث تطور سياسى هام أثر على مسيرة الثورة الاجتماعية بتأخيرها وهو قيام الوحدة بين مصر وسوريا التى فرضت على مصر من ناحية التوقيت فقط.. واتجه الحكم إلى التركيز على إقامة الوحدة وتدعيمها مع التانى فى أى خطوات اجتماعية جديدة فى الداخل حتى عام ١٩٦١ .

\* كيف بدأت مناقشة خطوات التأميم، ومع من بدأت هذه المناقشات؟

— بدأ عبد الناصر بحوار محدود جدا مع مجموعة صغيرة من معاونيه، وكان أساس الحوار، سؤال طرحه عبد الناصر هو: «ما العمل»...

أقول ذلك لأوضح أن جميع قرارات الثورة، كانت قرارات عقائدية مدروسة من قبل، وأن أى صورة ظاهرية، تقول أن المسألة كانت رد فعل، أو انفعالا، ليس له أى أساس من المنطق .. كل هذه الموضوعات وغيرها كانت مدروسة عند عبد الناصر والتوقيات الزمنية تحكمها ظروف داخلية أو خارجية تحتم أن تكون القرارات خطوة خطوة، ووصل عبد الناصر فى سنة ١٩٦١ إلى قناعة أنه لا يمكن الانتظار أكثر من



ذلك ، وأنه لابد من البدء فى اتخاذ خطوات التحول الاشتراكى وأن يبدأ الثورة الاشتراكية، ومن هنا شكل لجنة محدودة جدا لدراسة جميع أفرع النشاط الاقتصادى والاجتماعى وما يمكن أن يتخذ من خطوات لإعادة بناء المجتمع على أسس اشتراكية وعرضت اللجنة الدراسة على عبد الناصر واتخذت القرارات الاشتراكية بناء عليها.

\* هل كان جمال عبد الناصر يأخذ قراراته فرديا، أى أنه كان ينفرد باتخاذ القرار؟.. أو بمعنى آخر فإن هذا السؤال يريد أن يصل إلى معرفة إجابة لاستفسار يطرحه كثير من الدارسين هو: كيف كان يصنع القرار عند عبد الناصر ؟

— قلت أنه فى القرارات الاشتراكية نوقش الأمر مع مجموعة صغيرة ثم توسعت المجموعة، ثم نوقش الأمر مع بعض مديرى المكاتب الفنية فى رئاسة الجمهورية، ثم استعان برأى الخبراء الذين ليسوا فى السلطة، وكان يأخذ رأى خبراء آخرين من المصريين ومن الأجانب قبل أن يصدر قراره ففى مراحل مختلفة من مراحل التطبيق الاشتراكى كانت هناك لقاءات مع خبراء من الخارج ، ودراسة للتجربة الهندية، ودراسة لتجربة يوغوسلافيا، وقد تمت الاستعانة بدراسات قام بها خبراء من فرنسا، ومن السويد وكانوا يحضرون للمناقشة فى جلسات طويلة.. حتى الزيارات الرسمية التى كان يعلن عنها ، زيارة عبد الناصر ليوغوسلافيا، أو زيارة تيتو لمصر، لم تكن زيارات مظاهر بقدر ما كانت عمليات دراسية عميقة، وكذلك زيارات الهند كانت مرهقة من ناحية دراسة التجارب المختلفة، والإيجابيات والسلبيات.. لم يتخذ قراراً عفويا أو بدون دراسة عميقة... وفى كثير من الأحيان كانت القرارات تستغرق فى الدراسة أشهرا طويلة وهكذا بدأت مرحلة جديدة بصدور القوانين الاشتراكية عام ١٩٦١.

\* هناك محطة لابد أن نتوقف عندها ، قبل مرحلة الاشتراكية هى الحراسات، هل كانت لأهداف انتقامية.. أو لأغراض شخصية..؟

— لا أعتقد أنه فى ظل ثورة تكون الحراسة هدفا انتقاميا فعلا، لو تحدثنا عن

الثورات المختلفة وما قامت به، تعتبر الحراسة فى مجال الثورات الاجتماعية شيئاً ضعيفاً، الحراسة تعنى أن تمنع شخصاً من استخدام وسائل الإنتاج، وتمنحه تعويضاً ليعيش فى المستوى العام... فلم تكن الحراسة هى مصادرة لأموال الشخص.. وإذا كنا نسمع الآن أنه حدثت تجاوزات، وأن البعض سرقت منه مصوغات أو غيرها، وهذه — إذا كانت قد حدثت — فهى عمليات فردية يمكن أن تحدث فى أى وقت، وفى ظل أى ظروف.

وعندما دخلت السجن، ووضعت تحت الحراسة، أخذت من بيتى أشياء، لأعرف أين ذهبت، ولأمن الذى أخذها، أنا لا أعتبر أن المسئول عنها النظام، ولكن النظام مسئول عن حبسى.. المبدأ العام أنه عندما يوضع مصنع ينتج سلعة استراتيجية أو أساسية للمجتمع تحت الحراسة، مثل مصنع حديد مسطرد الذى كان ينتج حديد تسليح لجميع مباني المساكن الشعبية التى تقيمها الدولة، وكان شبه احتكارى، عندما يرفع سعر الحديد عشرة جنيهات، معناه أن السكن الشعبى سوف يزداد إيجاره.. ولذلك يوضع المصنع تحت الحراسة حتى تسيطر الدولة عليه وعلى إنتاجه وعلى أسعاره ويعطى صاحبه مبلغاً ليعيش منه، ثم يمنح سندات على الدولة بقيمة ثمنه.

\* فى هذه الفترة أيضاً وضعت الخطة الخمسية الأولى..

— بدأت بالخطة الخمسية للصناعة من سنة ١٩٥٧، وكان سببها أن الثورة رأت أن الصناعة هى المستقبل، فالاعتماد على الزراعة مع الزيادة المستمرة فى السكان، والإمكانات المحدودة للتوسع فى الأرض الزراعية دفع إلى أن يكون الاهتمام بالصناعة أساسياً بالإضافة إلى أن ما تم تمصيره كان لابد من تنميته وتطويره بحيث يتناسب مع التنمية المنشودة.

ولأن الصناعة كانت جديدة على المجتمع المصرى، فكان لابد من التركيز على وضع خطة شاملة لها، لأنها أصعب ما كان يواجهها.

\* هل يمكن أن تقيم هذه التجربة؟

— لا نستطيع لأنها لم تستمر كثيراً، فقد اتضح أن التخطيط لمجال واحد من

القطاعات ، يحدث خلافاً في كل القطاعات، لأنك لا تستطيع أن تقيم صناعة دون مرافق وتشبيد فبدون تخطيط متكامل لم يكن موضوع الصناعة - في رأيي - مجدياً، لذلك فإنه بدأ على الفور التفكير في التخطيط الشامل. وكلفت وزارة التخطيط بأن تضع خطة شاملة لمضاعفة الدخل القومي.

\* من الذي وضع الخطة الأولى ، وما هي الأسس التي وضعت على أساسها ، وكيف نوقشت؟

- وضعت الخطة الخمسية في وزارة التخطيط على أساس الإمكانيات المتاحة مالياً للاستثمار... وعرضت على مجلس الوزراء برئاسة جمال عبد الناصر، واتضح أن مضاعفة الدخل القومي لا يمكن أن تتم إلا في عشرين سنة.

وفي خلال هذه الفترة سوف يزيد السكان بمعدل ٥, ٢٪ سنوياً تقريباً، أي أننا سنظل كما نحن تقريباً... وأن من سيدخل في سوق العمالة الجديدة عدد محدود، لن يستوعب كل البطالة المقنعة في الريف، وفي المدن أيضاً... وبالتالي فإن العاملين لن يزيد دخلهم ، والذين يطلبون عملاً لن يجدوا جميعاً العمل ، ومن هنا كان لابد من اتخاذ قرار سياسي.

\* نعود إذن إلى ما كنا نتحدث فيه عن أهل الثقة وأهل الخبرة؟

- بالضبط.. لأن الخبير الاقتصادي قال لي أنه بهذه الإمكانيات لا يمكن مضاعفة الدخل القومي إلا بعد عشرين عاماً.. رجل السياسة قال : لا.. إنني أريد أن أرفع مستوى المعيشة وأجد عملاً منتجاً لكل الأيدي التي لا تعمل، ولكل الأيدي التي تصل إلى سن العمل.. والحل هو مضاعفة الدخل القومي في عشر سنوات، وليس في عشرين عاماً.. وهذا هو القرار السياسي الذي اتخذته مجلس الوزراء ، وعلى رأسه جمال عبد الناصر وكان معنى هذا القرار أن مجلس الوزراء وجه نداءً إلى الخبراء قائلاً: يا أهل الخبرة قولوا لي ما هو السبيل حتى أحقق هذا الهدف من الناحية الاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي أعيدت الخطة إلى وزارة التخطيط للدراسة على ضوء هذه التوجيهات السياسية وعادت إلى مجلس الوزراء في شكلها النهائي،



وقسمت إلى الخطة الخمسية الأولى، والخطة الخمسية الثانية.. ووضع أمام المسئول السياسى العجز المالى اللازم توفيره حتى تتحقق هذه الخطة، وعلى العمل السياسى أن يدبر الموارد.

كان العجز فى التمويل الخارجى.. أى فى العملات الأجنبية اللازمة لشراء الآلات، والتكنولوجيا، من الخارج خصوصا فى المجالات الجديدة حتى فى مجال التوسعات فيما هو قائم، لصناعة الغزل والنسيج، والسكر ثانى الصناعات المصرية، والأسمنت ثالث الصناعات فى مصر لم يكن ينقصنا الخبرة، وكان ينقصنا التوسع والتطوير فيه مما يحتاج لاستثمارات جديدة.

هذا علاوة على عجز التمويل من الداخل أيضا فقد كان ٦٠٪ من الإنفاق المحلى، للتشييد والمرافق والعمالة والباقى تمويل أجنبى فى صورة آلات وغيره.

وكان التمويل المحلى من صناديق التأمينات والبنوك الوطنية والمدخرات ولكنه لم يكن كافيا، ومع ذلك أقرت الخطة على أساس أن نسعى لتحقيق الهدف بتدبير موارد من المدخرات.

فى المجال الخارجى استطعنا تدبير التمويل من خلال توزيع الخطة على العالم كله .. وفى كل مراحل الثورة حتى ذلك الوقت ، وفى مراحل النضال الوطنى كانت كل علاقاتنا الاقتصادية أساسا مع الغرب من صادرات وواردات.. وفى هذه الفترة حدث الانفتاح الحقيقى، وهو انفتاح على الشرق . وعلى الغرب، وعلى العالم الثالث فكان هناك تعاون قوى بيننا وبين الهند ويوغوسلافيا فى مجالات البناء وإقامة المشروعات ... انفتحنا على العالم كله... كان المهم أن ننفذ الخطة وليس المهم من أين.. كان لابد أن نفتح كل القنوات المغلقة... لأنه لم يكن من الممكن أن نعطي الغرب فرصة التحكم بأن نضع فى يده وحده تنفيذ الخطة الخمسية.. فقد كان أمام ذهن القيادة السياسية أن سنة ١٩٥٦ لم تنه المعركة مع الغرب.

من هنا أقول أنه حدث الانفتاح الحقيقى ... جزء من الخطة كان ينفذ مع الكتلة الشرقية، وجزء مع الغرب ، وجزء مع العالم الثالث.

والذين يقولون أنه كان هناك انغلاق، أقول لهم أن الحجم الأكبر من الخطة الخمسية الأولى كان مع الغرب، وحجم أقل وإن كان يتزايد مع الشرق، وحجم بسيط مع دول العام الثالث، ففي الواقع أن عصر الانفتاح الحقيقي هو عصر الستينيات، وأن عصر الانغلاق هو العصر الذي نعيشه بعد أن تركنا العالم كله، وتعاملنا مع أمريكا، وأتباعها .. ونعاني الآن من مشاكل الغرب الاقتصادية كالغلاء وارتفاع مستوى المعيشة.

كانت المشكلة هي العجز الأساسي في التمويل الداخلي، ومن هنا كان التأميم سنة ١٩٦١ المساعد الأول في تنفيذ الخطة، فلم يكن فقط من أجل العدالة الاجتماعية، ولكنه كان أيضا من أجل المستقبل والتنمية، فبعد التأميم قفزت الخطة في أواخر السنة الثانية والسنوات التالية لتصل إلى أهدافها.

فكان عام ١٩٦١ بدء الثورة الاجتماعية، وبدء توفير القدرة على التنمية الوطنية مع انفتاح على العالم كله بما لا يجعلنا تابعين نخضع لأي ضغوط خارجية.

\* شهدت الأمم المتحدة بأن الخطة الأولى في مصر حققت أكبر معدلات التنمية في العالم الثالث كله.. ولقد جاءت هذه الشهادة أيضا من خير اقتصادي مصري كبير، لم يكن متعاطفا مع الثورة هو الدكتور على الجريتلي.

— بالنسبة للعالم الثالث حققت فعلا أعلى معدلات .

\* هل تعتبر أنه ببداية الستينيات بدأت المرحلة الناصرية؟

— بدأ الجانب الاجتماعي في الناصرية تتضح معالمه تماما وكان الجانب السياسي قد وضح في ٢٣ يوليو ١٩٥٢ .

\* نعتبر أن الناصرية هي مرحلة الستينيات ...؟

— اكتملت معالمها في الستينيات.

\* هل نستطيع أن نقول أن ما حدث في الستينيات هو فكر ثورة ٢٣ يوليو؟

— هو فكر قائد ثورة ٢٣ يوليو.

\* كيف نميز بين مرحلة ثورة يوليو والمرحلة الناصرية أو بمعنى آخر لماذا نقول المرحلة الناصرية؟

— ثورة يوليو هي مرحلة النضال الوطنى ضد الأجنبي، وهنا تقف معك فيها كل القوى أيا كانت انتماءاتها الاجتماعية.

\* كما حدث فى حرب ١٩٥٦.

— وكما حدث فى كل بلد فى العالم بما فيها روسيا الشيوعية فى الحرب العالمية الثانية حتى القوى التى ضُربت وقفت وحاربت.

\* هل نستطيع أن نقول أن هذه القوى التى أُضيرت، تكون معك فى مرحلة وطنية، بعد أن أُضيرت فعلا؟

— ممكن أن تعود معك إذا كانت وطنيتها أصيلة.. هنا يمكن أن نأخذ هذه القوى كأفراد وليس كقوى اجتماعية معينة.

\* الذى أحسه مما أقرأه حتى الآن، أن بعض القوى التى أُضيرت تملؤها الشماتة فى هزيمة ١٩٦٧، وكأن هذه الهزيمة لم تقع على مصر كلها.

— من هنا أقول أنها عملية فردية، وليست عملية قطاعات اجتماعية.

\* لقد رأينا أثناء حرب ١٩٥٦ أن بعض السياسيين القدامى، وبعض الرأسماليين أخذوا موقفا متخاذلا فطالبوا الثورة بأن تستسلم للإنذار البريطانى وأن يعود العسكريون إلى ثكناتهم ليتولوا هم التفاوض مع الإنجليز وإصلاح ما فسد بقرار تأميم قناة السويس.

— تحت شعار إنقاذ ما يمكن إنقاذه، ولكن هناك من لم يقف هذا الموقف سواء عن خوف أو عن وطنية... فقط الذين تصوروا أن السيارة قد غرقت، وأنهم سوف يعودون للسلطة هم الذين أخذوا هذا الموقف.





4

---

**الخطبة الخمسية  
الإنجاز والنموذج**





فى هذا الجزء يلقى السيد على صبرى، الأضواء الكاشفة على الخطة الخمسية الأولى، المشاكل والعقبات والصعوبات التى واجهتها.

ولقد بدأت الخطة بإنشاء صناعات جديدة تدخل مصر لأول مرة، ولم يكن لدينا الكوادر الفنية المدربة التى تتعامل مع هذه الصناعات فبدأ بناؤها مع الخطة.. ولقد بدأت مصر فى مجال التصنيع بصناعات ثقيلة، وخفيفة واستهلاكية طبقاً لرؤية القائد السياسى.. وحقت الاكتفاء من الإنتاج الصناعى، وفائضاً للتصدير كما حققت الاكتفاء من الإنتاج الزراعى، وكانت تصدر بعض الحاصلات الزراعية الأساسية.

ووضعت الخطة الخمسية الثانية، لإنتاج آلات المصانع، وكان من المفروض أن تبدأ هذه الخطة مع ميزانية عام ١٩٦٧.. ولكن العدوان الإسرائيلى وقع.

\* ليكن حديثنا عن الخطة الخمسية الأولى... أن ثمة ملاحظات عديدة يثيرها الاقتصاديون حول هذه الخطة. منها مثلاً أننا لم نبدأ بالصناعات الثقيلة واتجهنا إلى الصناعات الاستهلاكية.

— لقد كان أمام القائد السياسى مشكلة ملحة، هى مطالب الناس اليومية، وقد عانت الأغلبية طويلاً من الفقر، وكانت متطلباتها فى الغالب هى الخدمات.. وهى عبء على الخطة وإن كانت وسيلة من وسائل خدمة الإنتاج.. رفع مستوى المعيشة يأتى أولاً من خلال القطاعات الإنتاجية فى الزراعة والصناعة.

والاستثمار فى الزراعة يحتاج إلى أموال ضخمة، لأن الأرض التى تستصلح تمتد إليها الخدمات من طرق، ومرافق، ومساكن ومستشفيات، ومدارس وغيرها، وعائدها بعد ذلك لن يكون سريعاً.

والعائد فى الصناعة أسرع بالنسبة للصناعات الخفيفة، أما الصناعات الثقيلة كالحديد، والألمنيوم وصنع الآلات، فهى أيضاً تحتاج إلى استثمارات ضخمة، وعائدها بطيء، وطفيف، لأنها صناعات أساسية.

إن رفع سعر الحديد، ينعكس على المواطن سواء فى الإسكان أو غيره.. فالصناعات الأساسية يدخل إنتاجها فى صناعات أخرى... كنا مطالبين أن نبني صناعات ثقيلة لا تربح حتى لا تنعكس آثارها على المجتمع فى صورة ارتفاع الأسعار وفى نفس الوقت فإن عائدها ببطء، ويحتاج لاستثمارات ضخمة.. والقائد السياسى يرى أنه لابد من أن يرتفع مستوى معيشة المواطنين يوما بعد يوم، وأن تلبي مطالبهم الملحة.. ومن هنا كان الخلاف بين الناحية السياسية، والناحية المستقبلية الاقتصادية.. وقد حسم القائد السياسى الأمر كما قلت بأنه لابد أيضا من توفير متطلبات المواطن الأساسية.. وقد انعكس ذلك فى صورة قرارات، كان تنفيذها من الصعوبات التى واجهت الخطة.

\* هل يمكن أن تلقى ضوءا على بعض هذه القرارات السياسية التى صدرت لصالح الجماهير، والتى واجهت الخطة ووضعت صعوبات أمامها؟

— كان إطار الخطة أن الاستثمار فى الخدمات لا يجوز أن يزيد على ٤٠٪ من الاستثمار العام وأن يخصص ٦٠٪ لقطاع الإنتاج.. وفى وسط تنفيذ الخطة أصدر جمال عبد الناصر قرارا سياسيا بأن العلم حق للجميع، وتقررت مجانية التعليم فى جميع مراحله.

وكان هذا عبئا ضخما ليس على الميزانية فقط. ولكن على الخطة لأنه حين يتوفر التعليم لكل مواطن بالمجان فلا بد أن أبنى مدارس جديدة، وجامعات. وأن أوفر أساتذة وغير ذلك.. لمواجهة آثار القرار من حيث الإقبال على التعليم.. وكل هذا استقطع من قطاع الإنتاج جزئيا، على أساس رؤية القيادة السياسية أنه لافائدة من بناء مصانع، وهناك أشخاص جهلة أو محرومون من التعليم، أو لا يستطيعون الحصول على أقصى درجات التعليم.. هذا قرار سياسى، وضع عبئا على الخطة.

والقرار السياسى الثانى، كان نشر الخدمة الطبية فى القرى فلم تكن الخطة تتضمن أن تصل الوحدات الريفية إلى كل قرى مصر لأن ذلك يتطلب استثمارات ضخمة تستقطع من استثمارات الإنتاج.

كانت رؤية القيادة السياسية أنه لا يمكن أن يترك الفلاح فى ظل الثورة مريضاً لا يستطيع أن يعالج هو أو أولاده.

\* بهذين القرارين يمكن أن تكون الثورة قد واجهت المشكلة الحادة فى مصر التى دار العمل الحزبى حولها على امتداد سنوات ما قبل الثورة، وهى الجهل. والمرضى.. أما الفقر فقد بدأت الثورة مواجهته من قبل.

— كان أحد أهداف الخطة استمرار هذه المعركة فمصنع الغزل والنسيج باستثمارات أربعة ملايين جنيه فى ذلك الوقت يستوعب ٣ آلاف عامل جديد، فى حين أن مصنع الحديد والصلب باستثمارات ٤٠ مليون جنيه يستوعب ألف عامل.

ومعنى هذا حل مشكلة البطالة المقنعة فى الريف ولو جزئياً، وأن الصناعة توجد عمالاً لعدد كبير من الذين يدخلون سن الإنتاج حتى لا يظلوا عالة على دخل الفلاح، وفتح مجالات العمل لأعداد كبيرة. وزيادة دخلها هو هدف عام للخطة.

وإذا كان ذلك لا يتفق مع المفهوم العام لبعض النظريات الاقتصادية إلا أن المهم أنها خلقت مجتمعاً جديداً يعتمد على الإنتاج الصناعى فى سد احتياجاته الأساسية اليومية.. وفى مجال الغذاء مثلاً كانت مصر تنتج ما يكفيها، وكان لديها فائض من بعض الحاصلات الزراعية الرئيسية للتصدير، وكانت الصناعة تشكل تزايداً مستمراً فى قدرتها على مواجهة ميزان المدفوعات، كان هناك عجز، ولكنه عجز متناقص نتيجة أنه يتم توفير المأكّل، والملبس، والسكن للمواطن، بإنتاج محلى فيما عدا الأخشاب.. وفى نفس الوقت يقام السد العالى. وتبنى مدرستان كل ٣ أيام.

\* ومنع الاستيراد من الخارج؟

— طبعاً إلا للسلع الأساسية للمجتمع، وبالتالي كان لابد من تأمين التجارة الخارجية.

\* ربما كنا محتاجين لصناعات خفيفة أو استهلاكية للأسباب التى ذكرتها.. ولكن هل كنا — نحتاج — لإنتاج سيارة ركوب مثلاً.. أم كنا فى احتياج أولاً — وبدرجة أهم — لإنتاج الاتوبيس، واللورى، والجرار؟



— سيارات الركوب لم تكن فى الخطة، ولكنها أضيفت ، فقد أقيم المصنع أساسا لإنتاج اللورى.. والأتوبيس والجرار.. ووجد أن هناك طاقة نستطيع أن نستغلها فى وسائل نقل أصغر . وأن صناعة سيارة الركوب — والتي كانت تبدو فى ذلك الوقت رفاهية، إلا أنه لابد أن ندخل فى هذا المجال منذ البداية. لأنه خط من الصناعات الهامة فى أى مجتمع.

وفى أى بلد متقدم حجم إنتاج السيارات يعتبر مؤشرا اقتصاديا أساسيا. كنا ننظر إلى المستقبل ، ولا نريد أن نتأخر فى هذه الصناعة، إن صناعة سيارة الركوب يستلزم مجموعة من الصناعات المغذية لصناعة السيارة بحجم ضخم، كصناعة الموتور — وهى صناعة ثقيلة — صناعة المولد الكهربائى، الذى يغذى السيارة وعديد من الماكينات وقد أنتج محليا، صناعة الكاوتشوك.. كنا نريد أن نزيد الطاقة الإنتاجية للصناعات المكملة والمغذية أيضا .. أن نقيم مصنعا ينتج عشرة آلاف إطار .. حجم الإنتاج يزداد. والإدارة كما هى.. وهكذا عشرات من الصناعات المكملة.. كصناعة الزجاج التى تطورت مع صناعة السيارات، وصناعة الجلود وغيرها..

ومن هنا حققت الخطة ليس هدفا اقتصاديا، بل هدفا اجتماعيا أيضا، برفع مستوى الإنتاج فى الأقمشة والملبوسات التى تدخل الحياة اليومية لكل مواطن، وكذلك الأسمدة اللازمة لكل فلاح وكانت مصر تصدر الغزل والنسيج والسكر والأسمت، وهى تبنى السد العالى وكان فائض التصدير يوجه للصناعات الثقيلة.. فضلا عن أن الصناعات الخفيفة تستوعب عمالة أكثر.

من الناحية الاقتصادية كان يمكن أن تؤجل .. إنما النظرة المستقبلية تجعلنا لانتخلف عن العالم فى صناعة السيارات التى بدأت فيها كثير من الدول النامية، واستمرت فيها بنجاح كالهند ويوغوسلافيا وكان الهدف أن أبدأ بالتجميع، ثم أصنع السيارة فى مصر حتى أصل إلى نسبة ٩٠٪ .. كانت التكنولوجيا لابد أن تدخل مصر.. والبداية الحصول على حق الإنتاج ثم تتطور حتى نصل إلى إنتاج السيارة المصرية الكاملة..

\* ولكنى ظلمت أقوم بتجميع السيارات ولا أصنعها؟

— لأن الخطة توقفت .

\* ولكن تبقى المشاكل الأخرى التى واجهت الخطة، وكيف أمكن التغلب عليها ..  
فإنشاء صناعة أو استصلاح أرض لم يكن سهلا، وإن كانت الأجيال الجديدة، ربما  
تنظر إليه على أنه عمل سهل . لأنهم عاشوا نتائجه، ولم يعيشوا معاناته.

— وفقا للخطة كان علينا أن نستصلح نصف مليون فدان فى خمس سنوات، أى  
١٠٠ ألف فدان فى السنة... عشرة أضعاف ما كان قائما.. ونفس الشيء فى مجال  
الصناعة حيث كانت لدينا الخبرة فى صناعات النسيج والسكر والأسمت والسماد.  
ولكننا نريد صناعات أخرى جديدة ومتطورة كالحديد والألمنيوم والمحركات  
والمحولات الكهربائية، والبتروكيماويات وهى صناعة معقدة ثم صناعة  
الإلكترونيات.. وهذه الصناعات لم تكن نملك الكوادر الفنية، ولا الآلات اللازمة لها  
لأنها صناعات جديدة على المجتمع .. وبدأنا فيها من الصفر .. فى كل شىء.

\* كنا نقيم مجتمعا اشتراكيا.. والمفروض أنه كان يجب أن نبدأ بالصناعة الثقيلة،  
وهذا ما لم يتم.. حيث اتجهنا إلى صناعات استهلاكية عديدة، ولم نركز على الصناعة  
الثقيلة وحدها، وهذه إحدى الانتقادات التى توجه للخطة كما قلت فى البداية.

— النظرية الاشتراكية الجامدة تقول فعلا أنه لا بد أن أقيم القاعدة الصناعية الثقيلة،  
وأنقل منها إلى صناعة الآلات، ثم الصناعات الخفيفة وأخيرا الصناعة الاستهلاكية..  
والصناعة الثقيلة تحتاج إلى سنوات، واستثمارات ضخمة، ومعنى ذلك أنه لن يكون  
هناك تحسن ملموس فى حياة المواطن اليومية، وبذلك يضيع الهدف الاجتماعى  
والسياسى من الخطة..

ولقد راعت الخطة أن تتوسع بقدر الإمكان فى الصناعات التى لها قاعدة أساسية  
كالغزل والنسيج والسكر والسماد والأسمت، وهذا أيضا يضع عبئا لأننا عندما  
نتوسع فى هذه المصانع نستورد الآلات ولكنى كنت أعطى ذلك بالتصدير الذى  
يستطيع أن يواجه ما نحتاجه من استيراد فى الآلات، ويكون أيضا فائضا أستطيع أن  
أوجهه إلى الصناعة الثقيلة.

\* انتهت الخطة الخمسية الأولى بنجاح شهد له العالم كما ذكرنا من قبل ثم لم نسمع عن الخطة الخمسية الثانية التي كان من المفروض أن تبدأ عام ١٩٦٥ وتنتهى عام ١٩٧٠ ، فلماذا توقفت الخطة..؟

— كانت هذه الخطة معدة فعلا، وعرضت على الرئيس، ثم حدث خلاف.. فقد كانت الخطة الخمسية الأولى رغم نجاحها قد سببت ضغطا تضخميا على الاقتصاد القومى.. وأى تضخم إذا كان مسيطرا عليه فليس خطرا.. على أن التضخم من أجل الإنتاج لا يعتبر خطرا لأنه يمكن امتصاص هذا التضخم من خلال إنتاج.. والتضخم الذى حدث فى نهاية الخطة، نتيجة أنه فى السنوات الثلاث الأخيرة من الخطة، حدث إنفاق ضخم، فقد كان هناك تخلف فى مجال الزراعة مثلا حيث استصلحنا فى العام الأول ٣٠ ألف فدان، وفى العام الثانى ٤٠ ألف فدان فكان لابد فى السنوات الثلاث أن أعوض العجز حتى أستصلح نصف مليون فدان على نهاية الخطة.. ووقع خلاف بين الاقتصاديين التقليديين، وبين المفهوم الاشتراكى الذى كنت مسئولاً عنه فى تنفيذ الخطة كرئيس وزراء.. كانوا يرون فى التضخم عبئا يمكن أن يتزايد ، وكنت أرى أنه لاخطر مادمت مسيطرا على الموقف، فإنى أستطيع فى أى وقت أن أعالج هذا التضخم وأعيد التوازن ، ثم إن ظاهرة ارتفاع الأسعار لم تكن موجودة، فقد كان ارتفاع الأسعار محدودا جدا بالنسبة للزيادة فى المجتمع .

وكان رأى الاقتصاديين التقليديين أن الخطة الثانية يجب أن تقلص، وكان رأى أنها أهم من الخطة الأولى، لأننا سندخل فى صناعة الآلات ، ندخل فى عجلة الإنتاج الذاتى ، أن نتج مصانع .. نتج آلات الغزل مثلا حتى نستطيع أن نقيم المصنع ذاتيا.. ونتاج الآلات التى تدخل فى عموم المصانع .. كان حجم الخطة الثانية كبيرا جدا ولكنه أيضا كانت هناك ضرورة أساسية أن نبدأ فى مرحلة إنتاج المصانع.

أخذ بالرأى الأحوط، وهو أن تؤجل الخطة ستين، ثم نبدأ فى الخطة الثانية، ومن أجل ذلك تركت الوزارة.

\* فى تلك المرحلة لابد من عدد من الوقفات.. أولها حول مشاركة العمال، ففى



الوقت الذى نقيم فيه مجتمعاً اشتراكياً وقد رسم الميثاق دوراً للحركة النقابية العمالية، ونحن نبني من أجل العمال نلاحظ أن العمال كانوا بعيدين والحركة النقابية كانت مقيدة.

— هناك فرق بين الحركة النقابية فى مجتمع اشتراكى والحركة النقابية فى غيرها من المجتمعات، فهى الحركة العمالية المشاركة فى الإنتاج .. لكن فى المجتمعات غير الاشتراكية فالحركة النقابية تقود أكثر الصراع مع صاحب العمل، والنقابة هى السلاح الذى يواجه به العمال قوة رأس المال، ومن هنا يكون دورها فعالاً ومهماً..

وفى المجتمع الاشتراكى ليس هناك صاحب عمل، ولذلك يكون دور الحركة العمالية هنا المشاركة فى الإنتاج أكثر منه الصراع مع صاحب العمل.

\* هل كان العمال يشاركون فى وضع الخطة داخل المصنع .. ويحسون بملكية هذا المصنع؟

— هذه عملية ليست سهلة فى البداية، فالتخطيط للمصنع عملية فنية جداً، لا بد أن يكون العامل مدرباً حتى يكون دوره فعالاً عند المشاركة فى التخطيط، وفى المجالات التى كانت فيها خبرة .. وتقاليد . كان العمال يشاركون مثل الغزل والنسيج أما الصناعات الجديدة . فإنه حتى الإدارة لم يكن لديها الخبرة الكافية فما بالك بالعامل الجديد، كيف تطلب منه أن يخطط لتطوير الإنتاج.

\* ربما كان ما أقصده هو: هل تحققت ديمقراطية الإنتاج؟

— فى بعض المواقع التى كانت فيها خبرات فعلاً تحققت ديمقراطية الإنتاج.

\* هل يمكن أن نقول أن ما حدث فى ذلك الوقت كان رأسمالية دولة؟

— رأسمالية دولة لماذا.. المقياس هنا هو النظرة إلى الأمور هل على أساس ديمقراطية العمل، أم إلى رأسمالية دولة.. ماذا يريد المسئول السياسى، لقد كان يريد مشاركة حقيقية.. أما إذا كانت لم تتحقق بالشكل الكافى لأسباب موضوعية فهذا

شيء آخر.. كان القرار السياسى أن نصل إلى ديمقراطية الإنتاج دون التأثير على الإنتاج.

\* ولدينا أيضا مؤثران.. مشاركة العامل فى الربح، وأيضا مشاركته فى الإدارة.  
— كنت أريد أن أصل لأبعد من هذا وهو مشاركة العامل فى صنع المستقبل ،  
مستقبله، ومستقبل المؤسسة التى يعمل بها.. ليس فقط مشاركته فى الربح والإدارة،  
بل وأيضا فى وضع الخطة المقبلة.

\* وهذا لم يتحقق بشكل كامل؟

— نعم لم يتحقق بشكل كامل، لأنه لم يكن هناك وقت، كانت الخطة خمس  
سنوات فى ظل كثير من الصناعات الجديدة، وكان فيها من المشاكل ومن قلة الخبرة  
مايكفى لشغل الجميع.

\* هل كان هناك اتجاه إلى مزيد من التأميمات بمعنى إلغاء دور القطاع الخاص  
نهائيا؟

— التأميم كان وسيلة وليس هدفا، فقد تركت كثير من الوحدات.. لم تترك عفوا  
أوسهوا أو لمرحلة تالية، إنما تركت لأن هناك مجالات لايجوز أن يحدث فيها تأميم،  
وأن تظل وفقا لفلسفة الثورة مملوكة للرأسمالية الوطنية.

\* هل كان هذا مجرد تكتيك من الثورة أم أنه كان استراتيجية ثابتة؟

— كان استراتيجية ثابتة، أعود إلى الغزل والنسيج ... الصناعة التى لها ركائز  
وخبرات فى مصر أعطيك مثلا، فقد تركت بعض المصانع للقطاع الخاص لم تؤمم،  
وهي المصانع الصغيرة التى تنتج بعض الأقمشة للتصدير ولاستهلاك فئات معينة،  
وليس لغالبية أفراد الشعب.

\* قرأت فى أحد المحاضر لجلسة سرية لجمال عبد الناصر أنه قال أنه فكر فى أن  
يؤمم شبرا الخيمة.

— يدرس الأمر ، وقبل أن يتم الدخول فيه يتضح أن هذا النوع من الإنتاج هو

لخدمة الاقتصاد القومى ، وليس مؤثرا فى حجم الإنتاج، فكل احتياجات المجتمع من الأقمشة الشعبية أو المتوسطة الجودة أو الفاخرة متوافرة فى القطاع العام ، وهذا جزء لا يؤثر فى حجم الإنتاج ولكنه يؤثر فى الاقتصاد القومى.

ثم ننظر إلى صناعة الأثاث، كان لدينا مصانع قطاع عام، ولكن الورش الصغيرة فى دمياط وغيرها، كيف نؤمّمها، ولمصلحة من .. كل ما فعلناه أننا أقمنا لأصحابها تعاونيات لحمايتهم ولدعم أنشطتهم وتوفير الخامات لهم.

\* لم تكن هناك أية فكرة لإلغاء دور القطاع الخاص !!

— القطاع الخاص كان له دوره المهم .. على كل المستويات حتى فى الصناعات الريفية.

\* لقد رأينا فى بعض التجارب فى الدول النامية أنها اتجهت لتأميم حتى محلات الحلاقين وواجهوا مشاكل كثيرة لم يستطيعوا حلها .. وقد قال ذلك عبد الناصر فى أحد اجتماعات اللجنة المركزية.

— بالعكس، كان الاتجاه لدعم القطاع الخاص المنتج، وأقيمت تعاونيات لإمداده بالخامات، وحتى لا يستغله التاجر، وحتى تكون لديه وسيلة للعرض والتسويق بأسعار معقولة. أقيمت لهم معارض خاصة بهم، وتوفرت له مستلزمات الإنتاج بأفضل سعر.

\* هل يمكن أن نعرف الرأسمالية الوطنية ؟

— هى الرأسمالية غير المستغلة، بمعنى أنها تنتج، ولا تستغل، لا العامل، ولا المواطن.





5

---

اليمن  
والمؤسسة العسكرية





فى هذا الجزء من الحوار كنت محاميا للشيطان كما يقولون.. فقد تبينيت كل وجهات النظر المعارضة ، والتي أضير أصحابها من الثورة بشكل أو بآخر، وحملتها إليه فى شكل أسئلة مستفزة، وساذجة أحيانا.. كانت الأسئلة، والذكريات، تدور هذه المرة حول عدد من الأمور التى كانت موضع مناقشات، وحوارات بين القوى المؤيدة للثورة.. وموضع هجوم - مازال مستمرا - من القوى المعادية لها.

\* توقفنا عند عدوان ١٩٦٧، على أساس أنه وقع فى وقت كانت مصر تستعد فيه لبدء الخطة الخمسية الثانية، فهل كانت هذه هى الفرصة لبدء الحرب؟

— كان أعداؤنا فى الولايات المتحدة وإسرائيل يستعدون دائما للانقضاض على الثورة، ولم تتوقف هذه المحاولات أبدا.. وكان نجاح الخطة الأولى، ثم بؤادر الانطلاق من جديد إلى خطة ثانية، يحفز الأعداء على التعجيل باتخاذ مواقف عملية، خصوصا أن نجاح هذا النموذج لم يكن ليؤثر فى قوة مصر وحدها، بل كان سيطرح نفسه على العالم الثالث - وأساسا الدول العربية المنتجة للنفط، ودول أفريقيا المستقلة حديثا - ولذلك كان التخطيط لحرب ١٩٦٧، عملية مسبقة.

\* هل استدرجنا إلى خوض هذه الحرب؟

— صعب أن نقول أنه كانت هناك مؤامرة لاستدراج مصر لموقف ما، ولكنى أعتقد أن ما حدث عام ١٩٦٧ كان سيحدث بطريقة ما، فلا بد أن إسرائيل كانت ستفتعل أى موقف لمهاجمة مصر.. والتوقيت يتوقف على الظروف الموضوعية، ولكن الخطة العامة كانت موجودة.. بدليل أن الاستعدادات العسكرية لإسرائيل ظلت نشيطة طوال الفترة من سنة ١٩٥٦ إلى سنة ١٩٦٧.

\* ولكن ألم نكن نحن متنبهين إلى ما تقوم به إسرائيل من استعدادات ونحن أيضا ألم يكن من واجبنا أن نستعد أيضا؟

— كنا متنبهين لزيادة قوة إسرائيل العسكرية، وكانت قوتنا العسكرية أيضا تتزايد، فتوازن القوى سنة ١٩٦٧، كان موجودا.. بمعنى أن الهجوم على مصر عسكريا

بحجم واسع كما حدث كان من الممكن أن تصده مصر، لولا أخطاء عسكرية أساسية وقعت قبل وأثناء حرب ١٩٦٧.

\* فى التقييم النهائى لهزيمة ١٩٦٧ .. من المسئول ؟

— القيادة كلها مسئولة.. الأخطاء العسكرية هى الأساس، فقد حدث نوع من الجمود فى القيادة العسكرية المصرية بعد سنة ١٩٥٦، وحتى فى حرب اليمن لم يحدث تجديد فى القيادة.. وكل جيوش العالم تجدد فى قياداتها لأنه تظهر نظريات جديدة، وأبحاث جديدة، وخطط جديدة، وأسلحة جديدة.

\* ما مدى مسئولية القيادة السياسية، وجمال عبد الناصر بالتحديد؟

— عبد الناصر وقف، وقال أنه المسئول .. وبالتحديد مسئوليته أنه لم يغير القيادة العسكرية.

\* هل كان يستطيع تغيير القيادة العسكرية ؟

— فى رأى أنه كان يستطيع ببعض الخسائر.. ولكنه فى النهاية كان يستطيع.

\* فى تقديرى أن المؤسسة العسكرية كانت تحكم مصر حتى عام ١٩٦٧ ؟

— كانت تقيد مصر.. كانت تقيد الحركة.. إنما لم تكن تحكم ، فمعنى أنها تحكم أنها تفرض القرار، إنما داخل المؤسسة نفسها كانت تتحكم فى المؤسسة بدرجة كبيرة جدا .. بدرجة أنها لم تتجدد، فلو حدث تطور فى المؤسسة العسكرية يتلاءم مع حجم التطور الذى يحدث فى المجال الاقتصادى والاجتماعى لكانت الصورة مختلفة.

\* ولكن هذا لم يحدث نتيجة قوة ونفوذ القيادة العسكرية التى كانت تحكم مصر؟

— أنا لا أقول أنها تحكم مصر.. لأنها لم تحد من التطور السياسى والاقتصادى والاجتماعى فى مصر.

\* لأنها لم تستطع أن تتدخل فى هذا المجال؟

— كانت كل قدرتها داخل المؤسسة العسكرية ذاتها، ولا تمتد إلى خارج الجيش.

\* لو سمحت لى أنا أرى أن المؤسسة العسكرية قد امتد نفوذها إلى المحافظين والقطاع العام ووزارة الخارجية، هؤلاء جميعا كانوا رجال عبد الحكيم عامر؟

— ليس بهذه الصورة، فليس كل المحافظين، أو قيادات القطاع العام كانوا رجال عبد الحكيم عامر، بدليل أن جزءا كبيرا منهم لم ينضم إلى عامر فى صراعه مع السلطة بل بالعكس.. فكثير من القيادات لم تنضم إلى عبد الحكيم عامر.

\* ألا تعتبر استقالة عبد الحكيم عامر سنة ١٩٦٢ والعدول عنها بالشكل الذى حدث بمثابة انقلاب صامت على جمال عبد الناصر؟

— حدث نوع من التوازن.. لا عبد الحكيم عامر فرض رأيه، ولا جمال عبد الناصر فرض رأيه.. سنة ١٩٦٢ كان يمكن أن تحدث مواجهة بين المؤسسة العسكرية والسلطة الشرعية، وتقديرى أن السلطة كانت ستتصر ببعض الخسائر، منها أن تفقد عناصر جيدة.. التوازن الذى حدث سنة ١٩٦٢ بأن يتم التغيير تدريجيا على فترات متباعدة وبذلك تأجلت المواجهة.. ولاشك أن التغيير الشامل فى ظل ظروف حرب اليمن كانت عملية صعبة من الناحية الفنية، وهذا ما أجل المواجهة التى كان ستم فى تقديرى، إما أن تتنازل المؤسسة العسكرية عن سلطاتها التى ورثتها ليلة ٢٣ يوليو، وإما أن تقوم بانقلاب، وإما أن يحدث انقلاب صامت، بمفهوم انقلاب فى السياسة العامة للدولة، ولكن حدث تباطؤ فى اتخاذ القرار نحو تغيير قيادة المؤسسة العسكرية — ولا أقصد عبد الحكيم عامر — لمصالحها الذاتية.

\* سيطرت المؤسسة العسكرية فى ذلك الوقت على قطاعات مدنية مثلا مؤسسة النقل العام وأيضا المجمعات الاستهلاكية؟

— فى فترة معينة كنا نحتاج إلى تدخل من الجيش فى بعض المواقع لإعادة الانضباط إليها أو لتطهير السيطرة العائلية فى عدد من شركات القطاع العام.. أما بقية

مؤسسات القطاع العام فكان الذين تولوها جميعا أشخاصا ذوى كفاءة، فهم من المهندسين الممتازين، ولم تنهر أية شركة نتيجة تغيير قيادتها بشخصية عسكرية.

\* حتى الكرة.. حتى النوادي كان الضباط مسئولين عنها .. فعبد الحكيم عامر كان رئيس اتحاد الكرة.. والفريق مرتجى كان رئيسا للنادى الأهلى... وعلى شفيق رئيس اتحاد المصارعة وغيرها.

— موضوع الرياضة والاتحادات الرياضية مختلف، فقد رأت النوادي أن شخصا ما له تاريخ فى رياضة ما ، فوضعتة على رأس النادى، وهذا ليس معناه أن المؤسسة العسكرية تشرف على النادى، ومرتجى جاء النادى الأهلى بعد المشير.

\* أرسل شمس بدران خطابا إلى كل شركات القطاع العام ألا تشغل أى منصب يخلو فيها قبل الرجوع إليه شخصيا .. ولدى هذا الخطاب.

— ولكن ذلك لم ينفذ .. ولم يسأل عنه أحد.. ولم يكن التعيين داخل القطاع العام عن طريق شمس بدران.

\* تصورى أن ذلك محاولة من المؤسسة العسكرية لبسط نفوذها والامتداد به إلى كل المواقع.

— كان ذلك محاولة .. ولكنها لم تنفذ طبعاً .

\* .. إذن .. لماذا استولت المؤسسة العسكرية على منظمة الشباب مثلا؟

— أشرفوا عليها اسما .. إن عبد الحكيم عامر رأس لجنة الشباب فى الاتحاد الاشتراكي لفترة معينة.

\* ألم يحدث ذلك عقب نهوض منظمة الشباب وتعاظم حركتها، وأنشطتها؟

— كان لمنظمة الشباب نشاط ، وكان واضحا أنها ستكون القوة السياسية فى المستقبل، وأريد أن يكون حجمها صغيرا، وحدث نوع من الصدام بين منظمة الشباب والمؤسسة العسكرية، وحتى لا يتصاعد الصدام. اتفق على نوع من التوفيق بأن يرأس عبد الحكيم عامر لجنة الشباب ، ولكن بقيت المنظمة كما هى.



\* إذا سمحت لى، حكاية السياسة التوفيقية، هل هى طابع نظام عبد الناصر؟

— أى سياسة فى العالم لابد أن تكون توفيقية، فالناس ليست قوالب، فكل شخص له اتجاهه، وفكره وعقيدته، فى التفاصيل، وليس فى المبادئ العامة، فليس هناك حاكم فى أى مكان من العالم لا يقوم بسياسة توفيقية.

\* إذا كان حاكما له خط فكرى محدد فكيف يستعين بمن هم أعداء هذا الخط الفكرى؟ إذا كان يساريا فكيف يستعين باليمين، كيف يكون معه اليمين واليسار؟ ثم كيف يضمن أن اليمين يتفد ما فى ذهنه؟

— من هو اليمين الذى تقصده .. فؤاد سراج الدين.. والوفد؟

\* لا .. اليمين هذا كثير قد يكون المهندس سيد مرعى مثلا!

— ماذا كان يمثل سيد مرعى إنه مجرد رجل فنى.

\* لا أستطيع أن أفصل الرجل الفنى عن فكره وهويته السياسية وانتمائه الطبقي.

— هل كان هو الذى يحدد الملكية الزراعية .. القيادة السياسية هى التى كانت تحدد. هل كان يستطيع مهما كان رأيه أن يخرج عن الخط الاشتراكى إلا فى بعض العمليات الصغيرة، لقد كنا ننفذ الإصلاح الزراعى وكان لابد من الاستعانة بالفنيين وذوى الخبرة.

\* عندما يكون الفنى مع التجربة بقلبه، وب عقله، ومؤمنا بها فإن التطبيق يختلف..

— هذا سهل فى الكلام.. ذات يوم عندما بدأت مديرية التحرير تتوسع فى شمال وغرب النوبارية، وأقمنا مزارع على غط حديث وغير تقليدى ، لاتزرع القمح ، ولا القطن.. أحضرت الشيشينى لأتفق معه أن يشرف على المزرعة ، وهو معروف أنه من أصحاب الأراضى، ومن الملاك الكبار، ولكنه لا أحد يستطيع أن يدير مزرعة موز فى مصر أحسن منه. وغيره من الذين لديهم خبرة فى هذا المجال أو ذاك تمت

الاستعانة بهم ، الخبرة أساسية، إنما السؤال هل هؤلاء الخبراء هم أصحاب القرار أم لا .. هم ليسوا أصحاب القرار لأننى أحضر سيد مرعى وأقول له أن القيادة السياسية قررت أن يهبط الحد الأعلى للملكية.. إلى مائة فدان أو إلى خمسين فداناً وعليك أن تنفذ.. فينفذ..

\* ولكنه ينفذ بلا قلب ؟

— أليس هذا أفضل من ألا ينفذ نهائياً .

\* هناك مقولة شهيرة ، ورددها جمال عبد الناصر : أن الاشتراكية لا يبنيتها إلا اشتراكيون .

— هذا صحيح، وحتى تبنى الاشتراكية، لابد أن تعمل .. ولناخذ مثلاً بالخطـة الخمسية الأولى عندما تقول لى أن الخطـة كان بها قصور أو نقص .. لأنها أول خطـة فى التاريخ وأول مرة فى مصر يعرف شىء اسمه الخطـة، تعلمنا من التجربة والخطأ، وإلا كنا سنتظر حتى نرسل أشخاصا إلى معاهد ليتعلموا.. ولقد تعلم هؤلاء من خلال العمل بدليل أنه لما جاءت الضربة للاشتراكية فى السبعينيات وقفت العناصر الشابة التى تعلمت فى ظل الاشتراكية ضد هذه الردة.

\* ولكن هذه العناصر الشابة لم تكن ممكنة من القيادة ومن العمل فى ظل التحول الاشتراكى.

— لأنه لم يكن لديها الخبرة.. اليوم أصبح لديها الخبرة لإدارة مصنع بكل مشاكله لم يكن ممكناً أن نعهد به إلى شاب صغير حديث التخرج .

\* هل حرب ١٩٦٧ أجلت التطبيق الاشتراكى؟

— أثرت على التطبيق الاشتراكى، بأنها أجلت تنفيذ كثير من المشروعات الواردة فى الخطـة، إنما من ناحية الفكر والاتجاه الاشتراكى لم يتأثر بحرب ١٩٦٧، ولم يتحول فكرنا إلى اليمين.

\* هل كان هناك اتجاه للتحول إلى اليمين ومغازلة الولايات المتحدة الأمريكية؟

— كانت هناك بعض الأصوات، وبعض الآراء تطالب بعمل نوع من الحل السياسى، ولكنها كانت فقائيع ، لأنه واضح أن خطة العدو كانت القضاء على الثورة كثورة اشتراكية كقومية . اجتماعية وطنية ، لذلك كانت هذه الآراء تافهة.

\* مادمنا تحدثنا عن هزيمة ١٩٦٧ يقال أن أزمة الديمقراطية كانت وراء هذه الهزيمة.

— هذا كلام مبنى للمجهول، هل لو كان هناك حزبان.. حزب يمينى وحزب يسارى لم تكن الهزيمة تقع.. ما دخل اليمين فى هذا، إنه فى اتجاهاته الداخلية، لم تنهر الجبهة الداخلية لدرجة أن أقول أن عدم تعدد الأحزاب هو الذى لم يجعل البلد تتفتت .

\* المقصود أنه لو كان هناك تعدد حزبى ، وآراء مختلفة، كان يمكن اكتشاف ما بداخل المؤسسة العسكرية من خلل.

— مع تقديرى للتعدد الحزبى، ففى رأى أن أحزاب المعارضة كانت ستتكالب على المؤسسة العسكرية وتدعمها، ولم تكن ستحاربها، ولكنها كانت ستجد فيها السند ضد النظام القائم .. والمؤسسة العسكرية بقوتها كانت — فى رأى — ستجذب إليها كل المعارضين، وهذا رأى من الواقع، وأن الوحيد الذى كان يستطيع أن يحد من تجاوزات المؤسسة العسكرية هو جمال عبد الناصر.

\* ولكنه لم يفعل.. وظلت المؤسسة العسكرية قابضة على الأمور، ورأى أنها كانت أقوى من جمال عبد الناصر ؟

— المؤسسة العسكرية لم تكن أقوى، هل الخط السياسى لجمال عبد الناصر تغير أو تأثر بالمؤسسة العسكرية فى خطه العام منذ ١٩٥٢ حتى ١٩٦٧، إنه لم يتغير .. إذن فهى لم تؤثر على جمال عبد الناصر، تجاوزت المؤسسة سلطاتها.. تجاوزت فى الحفاظ على مكاسب معينة لأشخاص معينين، أما أنها أثرت على جمال عبد الناصر أن يتخذ اليمين اتجاهها فى سياسته، فهى لم تستطع، وكان مستحيلا أن تؤثر على جمال

عبدالناصر فى خطه العام وسياسته الرئيسيه، هل أثرت عليه فى سياسة عدم الانحياز أو مواجهته للقوى الإمبرياليه.. بالعكس كانت تقف وراء كل هذه السياسات لأنها تعلم أن قوة جمال عبد الناصر فى فكره وتأثيره على الجماهير وأن هذه هى القوة الرئيسيه، أما أنهم حافظوا على كيانهم، فهذا صحيح، وهذه نكبة ١٩٦٧ أن المؤسسة العسكرية لم تكن على مستوى المسئولية عسكريا. وكان من الممكن أن تتحول المعركة لمصلحة المؤسسة العسكرية لو كان لديها جزء من الكفاءة لأنه كان من الممكن صد الهجوم لأسباب فنيه، الطيران كان يستطيع أن يأخذ مواقف أقوى، أو كانت المعركة لا تتحول إلى هذا الحجم من الخسائر.. إنما السبب الرئيسى فى هزيمة ١٩٦٧ هو عدم كفاءة المؤسسة العسكرية لمواجهة الموقف.

\* هل تعتقد أنه كانت هناك خيانة ؟

— لا .. كان هناك عدم قدرة، وعنجهية من المؤسسة العسكرية وشعور بالذات أكثر من اللازم.

\* وفى الوقت نفسه عدم مواجهة من القيادة السياسية؟

— ملاءمة لظروف معينة، وعندما تحلل نكسة سنة ١٩٦٧ ، فهى مسئولية الجيش.. أما أن المؤسسة كانت تحكم فهذا غير صحيح لأنها لو كانت هى التى تحكم لما صدرت كل القوانين الاشتراكية، ولم أكن أنا قد توليت منصب رئيس وزراء، وأمين الاتحاد الاشتراكي ونائب رئيس الجمهورية.

\* فى التصنيف السياسى هل نستطيع أن نقول أن المؤسسة العسكرية كانت يمينية التفكير ؟

— يمينية المصالح .. لم يكن لديها فكر .. كانت تتحالف مع اليمين لمصالح خاصة شخصية. وأنا لا أتكلم عن عبد الحكيم عامر ولكن عن المؤسسة كمؤسسة التى كانت يمينية بمصالحها الذاتية.. وليس بمفهوم أيدلوجى.

\* مادما نتحدث عن حرب ١٩٦٧ هل نستطيع أن نقول أن وجودنا فى اليمن كان له تأثير فى الهزيمة العسكرية ؟



— لا .. لأن القوات التى كانت باليمن لم تكن ذات ثقل كبير فى المعركة العسكرية، فمثلا القوات المدرعة الرئيسية كانت فى مصر، وقوة الطيران كانت فى مصر، وهذه هى القوى المؤثرة فى الحرب.. المدرعات والطيران.

\* هل أضعف دخولنا فى اليمن من اقتصادنا بحيث لم يستطع أن يواجه عندما دخلنا الحرب عام ١٩٦٧؟

— ليس هذا صحيحا .. لقد كنت مسئولا عن تنفيذ الخطة الخمسية الأولى، أثناء حرب اليمن، ولاشك أن الحرب أثرت على إمكانيات الخطة. ولكنها لم توقف عجلة العمل بالعكس نفذت الخطة، ربما لو لم تكن هذه المصاعب لكان الأداء أحسن.

\* هل التدخل فى اليمن كان من أخطاء الستينيات؟

— لو حدث اليوم فى ظروف مماثلة ما وقع فى اليمن فلا بد من التدخل فى اليمن .. ثم لمر النتائج التى ترتبت على دخولنا اليمن، لأن الأمور تحسب بالنتائج ليست الوقتية وإنما النتائج البعيدة المدى..

لقد استقل اليمن الجنوبي، وأزيلت القاعدة البريطانية لحلف الأطلسى فيما بعد.. وهى قاعدة كانت تهدد الأمن القومى فى مصر، أصبح باب المندب تحت السيطرة العربية، بدليل أنه عندما أردنا أن نحاصر إسرائيل سنة ١٩٧٣ لم نستطع أن نحاصرها فى العقبة، ولكن حاصرها من خلال البحر الأحمر، لو لم تستقل عدن واليمن الجنوبي لكان موقفنا العسكرى أضعف بكثير فى حربنا مع إسرائيل، هذه نتيجة سريعة حصلنا عليها بالتدخل فى اليمن فبدلا من وجود قاعدة معادية فى باب المندب أصبحت هناك قاعدة متحالفة معنا .. وبالتالي فإن الذى يرسم استراتيجية للأمن القومى لبلده لا يرسمها على حدوده فقط، لو استطاع أن يبعد حدوده إلى وسط أفريقيا لكان هذا واجبه، لو كان هناك السودان معاد على حدود مصر تكون كارثة، لو كان السودان صديقا يكون خيرا، لو كانت أوغندا وكينيا صديقة لكان خيرا أكبر .. عندما أيدنا اليمن - وهو بلد عربى. بصرف النظر عن القومية العربية - فأنا أفكر فيها الآن من الناحية الذاتية فمن ناحية أمن مصر القومى يهمنى ألا تكون فى عدن قاعدة

معادية، ولا تكون فى قبرص قاعدة معادية حتى لا يهاجمونى منها كما حدث سنة ١٩٥٦ . فأنا أناضل من أجل حدود آمنة.. إذا كانت هناك حكومة معادية فى اليونان أكون فى خطر.. فما بالك باليمن، فحرب اليمن إذن لم تكن خطأ سياسيا، فمن المؤكد أن النتيجة أن البحر الأحمر أصبح بحيرة عربية، وليست بريطانية.

\* عندما تدخلت فى اليمن تدخلت لمساندة ثورة ضد النظام الإمامى الفاسد، ولم تدخل ضد الاستعمار البريطانى فى عدن؟

— ماهو الفارق بين النظام الفاسد فى دولة ما والنظام الاستعمارى ، النظام الفاسد عميل للاستعمار أو مؤيد للاستعمار .

\* هل كان فى ذهن القيادة المصرية، تحرير عدن، أم أنها تدخلت فقط لحماية الثورة ضد الإمام؟

— أنا لا أقفز فوق الحواجز ، إقامة نظام وطنى، ولفظ نظام القرون الوسطى للإمام، سوف تكون النتيجة الحتمية لتأييدى لهذا النظام أنه سيتقدم إلى التحرير، وسيحرر عدن .. وأى بقعة تتحرر لابد أن تنضح بفكرها على البقعة التى وراءها، فلما قامت الثورة فى مصر أسقطت النظام الرجعى فى العراق، وفى ليبيا بدون تدخل.. مرحلة تؤدي إلى مرحلة أخرى ، كان لابد أن تعرف أن النظام الوطنى فى الشمال سيؤدى إلى تحرير الجنوب.

\* حتى مهما كلفنى ذلك من اقتصاديات .. ومن دماء شهداء من أبنائى؟

— ليس هناك شىء بدون تضحية.. لا أمان بدون تضحية، ففى حياتنا العادية لابد أن يدفع المواطن ضريبة للدولة حتى تكون هناك شرطة لحمايته.

\* هناك مثل شعبى يقول: «أن ما يحتاجه البيت محرم على المسجد» إمكانياتى فى ذلك الوقت أن أبنى نفسى أن أعيد بناء القرى المصرية.

— أعيد بناء القرى حتى تهدم هذه القرى على سكانها.. عندما تكون هناك قواعد من حولنا تتآمر علينا.. إذا كنت وأنا أبنى منزلا لا أؤمن حدودى ضد المؤامرات التى مازالت مستمرة حتى يومنا. هذا، نكون نتقهقر، والاقتصاد يتقهقر كما نرى الآن.

\* هل كنت أستطيع أن أغلق على نفسى الباب وأبنى نفسى، ولا يكون لى دخل بكل ما حولى؟

— لا يمكن .. إن هذا يحتاج بلدا مثل الاتحاد السوفيتى، دخلها نابليون وتاه فيها رغم تفوقه الساحق. ودخلها هتلر وتاه رغم تفوقه الساحق أيضا .. ما هي إمكانياتى الذاتية أنا بلد صحراء، وفيها نيل، لا أملك إلا الإنسان المصرى وهذه هي ثروتى الوحيدة، الإنسان معناه العمل، ليس لدى الطاقة التى أولد بها الإنتاج، ولا عندى المعادن، ولا الأمطار، ليس لدى إلا البشر.

\* أقفل على نفسى هنا بمعنى ألا أنفق أموالى . وألا أبدد جهدى فى أن أحرر بلدا أفريقية أو أساعد حركات التحرر فى العالم، إمكانياتى الذاتية أخصصها للبناء فى الداخل.

— من الذى يساعدى ، ومن الذى كان يساعنى .

\* هل من كان يساعنى كان مشروطا على أن أساعد حركات التحرر؟

— لا .. لقد كان يساعنى، ويضحى هو من اقتصاده ليساعدى لأنه يعرف أننى أؤثر حتى منابع النيل، وأؤثر فى آسيا..

ما هو حجم مصر، مصر النيل والسكان ٦ ملايين فدان ، الذى يساعدها يعطيها بقدر دورها وهذا هو الفرق بين مصر وأى بلد فى أواسط أفريقيا إذا لم يكن لمصر تأثير .. لماذا يساعدها أحد إذا لم تكن قائدة القومية العربية، ومؤثرة فى العالم العربى .. العملية إذن متكاملة. بقدر زيادة قيمة مصر فى العالم تجدد من يقف معها.

\* يقولون أن المخابرات المصرية كانت تقوم بمؤامرات هنا، ومؤامرات هناك وأن هذه الأموال لو خصصت لبناء الداخل لكانت مصر قد أصبحت شيئا آخر.

— إذا كان قد حدث تأمر فمن أجل تحرير دول. نحن فى أفريقيا كنا نساند كل الحركات الوطنية.

\* هل كان لابد أن أساند بأموال مصرية. أم أبنى بها فى الداخل؟

— بماذا أساند إذن.. هل أساند بأموال أمريكية.. نعم لا بد أن أساند حتى تكون لى قيمة. من الذى يعطينى قروضاً على ١٥ سنة باثنين فى المائة إذا لم يكن لى تأثير.

\* عندما أحصل على قروض وأنفقها فى الخارج .كأنى لم أفعل شيئاً فى الداخل؟  
— كنت أنفق مثلاً مليون جنيه فى السنة فى شكل بضائع — تخلق لى أيضاً سوقاً فى أفريقيا — هل كنت أرسل نقوداً ودولارات. أبداً .. لقد كنت أرسل معلبات، وأسمنت ، وبضائع بواسطتها اشتهرت البضائع المصرية فى أفريقيا عن طريق هذه البضائع التى دخلت فى شكل مساعدات، الأسلحة التى كنت أرسلها للمقاومة. كانت بنادق، ورشاشات قديمة لاتباع فى سوق السلاح. وكان الجيش قد استغنى عنها.. لقد كنا فى أفريقيا نقوم بعمليات ثلاثية.. فمثلاً نشتري.. فول سودانى من مالى ولسنا فى حاجة إليه، ونبيعه فى كندا ونكسب فيه، ونصدر بدل الفول السودانى منتجات مصرية يحتاجونها.. وهى عمليات حتى من الناحية الاقتصادية مربحة على المدى القريب والبعيد.

\* ألم يكن ذلك تحقيقاً لحلم الزعامة لدى جمال عبد الناصر؟

— كان جمال عبد الناصر زعيماً فعلاً رغم أنف الجميع.

\* أن يكون امبراطورية ؟

— لم يفكر أحد فى الامبراطورية. كان التفكير فى الوحدة العربية وأن تكون من خلال القاعدة الجماهيرية المؤمنة.

\* بمناسبة الوحدة العربية. هل ترى فى تقييمنا لتجربة الوحدة بين مصر وسوريا أن الانفصال كان نتيجة أخطاء مصرية؟

— كانت الأخطاء فى قبول الوحدة بسرعة، ولم نكن مستعدين نحن ولا سوريا لهذه الوحدة، فلم تسبقها وحدة اقتصادية ولا وحدة نقد. ولا حتى وحدة فكر اجتماعى على المدى الواسع، والظروف هى التى فرضت الوحدة. كانت ظروف مصرية بالنسبة لسوريا فرضت على مصر أن تقبل الوحدة. وبصرف النظر عن أنها



فشلت فهي تجربة. وفي رأى أن التاريخ يجب أن يحكم عليهما من خلال الدرس.. فلا تقوم وحدة بين قطرين عربيين إلا لو توافرت المقومات الأساسية للوحدة . وحدة اقتصادية. ووحدة فكرية. ووحدة فكر اجتماعي . وتنظيم جماهيري موحد.. أى قطرين عربيين يوجد بهما وحدة فكر. ووحدة خط اقتصادي سليم يكونان مؤهلين لقيام وحدة . وحدة القوات العسكرية سهلة لأن هناك تحالفات عسكرية كثيرة .. وهي لا تؤدي إلى وحدة دستورية. التعاون في التجارة قائم. إنما الوحدة الاقتصادية شيء آخر.. لذلك كان عمر الوحدة قصيرا لأنها لم تبدأ بهذه الأسس نظرا للظروف التي فرضتها .

\* بعد الردة على الثورة طوال السبعينيات هل تعتبر أن ثورة يوليو قد انتهت؟

— حدثت هذه النكسات في معظم الثورات التي لم تبني قواعد راسخة. ولكنها لم تلبث أن تعود، لقد حدث ذلك في الثورة الفرنسية التي واجهتها نكسة، واستمرت لزمنا طويلا ثم عادت فلسفة الثورة الفرنسية تكتسح أوروبا بعد ذلك، فالفكر لا يموت ، والمبادئ لا تموت.. والتجربة الناصرية تحت الأرض وسوف تنبت في يوم من الأيام.. فما تم في مصر لا يمكن أن يمحي، فقد تم في كل قرية في كل مدينة، وفي كل عائلة وأثر في كل إنسان ولا يمكن أن ينسى.



6

---

الهزيمة  
ومعركة التحرير





فى هذا الجزء من الحوار يتعرض السيد على صبرى لعدد من الأمور.. هزيمة ١٩٦٧، العسكرية، والتقييم الحقيقى لها.. قبول مبادرة روجرز، وكيف كان قرارا مصر يا خالصا له أسبابه الجوهرية.. معركة التحرير كان مقدرها لها أن تبدأ فى أواخر عام ١٩٧٠ أوائل عام ١٩٧١ على أكثر تقدير.. أسباب اختيار أنور السادات رئيسا، والمناورات التى قام بها حتى تبدأ مصر معركة التحرير، وكيف بدأ اتصالاته بالأمريكان فى نفس الوقت الذى بدأ فيه انفراده باتخاذ القرار.

\* إن البعض يتوقف عند هزيمة ١٩٦٧ باعتبارها هزيمة لثورة يوليو.. ونهاية لمرحلة هامة ومجيدة فى تاريخ مصر.. والحقيقة أننا يجب أن نتوقف عند الهزيمة العسكرية باعتبارها منعطفًا فى تاريخ الثورة.. لقد حددنا مسئولية المؤسسة العسكرية عنها. ولكننا فى نفس الوقت يجب أن نعيد تقييم ما حدث فى ١٩٦٧ تقييما علميا.

— نتائج حرب ١٩٦٧ هزيمة فى معركة عسكرية، ولا يجب أن نقف عند ١٩٦٧ ونعتبرها نهاية لمرحلة من مراحل الثورة، فالعملية مستمرة، وفى جميع أنحاء العالم، جيوش كثيرة خسرت معارك أبشع فى نتائجها من هزيمتنا العسكرية.. وإذا أخذنا الحرب العالمية الثانية، أمريكا هزمت هزيمة عسكرية ساحقة فى الباسفيك؛ فى بيرل هاربر ودمر كل سلاحها، وانجلترا هزمت فى أوروبا وانسحبت من فرنسا فى شكل مشين، ثم استمرت الغارات الجوية على الجزر البريطانية، فدمرت بلادا دمارا كاملا، وفرنسا اجتاحت والاتحاد السوفيتى اجتاحت أراضيها حتى مشارف موسكو.. هل يعتبر هذا هزيمة للحلفاء، لا طبعاً.. لأن النهاية هى الأهم.

وبالنسبة لنا السؤال الذى يطرح: هل بعد ٦٧ وهزيمة الجيش استسلمت مصر للعدو وقبلت شروطه وخضعت لمطالبه، أم أنها استمرت فى النضال وإعادة البناء، والثبات على السياسة الخارجية والداخلية، واستمرت الثورة على مبادئها.. إذن المسألة خسارة كبيرة فى معركة عسكرية، ويجب أن توضع فى هذا الإطار... إن الحرب هى آخر وسيلة تستخدمها دولة لقمع أو إخضاع أو فرض شروط على دولة أخرى، فإذا لم تحقق الحرب مخططات العدو ولم تمكن العدو من تحقيق أهدافه، لا يعتبر هزيمة.

بعد ١٩٦٧ بدأت مصر بمرحلة الصمود فصمدت على خط القنال .. ثم استمرت في حرب الاستنزاف، هجرت المدن حتى لا يتعرض المدنيون إلى تدمير فتكون وسيلة للضغط، وأخذت حرب الاستنزاف تتصاعد في مراحلها حتى وصل الأمر في النهاية إلى أن العدو يخسر باستمرار بينما تزداد قواتنا باستمرار حتى اكتملت القوات المسلحة عام ١٩٧١، وكانت قادرة على أن تحطم جيش العدو بعبورها القناة، والقضاء على القوات الإسرائيلية المحتلة، إذن ١٩٦٧ هي خسارة في معركة عسكرية.

\* حتى مع احتلال الأرض...؟؟

— كما قلت أنه في الحرب العالمية الثانية احتلت ألمانيا أوروبا كلها، وماذا كانت النهاية، التصميم ، وإعادة بناء القوات المسلحة، وإعادة تغيير القيادات العسكرية في هذه الدول، والتعبئة الشعبية والإنسانية، هي التي مكنتها أن تحرر أوروبا، وتحتل ألمانيا، نفسها وتهزمها.. أيضاً..

فقد فشل الهدف السياسى الذى كان يريد هتلر تحقيقه رغم أنه احتل أراضى. لم تمكنه من فرض إرادته، والانتصار على أعدائه، نفس الشيء بالنسبة لإسرائيل، فإنها رغم احتلالها لسيناء لم تستطع أن تحصل من مصر على الاعتراف، أو تطبيع علاقات أو تغيير السياسة الحرة المستقلة، أو فرض سياسة داخلية على مصر تخرج بها عن العدالة الاجتماعية، والاشتراكية.. فلم تحقق إسرائيل أى شيء سياسيا.. وبعد بناء القوات المسلحة كانت مصر تستطيع أن تهزم إسرائيل عسكريا، بحيث لا تحقق ماتريده؛ لم يحدث ذلك سنة ١٩٧٣، وهذا موضوع آخر، إلا أن القوات المسلحة المصرية عبرت القناة، وهزمت الجيوش الإسرائيلية، وكانت تستطيع أن تطردها من سيناء بالكامل، ولكن القرار السياسى كان خاطئا، وكانت السياسة خاطئة.

\* نقف هنا فى محطة قصيرة.. هل حدثت لقاءات بين عبد الناصر

والإسرائيليين أو أنه كانت هناك محاولات أو مشروعات ؟

— لم يحدث اتصال بشكل مباشر أو غير مباشر.

\* عبد الناصر لم يحاول الاتصال بإسرائيل؟

— لم يكن عبد الناصر ليقبل الحديث عن لقاءات أو اتصالات أو حتى رسائل مع إسرائيل.

\* لماذا وافقت مصر على مبادرة روجرز وأوقفت إطلاق النار؟

— هذا موضوع تكتيكي، فقد وصلت حرب الاستنزاف إلى مرحلة، لا تستطيع إسرائيل أن تضرب بطيرانها الأعماق المصرية، ثم وصلت إلى مرحلة أخرى أن قواتنا على جبهة القناة أصبحت في مأمن من الغارات الإسرائيلية نتيجة شبكة الصواريخ التي أنشئت خلال حرب الاستنزاف بتضحيات ضخمة جدا فقد كانت الطائرات الإسرائيلية تحطم بعض ما نقيمه، وتعرقل إقامة هذه الشبكة، حتى أنها بدأت خطوة خطوة بدءا من القاهرة ثم تمتد إلى مشارف القناة، وبدأت الطائرات الإسرائيلية تتساقط الواحدة بعد الأخرى بما فيها طائرات الفانتوم أحدث الطائرات لدى إسرائيل وفي أسبوعين أو ثلاثة أسقطنا ثلاثة أرباع السلاح الجوي الإسرائيلي..

كانت إسرائيل في حالة حيرة فهي لا تستطيع أن تحقق خطتها في ضرب حائط الصواريخ، وكانت خطة عبد الناصر أن يصل بهذا الحائط إلى حدود القناة بحيث عندما تعبر قواتنا القناة تكون محمية أيضا بالصواريخ.. القوات المنتظرة أن تنطلق إلى الممرات لا بد أن تكون في حماية شبكة الصواريخ، وكانت هذه أصعب مرحلة في بناء الصواريخ لأنه لم تكن الطائرات وحدها هي التي يمكن أن تغير عليها، بل يمكن أن تدمرها المدفعية أو تعيق بناءها.

كانت إسرائيل تحتاج إلى فترة هدوء.. وكنا نحن أيضا نحتاج إلى فترة هدوء تكتيكية نستطيع خلالها أن نقسم القواعد ونصل إلى القناة دون خسائر في الأرواح أو المعدات، ومن هنا قبل جمال عبد الناصر مبادرة روجرز كعملية تكتيكية الغرض منها أن نسرع في بناء حائط الصواريخ، بعيدا عن الضرب الجوي أو المدفعي، وبالتالي عندما تنتهي مرحلة وقف إطلاق النار يكون الجيش جاهزا لعبور القناة تحت حماية



حائط الصواريخ، من هنا قبلها، ليس لأنها ستحل المشكلة، فلم يكن فى ذهن عبد الناصر أبدا أن هناك حلا سلميا فى الظروف العسكرية الموضوعية، وهى أن إسرائيل تحتل سيناء. ومما يدل على ذلك أنه فى أثناء فترة وقف إطلاق النار، وعندما انطلقت القوات المصرية فى بء قواعدها حدثت احتجاجات ضخمة جدا من أمريكا وإسرائيل أن مصر خرقت وقف إطلاق النار بأن مدت قوات الصواريخ إلى مشارف القناة.. ولكن الشديد جاءت وفاة عبد الناصر فى هذه الفترة الحرجة والحاسمة..

\* هل كان للسوفييت علاقة بقبول مبادرة روجرز..؟

— بالعكس.. لم يكن من رأى السوفييت قبول مبادرة روجرز وكنت فى موسكو مع الرئيس فى يوليو ١٩٧٠. وقد أثار السوفييت فى المحادثات ما إذا كانت مصر ستقبل مبادرة روجرز أم لا، لأن موقف مصر لم يكن قد أعلن، وكان رأى السوفييت ألا نقبل مبادرة روجرز وأن نستمر فى خططنا كما نحن.

من وجهة نظر السوفييت كان موضوعا شكليا وأكثر منه موضوعيا فقد كانوا سياسياً لا يريدون أن تبدو أمريكا وكأنها حماسة سلام فى المنطقة، وتحصل دعائيا على مكاسب أنها تدخلت وأوقفت إطلاق النار، وأنها مع السلام، لكن من وجهة نظرنا ومصالحنا كان الوضع مختلفا، فقد كان لنا هدف نريد أن نصل إليه من الناحية العسكرية.

وعندما تكلم جمال عبد الناصر وشرح وجهة نظره كان القرار مصريا.

\* هل كان هناك موعد زمنى لبدء معركة التحرير..؟

— باليوم والتاريخ.. طبعاً لا... لأن مثل هذه العمليات تحتاج فى آخر لحظة إلى إعادة نظر نهائية، ولكنه فى تقدير عبد الناصر، وأيضاً فى تقديرى أنه بعد انتهاء وقف إطلاق النار لا يمكن أن ننتظر شهرا بعد هذه المرحلة.

\* على أساس أن التحرير يمكن أن يكون فى بداية عام ١٩٧١ مثلاً؟



— فى نهاية سنة ٧٠، أو بداية ٧١ على الأكثر..

❖ ولماذا لم يتم ذلك فيما بعد؟

— قلت أنه للأسف كانت وفاة جمال عبد الناصر فى هذه المرحلة الحرجة وكانت تستلزم إعادة ترتيب الأمور بحيث لا نستطيع أن ندخل معركة قبل ذلك، وكان مد وقف إطلاق النار لترتيب الأوضاع الداخلية التى خلقها غياب جمال عبد الناصر.. ففى فبراير اجتمع مجلس الدفاع الأعلى ومعه أعضاء اللجنة التنفيذية العليا فى القيادة وكان جدول الأعمال مناقشة التوقيت الذى ستبدأ فيه المعركة وحضر العسكريون لإعطاء الصورة العسكرية، وكان واضحاً من جانبهم أن كل الاستعدادات جاهزة لبدء المعركة ونوقشت بعض النقاط التفصيلية العسكرية خارج نطاق المبدأ العام مثل هل هناك حماية صواريخ لخزان نجع حمادى، ومنطقة البحر الأحمر والغردقة، وكل هذه التفاصيل ليس لها تأثير على ساحة المعركة، والذى أثار هذه النقاط هو أنور السادات، وقال أنه يرى قبل بدء المعركة أن تكتمل شبكة الصواريخ لتشمل جميع الخزانات والقناطر على النيل.. رأى العسكريون أن كل عملية تدعيم فى مصلحتهم، وقال الفريق فوزى أن كل هذه المواقع ستكون جاهزة بالصواريخ بعد عشرين يوماً فطلب أنور السادات مد وقف النار شهراً.. واتخذ القرار بأن تبدأ المعركة بعد شهر.. والغريب أنه فى نهاية الجلسة وخارج جدول الأعمال قال أنور السادات لماذا لا نعلن مبادرة نقول فيها أننا مستعدون لفتح قناة السويس.. إذا انسحبت القوات الإسرائيلية على بعد خمسة كيلو مترات، نفتح القناة للتجارة وبهذه الطريقة نكسب رأى العام العالمى، ونجعل إسرائيل تنسحب خمسة كيلو مترات.

اعترضت لأن هذه المبادرة سوف تظهرنا عالمياً وكأننا فى موقف ضعيف وطالما أن المشكلة لم تحل فإن خمسة كيلو مترات هنا أو هناك ليست وسيلة تأمين الملاحه لأن المشكلة لم تحل، فلو بدأت معركة سوف تغلق القناة ثانية، الشئ الوحيد الذى يؤمن

الملاححة هو أن توقع اتفاقية مع إسرائيل، ثانياً: أنها تظهرنا كما لو كنا لا نريد أن نحرر أرضنا، وسيقول الذين يساعدوننا لنحرر أرضنا أننا لسنا جادين، ثم إن إسرائيل يمكن أن ترد ببساطة في مناورة سياسية قائلة أنها مستعدة للتفاوض بدون شروط مسبقة وبما فيها الشروط التي تعرضها وهي الصلح والاعتراف وغيرها، وتحصل هي على تأييد الرأي العام العالمي.. عندئذ أكون قد خسرت كل شيء.. ورفض اقتراح أنور السادات بالإجماع.

\* هل رفض أم تأجلت مناقشته..؟

— رفض بالإجماع، بعد أن عارضه كل الذين ناقشوه لدرجة أن الدكتور محمود فوزى وهو رجل سلام ورجل سياسة... رفضه.. ولم يعلق أنور السادات.. وفى اليوم التالى كانت هناك جلسة مجلس أمة، وفى خطابه أعلن أنور السادات المبادرة التى رفضت.

\* فى كتابه البحث عن الذات يقول أنور السادات أنه فاجأ الجميع بهذه المبادرة..؟

— لم يفاجئ أحدا لأنها عرضت، ونوقشت، ورفضت بالإجماع كما قلت، وهذا ثابت فى محاضر مجلس الدفاع والذين حضروا عدد كبير منهم على قيد الحياة، الفريق فوزى موجود، الفريق صادق موجود، واللواء محرز موجود، وقد حضروا الجلسة وعارضوا ثم أن يفاجئ العالم بقرار خطير بهذا الشكل، فهو ليس فخراً، ولكنه سوء تقدير من شخص يقرر مصير ومستقبل بلد ويناقشه هكذا.

جمال عبد الناصر بعقريته، كان لا يمكن أن يتخذ قراراً بهذا الشكل.. ثم إن الاتفاق الذى بيننا بعد وفاة عبد الناصر ألا يصدر قرار بدون موافقة جماعية، وبعد مناقشته.

المبادرة عندما أعلنت كان واضحاً بالنسبة لى أن هذا بدء صدام بيننا لأن الأمور لا يمكن أن تسير بهذا الشكل، أن يتخذ قراراً فردياً فى أمر اتفق أنه مرفوض معناه أنه يفرض رأيه على كل الموجودين سواء كانوا سياسيين أو فنيين.

بعد الجلسة قلت له أنني رافض لهذا الأسلوب.. وبعد ذلك فالمبادرة لم تأت بأى نتيجة، وحدث ضجيج فى العالم كله، وقالوا أن مصر لا تريد أن تحارب لدرجة أن محمود رياض وزير الخارجية أصدر بيانا من الوزارة قال فيه أن أنور السادات يقصد بالمبادرة أنها ضمن إطار الحل الشامل.

\* وفى نوفمبر.. وقبل إعلان مبادرة السادات، أعلن ديان مبادرة وكانت فى خطوطها الرئيسية تتشابه مع مبادرة السادات. فهل كان ذلك غزلا لإسرائيل، أم مناورة أم اتفاقا. أم قبولا... أو أنه حتى رد عليها؟!

— صعب أن أقول أنه كان هناك تنسيق بين أنور السادات، وموشى ديان دون معلومات إنما مبادرة بهذا الشكل كانت لمصلحة إسرائيل لأنها تخسرنا كل شىء بما فيها الرأى العام العالمى وتكسبهم كل شىء ولم تأت المبادرة بتائجها.. ثم حدث نوع من الفتور فى العلاقات بينى وبين السادات، وبدأ يؤجل المعركة شهرا وراء شهر مرة يقول وقف إطلاق النار، وأخرى يقول الامتناع عن إطلاق النار وهكذا.. فى ذلك الوقت كانت الصورة العسكرية تتبدل لأننا لسنا وحدنا الذين تبنى، فإسرائيل أيضا تبنى لدرجة أنه فى أوائل ١٩٧١ كانت إسرائيل التى فقدت ثلاثة أرباع قواتها الضاربة من الطائرات الفانتوم، قد بدأت تستعيدوها وعقدت صفقات جديدة مع أمريكا أضعاف ما كان لديها، وطياروها يتدربون فى إيران وأمريكا على الطائرات الجديدة، أى أنها تستعيد قواتها التى كنا قد أضعفناها.. لمصلحة من يستمر تأجيل المعركة العسكرية حتى تعود إسرائيل لبناء نفسها فنيا حتى لمواجهة الصواريخ.. أكون إذن فقدت الميزة.

ذهبت إلى القناطر فى منتصف أبريل وقابلت أنور السادات كمحاولة أخيرة.. وشرحت له وجهة نظرى، وقلت له أنني كمستول عن الطيران والدفاع الجوى مطمئن أننا نستطيع أن نهزم القوة الإسرائيلية، وبالنسبة للقوات البرية فإنه لا مشكلة لأن لدينا تفوقا ساحقا. وأنا أقول من موقع المسئولية أن التأخير ليس من مصلحتنا، وأن إسرائيل بدأت تستعيز عن خسائرها، وهذا ليس فى المصلحة، وأنا أريد أنا أحدد موقفى، إذا



كانت هناك معركة، فأنا مستمر فقط من أجل مسئوليتي من الناحية العسكرية، فإذا لم تكن هناك معركة «أمشى» ولا أريد أن أستمّر.

تحمس السادات، وقال أنه يجهز للمعركة.. وأحضر عددا من الخرائط، وأخذ يشرح تقديره لاستراتيجية المعركة، وأنه ينتظر «بيرجس» القائم بالأعمال الأمريكي لأنهم أبلغوه أن لديه مقترحات.. قلت له أن الأمريكان سوف يفرقونك في مقترحات، ومقترحات مضادة، ونحن نتعطل واليهود يبنون في سلاحهم. وبدأوا يحضرون أجهزة تشويش على الرادار والصواريخ، وآخر طائرة أسقطناها كان فيها جهاز من هذه الأجهزة وهو موجود لدى في المكتب، وأذكر أنه قال لي أنه قرر بدء المعركة في ٢١ أبريل، وأن أحتفظ بهذا التاريخ سرا، ولا أخبر به حتى حسين الشافعي.

بعد يومين قبل أن أغادر منزلي قرأت «الأهرام» فوجئت أنه سيعقد اجتماعاً رباعياً في القاهرة في نفس اليوم لعمل وحدة رباعية بين مصر وسوريا وليبيا والسودان وأن الرؤساء سيحضرون إلى القاهرة لعقد هذا الاجتماع في فندق شيراتون.. تعجبت لأنني كنت مع السادات منذ أربعة أيام ولم يحدثني في الأمر، ثم إذا كنا سنبدأ معركة يوم ٢١ كيف يمكن أن نتفاوض في وحدة أو اتحاد، ودستور، إذن الموضوع هو مناورة لتأجيل المعركة تحت ستار الوحدة العربية والشعارات.. واضح أن العملية تلاعب في الأسس التي اتفقنا عليها.

\* هذه بداية الخلافات مع السادات وقد تعرضت سريعا إلى اتصاله «بيرجس» القائم بالأعمال الأمريكي فهل كان لديكم علم باتصالاته بالأمريكان؟  
— نعم، كانت له اتصالات مع الأمريكان عن طريق عبد المنعم أمين عضو مجلس الثورة السابق.

\* كنتم تعلمون بهذه الاتصالات؟

— أنا شخصيا لم أكن أعلم بتفاصيلها.. إنما أجهزة المخابرات كانت تعلم.



\* كانت الاتصالات تتم بعلم المخابرات أم أنها كانت تعلم؟

— لم تكن تتم بعلم المخابرات، ولكنها عرفت من خلال مراقبة السفارة الأمريكية وأشخاصها.

\* ولم تخبركم المخابرات العامة بهذه الاتصالات؟

— أنا شخصيا لم أخطر.

\* نعود للخلف خطوتين لنسأل.. عما إذا كان لديك معلومات أو تعليل لاختيار أنور السادات نائبا للرئيس.. هل لديك تكهن ما حول هذه القضية؟

— لا أستطيع أن أقوله، لأنه يمكن أن يخضع للصواب أو الخطأ، وهذا أمر لا يجوز التكهن فيه، وهو في تقديري مجموعة عوامل قد تكون خاطئة.

\* هل من بينها أن الرئيس كان ذاهبا إلى المغرب وأنه وصلته معلومات عن مؤامرة لاغتياله؟

— هذا سبب ظاهري، ليس هو الذي يجعل عبد الناصر يعين نائبا للرئيس الجمهورية، قد يكون التوقيت، أن الرئيس قرر تعيين أنور السادات، وأن التوقيت الزمني أن يكون قبل سفره إلى المغرب ولكنه ليس السبب.. لأنه سافر قبل ذلك إلى ليبيا.. والمعلومات عن مؤامرات لاغتيال جمال عبد الناصر لم تتوقف منذ بداية الثورة.

\* هل يمكن أن نطرح من بين التكهنات أن يكون هذا نوعا من المغازلة للأمريكان؟

— لا.. لأن أنور السادات لم يكن الشخص الصالح للغزل مع الأمريكان لو كان هذا هو المطلوب لوجود شخصية ثانية.

\* هل كان هناك اتجاه لتعيين عبد اللطيف البغدادي نائبا للرئيس..؟

— هذه شائعة لا أساس لها، ففي أواخر أيام عبد الناصر أقام علاقات اجتماعية مع البغدادي ليس لغرض سياسي.

\* يقال أن جمال عبد الناصر قبل وفاته مباشرة، أدار مؤشر الراديو، وكان يريد سماع خبر ما.. ما هو فى تقديرك هذا الخبر؟

— كان جمال عبد الناصر قد وصلته معلومات أن هناك مجموعة سوف تغتال الملك حسين، وهو فى طريقه إلى المطار، ورفض جمال عبد الناصر أن يحدث أى اعتداء على الملك حسين، وأعطى أوامره باحتجاز هذه المجموعة، وكان الخبر الذى يريد أن يسمعه أنه لم يحدث اعتداء على الملك حسين، وأنه وصل عمان.

\* ورحل جمال عبد الناصر واختير أنور السادات فما هى ملابسات اختيار أنور السادات رئيساً، ولماذا لم ترشح نفسك، وكنت أقرب إلى المناخ السائد فى ذلك الوقت؟

— نحن نتحدث اليوم فى ظل أوضاع مختلفة، وعندما تحكم على واقعة معينة يجب أن تحكم عليها فى ظل الظروف التى كانت سائدة، بعد وفاة جمال عبد الناصر كانت المعركة هى التفكير الوحيد فى ذهن أى واحد وطنى. والذى كان يحكم كل التصرفات هى المعركة، وما هو خير لها قبل كل شىء بصرف النظر عن أية خلافات داخلية، أو انقسام يلهى عن المعركة، وأيا كان الذى سيجلس بدل أنور السادات لابد أن يجرى تصفيات لأسباب مختلفة ومعنى هذا أننا كنا سنمضى ما لا يقل عن سنة فى هذه الأمور، وهذه مسئولية خطيرة من الناحية الوطنية، وبالتالي كان الحل الوسط أن نسير بالأسلوب المتبع ولا نغير فى التكوين الموجود حتى ننتهى من المعركة وخصوصاً أنها كانت على الأبواب، فقط اتفقنا أولاً أنه لا يستطيع شخص أن يملأ كرسى جمال عبد الناصر، إذن لابد أن نكون كلنا البديل، ومن هنا لا يصدر قرار إلا بعد المناقشة والاتفاق فى الأجهزة السياسية المختلفة.. وأن أى قرار لابد أن يعرض على اللجنة التنفيذية العليا قبل اتخاذها، وقد ذهب السادات إلى أبعد من ذلك فى خطابه بمجلس الأمة، فقال أن أى قرار لابد أن يعرض على اللجنة المركزية وهى الأوسع.

\* هل كان تحرك أعضاء مجلس الثورة القدامى دافعا لسرعة اختيار أنور السادات رئيساً دائماً؟

— لا أبدا.. إن ما كتبوه عن تكوين جمعية تأسيسية كتبوه كنوع من الشعور بالمسئولية والواجب، وهذا كان سيشغلنا، عن المعركة، وكان غير منطقي في ذلك الوقت.

\* ألم يخطر في ذهنك أن تتولى الرئاسة؟

— لا لم أفكر فيها أبدا.

\* هل طرح هذا الأمر للمناقشة؟

— لم يطرح للمناقشة، كل ما طرح هو ترشيح أنور السادات وقد اعترض حسين الشافعي لأسباب موضوعية من وجهة نظره.

\* ألم يكن لديكم أى تشكك فى أنور السادات؟

— كنت أتشكك فى قدرته، لذلك قلنا بضرورة القيادة الجماعية.

\* نشر فى أمريكا أن أنور السادات كانت له علاقة ما بالمخابرات الأمريكية منذ بداية الستينيات، ألم يثر هذا الموضوع أى شك طوال تلك السنوات؟

— فى هذه السنوات كان أنور السادات التابع الأمين لجمال عبد الناصر، إذا كان فعلا عميلا للمخابرات الأمريكية فى الستينيات يكون من نوع العملاء النائمين لوقت الحاجة، فهناك نوع من العملاء لا نشاط لهم إلا فى توقيت زمنى معين تخرجهم المخابرات من الدرج وتستخدمهم، إذا كان عميلا يكون من هذا النوع، لأنه إذا كان يعمل كان يستطيع أن يعطى الأمريكان معلومات خطيرة ثبت أنهم لم يكونوا يعرفونها.





7

---

**انقلاب مايو  
والردة على الثورة**



ستظل أحداث مايو ١٩٧١، نقطة تحول بارزة فى التاريخ المصرى المعاصر .. وسوف تكون هذه الأحداث موضع دراسات تاريخية واسعة، ومعقدة.. معظمها لم يكشف عنه، وكل وثائقها لم تنشر بعد.. وقد ظل المواطن العربى على امتداد أكثر من عشر سنوات يسمع وجهة نظر واحدة.. هى وجهة نظر السادات، وأتباعه وحاشيته ويطانته..

وكانت وجهة النظر الأخرى محبوسة داخل سجون السادات بعد محاكمة سرية، هى المحاكمة السرية الوحيدة فى تاريخ المحاكمات السياسية التى تمت فى ظل ثورة يوليو.. فمحاكمات رجال الأحزاب والإخوان المسلمين على مؤامراتهم كانت علنية، ومنتشرة فى الصحف.. ومحاكمة رجال المشير عامر بعد الهزيمة العسكرية كانت علنية أيضا، استثناء من كل هذه المحاكمات كانت القضية رقم ١ لسنة ١٩٧١ محكمة الثورة، التى كان قضاتها حافظ بدوى، وبدوى حمودة، وحسن التهامى، وكان المدعى العام فيها د. مصطفى أبو زيد فهمى أول مدع عام اشتراكى .

كانت هذه المحاكمة سرية.. ولم تعرف الجماهير حقيقة الأحداث التى جعلت أنور السادات يعتقل شركاءه فى الحكم، ودون أن يرفع عنهم الحصانة البرلمانية يلقي القبض عليهم، ثم يسقط عنهم عضوية مجلس الأمة، وقد اتهمهم بأنهم ضد الديمقراطية، بينما اتخذ كل هذه الإجراءات اللاديمقراطية وأضاف أن أعلن أنه سوف «يفرم» معارضيه!

وكانوا هم الذين اختاروا بإرادتهم، وبسرعة، أنور السادات رئيسا.. لكن ما لبث السادات أن أحس أن وجود شركائه فى الحكم سوف يكون قيذا على توجهاته الجديدة، خاصة أنه كان يخطط للانقلاب على خط جمال عبد الناصر، وعلى كل مبادئ ثورة يوليو.. لذلك كان انقلاب مايو، الذى تأكدت خطوته، فى أنها تمثل الردة الكاملة على الثورة خطوة.. خطوة.

\* لا أعتقد أن هناك كثيرين يمكن أن يختلفوا حول أن أحداث مايو ١٩٧١ كانت بداية الانقلاب على ثورة يوليو.. وربما كانت الاختلافات، حول دور مجموعة مايو،

ومدى سلامة موقفها الذى أدى إلى الردة على الثورة.. وأيضاً لأن الناس ظلوا على امتداد عشر سنوات يسمعون وجهة نظر واحدة، وكانت مجموعة مايو مقيدة، وفى ظل ديمقراطية السادات، لم تظهر أبداً وجهة النظر المخالفة للسادات ولما حاول غرسه بكل الطرق من مفاهيم من بينها تشويه مجموعة مايو، وإخفاء الحقيقة، وإصباغ الاتهامات بمعارضيه.

وبعد مصرع السادات كانت الفرصة أمام هذه المجموعة لشرح الحقيقة، وإبداء وجهة نظرها، ولكن ذلك لم يحدث.. وما أريده فى هذا الجزء من الحوار هو أن تشرح لنا هذه الأحداث من وجهة نظرك.. وجهة النظر التى لم يسمعها أحد.

— حتى نؤصل الأمور لابد أن نعود إلى ما قبل ١٥ مايو بمراحل، وبالتحديد إلى يوم رحيل جمال عبد الناصر.. فبعد غياب عبد الناصر كان لابد من إعادة تقسيم للموقف، لأن فقدان جمال عبد الناصر لم يكن فقدان رئيس دولة فحسب.. ولكنه كان الدينامو المحرك والمخطط لكل الأحداث، وكان أمامنا أحد طريقين:

إما أن نعيد تنظيم الدولة والمؤسسات السياسية وغيرها من خلال تصنيف الذين حول جمال عبد الناصر.. وكان ذلك منطقياً لأنه فى وجود قائد أو زعيم على هذا المستوى، فلا شك أن الهيكل الذى يحيط به، توجد به فى كثير من الأحيان تناقضات تخفيها شخصية القائد والزعيم، وهذا ما حدث فى التاريخ فى كثير من الدول، حتى فى التاريخ الحديث مثل لينين، وماوتسى تونج، وفى يوغوسلافيا بعد وفاة تيتو بشكل أقل حدة، يحدث أنه عندما يموت الزعيم تتم تصفيات.. وليس المقصود بالتصفيات هنا، تصفيات جسدية، ولكنه يعاد تصنيف الأمور لأنه فى وجود زعيم فذ وعملاق، تقود شخصيته العمل حتى فى وجود التناقضات فلا تكون هناك مشكلة، كان هذا هو الطريق الأول، أن تصنف الناس، ثم تقول أن هؤلاء ليسوا على مستوى الفكر والاتجاه فتبعدهم، ويستمر الباقون.

وأما الطريق الثانى، فهو أن تسير بالأمور لتتطور تدريجياً، فى ظل احتلال سيناء، وفى ظل معركة وشيكة الحدوث، كان الاختيار للطريق الثانى إلى أن تنتهى المعركة



الوطنية، وتحرير أرضنا، والأرض العربية المحتلة، وبعد زوال الخطر الدائم، يمكن أن نجلس لنعيد النظر فى أمورنا.. اختيار هذا الطريق الثانى، كان هو المنطقى فى ذلك الوقت نظرا للمعركة العسكرية الوشيكة.. من الجانب الآخر فقد وضعت ضوابط لهذا الأسلوب من العمل بأن تكون القيادة جماعية.. وهذا أيضا منطقى بعد وفاة زعيم ضخيم مثل جمال عبد الناصر.. بأن القيادة لا يمكن أن تنتقل إلى شخص معين تنقصه كثير من سمات الزعيم.

فالقيادة الجماعية تكون أيضا بديلا منطقيا لهذا الموقف.. لذلك فقد اختير هذا الطريق الثانى، ووضعت الضوابط، على أساس القيادة الجماعية قد اتفق عليها بحيث أن كل القرارات تكون صادرة من اللجنة المركزية، ومن اللجنة التنفيذية العليا. وسارت الأمور على هذا النحو فترة بسيطة، وفى ذلك الوقت، كانت استعدادات المعركة قد اكتملت تقريبا.. كانت المعركة فى ذهن كل شخص.. وهى ما تشغلنا جميعا.. وبدأ الكلام مع السادات على تحديد التاريخ الذى تبدأ فيه المعركة، فأخذ يراوغ.

ليس فقط منذ أن أعلن ما سمي بالمبادرة فى ٤ فبراير، بل من قبلها فقد تحدث عن استعدادات لحماية مناطق معينة بعيدة عن مناطق القتال، ولكنها حيوية من الناحية الاقتصادية، مع العلم بأنه من المنطقى، أنه عندما تبدأ المعركة، فليس فى قدرة العدو أن يوسع ميدان القتال إلى أسوان، أو إلى لمج حمادى.

وعندما اجتمعنا فى مجلس الدفاع فى فبراير بحضور القيادات العسكرية كلها. وأعضاء اللجنة التنفيذية العليا، كان واضحا أن الاستعداد كامل، ولكن السادات أراد التأجيل كما قلت من قبل، ثم أعلن ما سمي بمبادرة ٤ فبراير..

وكان هذا أول صدام حقيقى بينى وبين أنور السادات، لأننى كنت قد بدأت أقنع قناعة كاملة بأنه لا يريد أن يحارب.. وأنا أرى أنه من المستحيل أن تحل مشكلة الأرض المحتلة دون أن تضحى فى الحرب، وإلا فماذا يرغم إسرائيل على الانسحاب، هل تحل على منضدة المفاوضات.. أية مفاوضات وأرضنا محتلة... كيف تتفاوض..؟

إن ذلك لو حدث يعنى أن نكون فى الموقف الأضعف، وأن نقدم تنازلات.

\* وهذا ما حدث بعد ذلك عندما أجريت المفاوضات مع العدو الصهيونى فى ظل احتلاله للأرض.. وكانت نتيجة هذه المفاوضات ما نعانيه الآن جميعا.. وما نسعى للتخلص منه.. لكن ذلك يطرح موضوعا آخر.

بعد أن اتضح لكم أنه لن يحارب.. لم تتخذ موقفا؟

— قلت من قبل أننى ذهبت إليه فى القناطر الخيرية، وتناقشت معه، ووضع أمامى الخرائط العسكرية، وتحدد موعد للحرب فعلا، وبعد أن انتهى شهر فبراير، وهو شهر المهلة، جاء إلى اللجنة التنفيذية العليا فى شهر مارس، وطلب مد المهلة شهرا آخر، لأن موسكو سوف ترسل لنا صواريخ بعيدة المدى.. نفس الموضوع أيضا.. فهذه الصواريخ لا تؤثر على سير المعركة على أرض سيناء بأى حال، لأنها فى الواقع لردع العدو.. حتى لا يضرب القاهرة، خوفا أن نضرب نحن تل أبيب ولكن فى خضم الحرب، فإن أحدا لن يفكر فى ضرب القاهرة، كما أننا لن نفكر فى ضرب تل أبيب ونترك الجيوش متلاحمة على الأرض.

المهم أنه أجل شهرا آخر.. ثم بعد شهر ذهبت إليه لأحدد الموقف نهائيا.. وقلت له ما معناه: أنه إذا كنت لا تنوى الحرب، فإننى سوف أستقيل.. فلست مستعدا أن أتحمل مسؤولية أننى نائب رئيس جمهورية، وعضو لجنة تنفيذية عليا، بينما توضع سياسة أنا لا أوافق عليها، ولا جميع القادة: عسكريين، وغير عسكريين يوافقون عليها.. وعندما وجد أن الموقف قد تأزم قال أنه قد حدد موعدا فى ٢٠ أبريل لبدء الحرب وطلب ألا أخبر أحدا بهذا التاريخ لأنه سرى جدا حتى على حسين الشافعى.. وقال: أن «فوزى جاهز» بترتيباته العسكرية.

بعد عدة أيام وجدت أنه يعقد اجتماعا فى القاهرة، لبحث إعلان وحدة رباعية بين مصر وسوريا وليبيا، والسودان..

واتضح أن عملية الوحدة الرباعية، أو الاتحاد، هى عملية تعطيل أيضا للمعركة، خصوصا أنه قال لي فى الاجتماع الذى عقده معه، أننا يمكن أن ننتظر قليلا لنرى

«برجس» - القائم بالأعمال الأمريكي - سوف يحضر لى بعض المقترحات، وأن روجرز قادم.

قلت له: أن هدفهم إضاعة الوقت بالنسبة لنا حتى تدعم إسرائيل نفسها عسكريا بمزيد من الأسلحة، بدليل أن الأمريكان سوف يمنحون إسرائيل ٢٥ طائرة فانتوم جديدة، يتم تدريب الطيارين الإسرائيليين عليها الآن فى إيران وفى أمريكا.. ومعنى ذلك أن الضربة التى وجهناها للطيران الإسرائيلى أثناء حرب الاستنزاف بإسقاط معظم ما كان فيه من طائرات الفانتوم، سوف تعوض وبأكثر مما كانت عليه، ووافقنى السادات على هذا الرأى... وبدأنا نتكلم فى الخطوط العريضة للخطط العسكرية الواجب اتباعها.. وانتهى الأمر على أننا سنحارب يوم ٢٠ أبريل.. وتبدأ المعركة. وإذا به يعلن عن بدء اجتماعات الوحدة.

كان واضحا أنه يهرب، آملا.. أن أمريكا سوف تحل له المشكلة سياسيا، دون أن يجازف أية مجازفة.. أو يناضل.

وصلت إلى قنائة كاملة أنه غير جاد فى دخول الحرب، وبدأت اجتماعات الوحدة هنا فى القاهرة، ثم انتقلت إلى بنغازى.. وجلست معه فى بنغازى جلسة طويلة جدا، وقعت خلالها مشاجرة بيننا.. كان رأى الذى قلته له: أن هذه العملية فاشلة.. وأن الهدف منها ألا تكون هناك معركة، وأن ننسى تحرير الأرض.. وإلا فكيف نترك العدو ليوطد أقدامه ويزيد من تسليحه، لكى يبقى فى أرضنا، وفى الأرض العربية كلها، ونشغل أنفسنا بقضية الاتحاد التى كان السادات وحده هو الذى يندفع إليها، ويتبناها حتى كان حماسه موضع انتقاد من بعض رؤساء الدول التى ستدخل الاتحاد أنفسهم.. عندما عدت من بنغازى سردت على اللجنة التنفيذية العليا، ثم على اللجنة المركزية وجهة نظرى كاملة، ووضعت أمامهما آرائى كلها.. وهذه الآراء مسجلة.. وقد اتهمت فيها أنور السادات - ضمنا - أنه يناور من أجل الهروب من المعركة.

وسألته كيف تتحدث عن وحدة، ونحن على أبواب معركة.. إذا كنت حقا تريد



الوحدة، فإنها سوف تتم على أرض المعركة عندما يمتزج الدم المصري، بالدم السوري، بالدم الليبي، بالدم السوداني.. وهذه هي الوحدة الحقيقية.. وحدة النضال التي تأتي بعدها وحدة دستورية.. أو وحدة بأى شكل من الأشكال.

كان واضحاً أن هناك مواجهة لأنور السادات.. وأنه قد تم كشف مخططاته التي كان قد رسمها على أساس الاستسلام لأمريكا.

ولم يصبح الأمر خلافاً فى غرفة مغلقة بينى وبينه، ولكنه كان فى حضور أعضاء اللجنة المركزية، ولابد أنه وصل إلى كل قواعد الاتحاد الاشتراكى وأن البلد كلها سوف تعرف بهذه المناقشات، التي لا يمكن اعتبارها سرية، لأن آلاف الناس يعرفون ما حدث.

لذلك كان المنطقى من وجهة نظره أن يتخلص منى بأية طريقة.. ولكنه كان يريد أن يتعرف على الذين يتخلص منهم معى.. أنا أناصبه العداء علنا فى اتجاهاته.. لذلك فقد طلب فى اللجنة التنفيذية العليا من جميع الأعضاء أن يحددوا موقفهم بالضبط.. من معه.. ومن ليس معه.. الذين ليسوا معه.. اعتقلهم فى ١٣ مايو.. كان قبل ذلك قد أقالنى من منصبى كنائب لرئيس الجمهورية، ولكنه لم يستطع أن يقيلىنى من اللجنة التنفيذية العليا، لأننى جئت بالانتخاب.

وقد أرسلت إليه استقالة من جميع المناصب، ولكنه فى ١٣ مايو، قام بتصفية فى الوزارة، بدأها بوزير الداخلية قبل أن ينتقل إلى الباقين، فقدم جميعهم استقالاتهم.

✳ وأعلن أن هناك مؤامرة عليه؟

— أولاً: المؤامرة لابد أن تكون سرية.. العملية كانت علنية، فأنا قلت علنا، وأعلنت وفى مواجهته أننى ضد اتجاهاته بمتهى الصراحة بالطريق الديمقراطى، وبالتصويت، فهو الذى افتعل عملية المؤامرة ليتخلص من الجميع.

✳ هناك تساؤل يخطر على أذهان الكثيرين، من الذين تابعوا هذه القضية، التساؤل بسرعة.. وسوف ندخل فيما بعد فى التفاصيل.. هو.. لماذا لم تتخلصوا أنتم من السادات بدلا من أن تتركوه حتى يتخلص هو منكم؟



— ليست العملية بهذه السهولة.. فهو ليس أنور السادات وحده.. وإذا أردنا التخلص منه فلا بد أن نتخلص من كل ما يمثله أنور السادات بمن فيهم أعضاء في اللجنة المركزية، وأعضاء في الاتحاد الاشتراكي، وفي مجلس الأمة، وفي الوزارة.. ثانيا: لا بد أن ندخل بقوة عسكرية أي أننا سنقوم بانقلاب عسكري في وقت أرضنا فيه محتلة، والعدو يتربص بنا، فأنا هنا أمام أحد موقفين من وجهة نظري.

إما أن أجعل الجيش يصطدم ببعضه.. فهو معه حرس جمهوري مسلح.. وموجود في وسط العاصمة.. ماذا يحدث لو أن الجيش تحرك ضد الحرس الجمهوري. والحرس الجمهوري تحرك ضد الجيش.. بالتأكيد كانت ستحدث مذابح على الأرض، وإسرائيل على أبواب قناة السويس.. تقدير الموقف أنه في مثل هذه الحالات، يمكن أن تعبر إسرائيل، وتصفى كل قواعد الصواريخ التي أقيمت في الضفة الغربية، أو حتى تضربها بالطائرات.. ونحن مشغولون في معركة أو صراع داخلي.

في رأيي أنا كمواطن يحب بلده، ويحرص عليها، أن نتركه يفعل ما يريد، ولانكون نحن السبب في صدام يقع في شوارع القاهرة، وإسرائيل موجودة على أبواب الإسماعيلية والسويس، وبور سعيد.

مستحيل أن نتحمل مثل هذه المسؤولية التاريخية ومن هنا تخلص هو من الجميع.. كنت آمل في ذلك الوقت أن الناس بوعيتها في النهاية سوف تفرض المعركة على أنور السادات، وتفرض عليه أن يخوض معركة التحرير، وهذا ما حدث، فحتى عام ١٩٧٣، كان هناك ضغط شعبي أقوى من أنور السادات الذي كان يناور مع أمريكا، وكيسنجر.

ولكن المعركة في النهاية فرضت نفسها.. وكانت حرب أكتوبر التي أجهضها السادات، وأجهض نتائجها كلية بأن استسلم لإسرائيل، أنا لست مسئولا عما حدث بعد ذلك إنما المسئول عنه القيادات التي شاركت السادات ومكنته بعد حرب ١٩٧٣ أن يحول البلد ١٨٠ درجة. و«يخلص» على ثورة ٢٣ يوليو بكل مبادئها، من أول

الاستقلال السياسى إلى الاستقلال الاقتصادى.. هذه مسئولية الأجيال التى جاءت بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣.

\* مازال أمامنا حول انقلاب مايو كثير من الاستفسارات .. فالقضية كبيرة، والغموض يحيط بها.. والتساؤلات عديدة.. وبعد هذا الاستعراض السريع لأحداث تلك الفترة.. لابد أن نطرح التساؤلات التى تزيد الأمر وضوحا.. ونضع النقاط فوق الحروف.. دعنى .. أبدأ بأن أطرح عليك بعض هذه التساؤلات التى تتردد حتى الآن على ألسنة المواطنين.. المؤيدين.. والمعارضين معا.. فالقضية أكبر من أن تمر هكذا سريعا.. أن مجموعة مايو — التى أطلق عليها اسم مراكز القوى — وهو الاسم الذى أطلقه عبد الناصر على مجموعة المشير عامر عقب سقوطها ومحاكمتها بتهمة التآمر حيث كانت تحكم وتسيطر وتتحكم، كانت مجموعة مايو فى السجن عندما أطلق عليها هذا الوصف.. والسادات يحدد بداية خلافه مع مجموعة مايو، بأنها تدخلت فى انتخابات اللجنة التنفيذية العليا، وكان ترتيبه الخامس فى الأصوات، بينما كان ترتيب على صبرى هو الأول.. أى أنه كانت هناك خلافات مكتومة منذ ما قبل وفاة الرئيس جمال عبد الناصر.. فكيف وهذه الخلافات موجودة. أمكن تناسيها هكذا سريعا.. وأنتم تتعجلون فى اختيار السادات رئيسا، ثم تعلنون أنكم سوف تتعاونون معه على أساس القيادة الجماعية. وكيف يتصور الإنسان أن مثل السادات يمكن أن ينسى، ويبدأ صفحة جديدة.. كان الخلاف الأول إذن — كما قال هو فى البحث عن الذات — هو تدخلكم فى انتخابات اللجنة العليا.

— بالنسبة لأنور السادات، فقد حدثت مفاجأة فى انتخابات اللجنة التنفيذية العليا لأنه لم يكن حتى ليحصل على المركز الخامس. هذا هو رأى.. ورأيه هو... ورأى جمال عبد الناصر أيضا.. والحقيقة أن الرئيس كان قد اجتمع قبل انتخابات اللجنة التنفيذية العليا مع معظم قيادات اللجنة المركزية. وسألهم عن رأيهم فى الأشخاص الذين يكونون اللجنة العليا وكانت هناك آراء كثيرة تقول أن جمال عبد الناصر يختار، فلا خلاف على أن جمال عبد الناصر سوف يختار العناصر التى يستطيع التعاون معها.

\* فى محاضر اللجنة المركزية أنها أجلت اجتماعاتها أسبوعا، وعهدت إلى جمال عبد الناصر باختيار أعضاء اللجنة التنفيذية العليا، وأن المناقشات استمرت ١٥ ساعة لأن عبد الناصر رفض أن يختار، وقال للأعضاء أنه التقى بالكثيرين منهم، ولم يكونوا متفقين وقال أننا نريد عناصر جديدة تستطيع أن تجرى من قرية لقرية، ومن كفر لكفر.. وقد رفض عبد الناصر تكليف اللجنة المركزية له باختيار أعضاء اللجنة العليا وأصر على ضرورة إجراء انتخابات، وعندما أثار الأعضاء قضية أن اللجنة اتخذت قرارها بتكليف عبد الناصر وأنها سترجع فى هذا التكليف، رد عليهم عبد الناصر أن القضية ليست تكليفا أو قرارا ستعدل عنه اللجنة المركزية ولكنها «عملية أمانة وضمير» ولا بد أن يكون مقنعا مائة فى المائة، وبعد أن جلس مع بعض الأعضاء ازداد قناعة بأن يترك عملية الانتخاب حرة.. وألا يتحمل بنفسه مسئولية اختيار اللجنة العليا.. وكان قد التقى تقريبا على سبيل التشاور بكل أمناء المحافظات للاتحاد الاشتراكي.

— نعم من أجل ذلك كانت اجتماعاته ليستطلع الآراء من خلال قيادات اللجنة المركزية.. وأمناء المحافظات وغيرهم.. وكان رأى شبه إجماعى بأن أنور السادات لا يصلح لأن يكون عضوا فى اللجنة التنفيذية العليا.. كان ذلك قبل الانتخابات.. وكان أنور السادات يحس بذلك.. جميع أعضاء مجلس الأمة، الأعضاء فى اللجنة المركزية، كانوا ضد أنور السادات.. لأن تصرفاته معهم، وهو رئيس مجلس أمة لم تكن سليمة.. فلم يكن يحظى بتأييد من اللجنة المركزية حتى لانتخابه فى اللجنة التنفيذية العليا، ولولا أن الترشيح فى حد ذاته كان مفهوما ضمنا أنه تم بموافقة جمال عبد الناصر لما انتخب أنور السادات.

كانت هناك تعليمات واضحة لنا جميعا ألا نتدخل بأى حال من الأحوال فى انتخابات اللجنة التنفيذية العليا، ولا نعطى أى رأى على الانتخابات بحيث تترك حرة تماما.

\* فى تلك الفترة، كان رأى السائد بين أعضاء اللجنة المركزية، هو الاستمرار مع التجديد.. أى أن اللجنة العليا لا بد أن تضم عناصر جديدة إلى جانب الوجوه



القديمة.. ولقد التقيت بعدد كبير من أمناء الاتحاد الاشتراكي في المحافظات الذين التقى بهم جمال عبد الناصر في محاولة منه لاستطلاع الرأي فيمن يكونون أعضاء باللجنة العليا، وكلهم قالوا لي أنهم لم يكتفوا في تلك الفترة بإعلان رفضهم لانتخاب أنور السادات ولكنهم أيضا هاجموا كثيرا من تصرفاته أمام الرئيس، وأنهم عندما رأوا اسمه ضمن قائمة المرشحين بعد ذلك لم يجدوا مانعا في انتخابه على أساس أنه واحد من الأعضاء. وعلى أساس أن جمال عبد الناصر لابد أن يكون موافقا عليه، أو أن له رأيا آخر. ومعلومات مختلفة عما وضعوه أمامه وإلا لما سمح له بالترشيح، فلم يكن متصورا أن يرشح السادات نفسه دون أن يستأذن الرئيس عبد الناصر... وكان ذلك أحد الأسباب التي دفعت البعض لانتخابه.

وقال لي أعضاء اللجنة المركزية الذين التقيت بهم أنهم لم يتلقوا تعليمات بانتخاب أحد، ولكن الشعار الذي كان مطروحا هو الاستمرار مع التجديد كما ذكرت.

— كنا ملتزمين بتعليمات جمال عبد الناصر ألا نتدخل ولكن أنور السادات لم يلتزم، وكان خائفا لأنه ولا شك سمع، ويعلم موقف الأعضاء منه وكان خائفا أيضا أن يحصل حسين الشافعي على أصوات أكثر منه.. فذهب لمجموعة أعضاء اللجنة المركزية من أبناء المنوفية. وطلب منهم سرا ألا ينتخبوا حسين الشافعي.

كانت الانتخابات كلها حرة دون تدخل، فيما عدا أصوات محافظة المنوفية التي سحبت من تأييد حسين الشافعي.. وكان هذا هو التدخل الوحيد في الانتخابات، وقد فهمه جمال عبد الناصر، كان الرئيس يجلس في مكتبي ليستريح ومعه أنور السادات، وحسين الشافعي.. وكان الأمر قد فهم من سير العملية الانتخابية.. ونظر إلى الرئيس وابتسم.

الذي ظلم في عملية انتخابات اللجنة التنفيذية العليا هو حسين الشافعي.. وليس أنور السادات.

\* ولكن ذلك لا يمنع أن أنور السادات قد غضب، وأن نتيجة الانتخابات لم تكن مرضية بالنسبة له.



— طبعاً.. غضب السادات، واعتكف فى منزله، وكان ثائراً لأنه لم يحصل على أعلى الأصوات.. ومن سخرية القدر أننى كنت أذهب إليه فى بيته وأقول له: أن هذه هى الديمقراطية، وأنه فى اللجنة التنفيذية لكل عضو صوت مساو مع زميله الآخر بصرف النظر عن عدد الأصوات التى حصل عليها.. وأتينا نخطط للمستقبل، ولا يجوز أن نغضب من نتائج الانتخابات أيا كانت.. كنت أقول له: اعمل وأظهر نشاطك، وبعد ذلك يمكن أن تحصل على أعلى الأصوات فى الانتخابات المقبلة.. وليست العملية رقم واحد أو رقم اثنين.

وبعد فترة طويلة من غضبه، وجد أن أحداً لن يسأل فيه، وأن نتيجة الانتخابات لا يمكن أن تتغير... فعاد.

\* عندما كان أنور السادات رئيساً لمجلس الأمة كوّن ما يسمى بالمجموعات البرلمانية، وكان هناك اعتقاد أن هذه المجموعات قد أنشئت لمواجهة الاتحاد الاشتراكى.. وربما كان ذلك من الأسباب التى جعلت أعضاء الاتحاد الاشتراكى — وخاصة القيادات — يتخذون مواقف معادية لأنور السادات.

وإذا كان هذا رأى سليماً يكون موقف أعضاء اللجنة المركزية من رفضه طبيعياً، سواء فى مقابلتهم للرئيس.. أو فى رأيهم أثناء الانتخاب.. ولكنه مع ذلك تبقى تساؤلات كثيرة حول مجرد انتخابه عضواً فى اللجنة العليا، وترشيحه لنفسه.

— لقد كان الغرض من المجموعات البرلمانية التنسيق بين الاتحاد الاشتراكى ومجلس الأمة حتى لا يحدث تناقض فى الاتجاهات. والمناقشات، ولقد تكونت المجموعات البرلمانية على هذا الأساس.. وبصراحة فإن أنور السادات لم تكن له أية سيطرة على الاتحاد الاشتراكى أو حتى على مجلس الأمة. ولكنه بدأ يسيطر على المجموعات البرلمانية لمصالح ذاتية بعد أن أصبح رئيساً.

\* هل كان أنور السادات عضواً فى التنظيم الطليعى.. تنظيم طليعة الاشتراكيين الذى كان سرىاً؟

— لا.. لم يكن عضواً.

\* كيف تعلل ذلك ؟

— لم يكن عضوا بتعليمات من جمال عبد الناصر شخصيا فلم يكن يعرف عن التنظيم شيئا.. لا أنور السادات.. ولا حسين الشافعى..

\* بالمناسبة.. ولا حتى عبد الحكيم عامر؟

— ولا عبد الحكيم عامر.. كانوا جميعا يعلمون أن هناك تنظيما طليعيا سريا.. إنما لم تكن لديهم معلومات أكثر من ذلك، ولم يكونوا يطلعون على ما يجرى فيه.

\* لم يكن أنور السادات إذن مسئول مجلس الأمة فى التنظيم الطليعى؟

— لا.. لم يكن مسئول مجلس الأمة.. ولم يكن حتى عضوا فى التنظيم الطليعى كما قلت.

\* الوحدة العربية، هى أحد الأعمدة الرئيسية فى الفكر الناصرى والحقيقة أن موقفكم ضد قضية الاتحاد الثلاثى بين مصر وليبيا وسوريا، قد أثار تساؤلات عند بعض القوى الوجودية العربية.. ولقد صور هذا الموقف على أساس أنكم ضد الوحدة العربية التى حددها الفكر الناصرى بأنها طريق طويل قد تتعدد عليه الأشكال والمراحل وصولا إلى الهدف الأخير... وأن أى وحدة جزئية فى العالم العربى هى خطوة وجودية متقدمة.. تقرب من يوم الوحدة الشاملة، وتمهد لها.

— الوحدة فى ذلك الوقت حتى لو كانت نوايا السادات حسنة وليست ملتوية فإنها لم تكن منطقية.. فليس منطقيا أن تتم وحدة فى أبريل ١٩٧١. ونحن على أبواب معركة عسكرية ضارية، ليست مع إسرائيل وحدها، بل ومع من هم وراء إسرائيل أيضا.. مستحيل فى ذلك الوقت أن تشغل مصر نفسها بموضوع مثل الوحدة... إن التوقيت الزمنى لم يكن ملائما.

\* ولكن الوحدة فى تلك الفترة، كانت تقوى القوات المسلحة، وتحدث إضافة إلى قوة الجيش المصرى؟

— ليس هذا صحيحا.. لأنه بدون الوحدة كانت هناك اتفاقية دفاع مشترك مع

سوريا، ومع ليبيا، ومع السودان، فلم نكن محتاجين للوحدة لتدعيم المعركة العسكرية، بل بالعكس كانت الوحدة ستؤجل.. وتؤجل وتؤجل، وتميع المعركة العسكرية التي كنا على وشك أن نخوضها، فليس منطقيا أبدا، حتى مع كل حسن النوايا تجاه موضوع قضية الوحدة، وهدف الوحدة، أن نقيمها في ذلك الوقت.. وكان المنطق يقول أن تتم الوحدة بعد المعركة.

\* ألم يبدأ جمال عبد الناصر مباحثات حول الوحدة؟

— نوقش الموضوع، واقتنع جمال عبد الناصر بتأجيل الوحدة إلى ما بعد المعركة، لنفس الأسباب التي ذكرتها.

\* في العرض الذي قدمته لخلافكم مع السادات.. قلت أنكم لم تواجهوا أنور السادات حتى لا تكون هناك معركة عسكرية في الداخل أو نزاع عسكري يبعدنا عن الهدف الأكبر وهو تحرير الأرض المحتلة.. ولكن أنور السادات واجهكم.. وقام بما قام به، ألم يكن بوسعكم أن تقوموا أنتم بما فعله هو؟

— إقالة رئيس الجمهورية غير إقالة نائب رئيس جمهورية أو وزير.. أنا لست قائدا أعلى للقوات المسلحة، أسهل أن تتخلص من مجموعة على أن تتخلص من رئيس جمهورية، ومعه حرس جمهوري ليست لنا سلطة عليه، وهو الذي يعطى الأوامر للحرس الجمهوري.

\* ما حدث يوم ١٣ مايو، هو أن مجموعة أذيعت استقالاتها.. حتى أن بعض أفراد من بين هذه المجموعة، لم يقدموا استقالات مكتوبة أبدا.

كان ما وقع أن أذيعت في نشرة الساعة الحادية عشرة مساء في الراديو أسماؤهم على أنهم استقالوا.. أفلم يكن من الممكن أن يحدث العكس.. أي تذايع استقالة رئيس الجمهورية.. استقالة أنور السادات نفسه.

— هذا كلام سهل أن يقال الآن.. ولكن عندما تذايع استقالته فإن لديه تليفونا أحمر بينه وبين قائد الحرس الجمهوري.

\* كان الحرس الجمهورى تابعا لكم، حتى هذه اللحظة؟

— لا.. ليس هذا صحيحا.. لم يكن الحرس الجمهورى تابعا لنا .. كان تابعا لأنور السادات.

\* فى حديث لقائد الحرس الجمهورى «اللواء» الليثى ناصف نشره بمناسبة مرور عام على أحداث مايو وأنتم فى السجن، قال أن السادات كان دائم الاتصال به عقب اجتماع اللجنة المركزية.. وفى كتابه عن مايو قال موسى صبرى أن السادات كان قد أعد خطة عسكرية بالاشتراك مع الحرس الجمهورى قبلها بشهرين أى أنه قبل الخلافات كان يستعد للقبض على هذه المجموعة.

وقال لى محمد عبد السلام الزيات أن السادات عقد اجتماعا حضره مع قائد الحرس الجمهورى فى شهر مارس ووضع خطة تحرك الحرس الجمهورى.. أى أنه كان قد رتب للأمر قبل نشوب الخلافات.. وكانت هذه الخلافات هى التى أعطته الحجة فقط.. وهذا يعنى أن السادات كان يتأمر منذ فترة بعيدة للانفراد بالسلطة ولكن السؤال الذى يطرح هنا بعيدا عن الأحداث.. وتسلسلها.. هو حول ماوقع يوم ١٤ مايو صباحا.

بعد كل هذه الأحداث، والاستقالات.. أين كانت الجماهير المرتبطة بفكر الثورة، وبالتنظيم السياسى، وكان القيادات يعلمون بما حدث من خلال ما تم فى اللجنة المركزية.. لم يتحرك أى أحد.. والذين تحركوا فيما بعد لتأييد السادات هم بعض العمال الذين أخرجتهم إدارات المصانع بتعليمات بعد أن قبض على مجموعة مايو.. وبعض عمال المقاولات الذين أخرجهم عثمان أحمد عثمان من شركته كما قال هو صراحة.. أى مظاهرات مصنوعة بالأمر.. ويبقى السؤال: أين كانت جماهير الاتحاد الاشتراكى؟

— ببساطة هو اعتمد على الشرعية.

\* هل يمكن أن نقول أنه كان هناك خلل فى التنظيم..؟

— لم يكن هناك خلل فى التنظيم، ولكن السادات استغل الشرعية، وهو على رأس



اللجنة التنفيذية العليا، وقد صور الأمر على أنه خلاف على السلطة، وعلى المقاعد، وليس خلافا على المبادئ، وكانت معه أجهزة الإعلام، والشرطة، والحرس الجمهورى.

\* فى اعتقادى أن ثمة أمرين قد عاوننا السادات فى ألا يحدث رد فعل شعبى عنيف مضاد لما قام به.

الأول: أن الخلاف ظل محصورا فى القمة، وأن جماهير الاتحاد الاشتراكى فى القاعدة لم تكن لديها الصورة الكاملة لتوجهات السادات، وهو الأمر الذى حجب عنهم.. وظل الخلاف محصورا بين القادة فقط، حتى ما ظهر لقيادات اللجنة المركزية لم تكن الصورة الكاملة.. هذا هو الأمر الأول.. أما الأمر الثانى: فهو أن توقيت الاستقالات الصماء التى لم تكن مسببة عندما أذيعت كان توقيتا خاطئا، فقد أذيعت بعد أن نام أغلب الناس.. وكان ذلك مساء الخميس.. واليوم التالى هو يوم عطلة.. فإذا انتقلنا إلى جانب آخر من القضية لكى نكشف بعض غموضها.. أقول أن من بين التسجيلات التليفونية تسجيلا لحوار بينك وبين محمد فائق قلت فيه عن السادات «أن الخواجة طلع وطنى أكثر منه».. فما المقصود بذلك؟

— كان ذلك فى فبراير، وكان السفير جونار بارنج قد قدم اقتراحات تطالب بالانسحاب من الأراضى التى احتلت سنة ١٩٦٧، وجاء أنور السادات وأعلن مبادرته التى تطالب بأن تنسحب إسرائيل خمسة كيلو مترات، فقلت أن الخواجة يارنج وطنى أكثر من أنور السادات، فهو يطالب بالانسحاب الكامل.. وأنور السادات يطالب بانسحاب ٥ كيلو مترات.

\* بماذا تعلل عملية التسجيلات.. لقد كانت معكم كل السلطة، ومع ذلك كانت تليفوناتكم موضوعة تحت المراقبة، وكانت محادثاتكم التليفونية تسجل.

— عملية التسجيلات لم تكن لكى تستخدم، ففى ظل أوامر، وأعمال واتصالات تتم بالتليفون، ليس هناك وقت للورق، التسجيلات تقوم بهذا العمل، وتفرغ التسجيلات على أساس أنها ليست ضد أحد.

ومع ذلك فقد استطاع تحوير مفهوم ومهمة التسجيلات، وحوّره حتى التسجيلات ذاتها قائلاً أنهم يقولون «فوزى جاهز» وكانت تعنى أنه «جاهز للمعركة» يأتى هو ليقول أنه كان «جاهز للانقلاب».. وطبعاً نحن فى السجن، ولا أحد يرد على هذا الكلام.. ثم يحاكمنى لأننى قلت فى أحد التسجيلات أن فوزى جاهز.. هو الذى يفسر،.. ولست أنا.. لم يسألنى ماذا تقصد، كنت قلت له أنت تعلم أن محمد فوزى جاهز للمعركة مع إسرائيل.. وما أخذه أيضاً فى التسجيلات أن بعض الإخوان يقولون لى أنه لا داعى لأن «أفرق» العملية فى اللجنة المركزية لأن فوزى جاهز أى جاهز للمعركة ولا داعى لتفجير العملية، ونحن على أبواب الحرب.. لم يكن فى التسجيلات أى شيء مشين، بالعكس هو أخفى التسجيلات.

\* ما أتحدث عنه هو منطق التسجيل.. أليس خطأ هذا المنطق؟

— لا.. ليس خطأ.. إنه يحدث فى جميع أنحاء العالم.

\* أن تسجل أحاديث ومكالمات نائب رئيس الجمهورية؟

— لا يسجل عليه.. أنا أتحدث فى التليفون مع محمد فائق أو شعراوى، أو سامى.. يسجل الكلام الذى اتفقنا عليه ثم يفرغ. ويوضع من ضمن الوثائق بدلاً من أن أرسل له رسالة، أو نجلس على منضدة ونحضر محضراً، أتحدث معه بالتليفون للسرعة.

\* هل كنت تعلم أن هناك تسجيلات؟

— نعم كنت أعلم.

\* أحرق أنور السادات تسجيلات.. ما هى هذه التسجيلات التى أحرقها؟

— لا أعرف ماذا أحرق.. لأنه أحضر شرائط وحرقها، إنما بالتأكيد أحرق جزءاً كبيراً من التسجيلات التى تؤخذ عليه من خلال هذه المناقشات.

\* هل تعتبر أن ما حدث فى مايو ١٩٧١ هو انقسام فى السلطة؟

— لا.. إنه انقلاب على ثورة ٢٣ يوليو.

## \* صراع على السلطة؟

— لا.. ليس صراعا على السلطة.. وإذا أردت أن تحدده بذلك فيمكن أن يكون خلافا بين تيارين: هل تستمر الثورة أم لا تستمر.. هل تستمر في الخط الثوري أم لا؟

\* هل تتصور أنه كان هناك مخطط ما لجهة أجنبية لما حدث في مايو ١٩٧١؟

— صعب أن أقول ذلك، إنما لاشك أن ما حدث في مايو كان بمباركة من الولايات المتحدة الأمريكية، وبعض العناصر الرجعية الموجودة في القيادة، وأن أنور السادات اعتمد على هذا التأييد من الخارج، لا أعرف باتفاق أم بدون اتفاق، و بدليل الدعاية لما حدث التي ملأت الخارج وفي أمريكا بالذات، وكانت خطوة هو يعلم أن نتائجها سترضى الولايات المتحدة وإسرائيل سواء كانت باتفاق أم بغير اتفاق.

\* ألا تعتقد أنه قد تم الاتفاق بينه وبين روجرز على هذه القضية أم بمعنى آخر على التخلص من المجموعة المعادية للولايات المتحدة الأمريكية والتي تطالب بالحرب؟

— يصعب أن أحدد ذلك، ولكني أقول أنه سواء حدث أم لم يحدث فهو قد تصرف وهو يعلم أنه سينال تأييدا من الولايات المتحدة.

\* ما هو تعليقك لاختيار يوم ١٥ مايو لهذا الانقلاب في حين أنه لم تقح أية أحداث يوم ١٥ مايو؟

— لا أعرف.

\* ألا يمكن أن يكون ذلك مؤشرا لأن يوم ١٥ مايو هو عيد قيام إسرائيل؟

— لا أظن أنه يمكن أن يؤقت العملية بهذا التحديد.. يمكن أجل الموضوع يوما أو يومين لتتواءم مع قيام إسرائيل.

\* في تتبعنا لما فعله السادات، وأيضا لما تفعله إسرائيل رأينا أن هناك اهتماما باختيار أيام معينة للقيام ببعض الأعمال، السادات احتفل مع المغنى فرانك سيناترا تحت سفح الهرم يوم ٢٨ سبتمبر ذكرى وفاة جمال عبد الناصر، وافتتح قناة

السويس يوم ٥ يونيو، وأعلن الحزب الوطنى يوم ٢٣ يوليو وبالنسبة لإسرائيل فإن زيارة أول وفد إسرائيلى لمصر كانت يوم ١٥ يناير «عيد ميلاد جمال عبد الناصر» وكان موسى ديان يطوف بخان الخليلى يوم ٥ يونيو وزار شارون الإسكندرية فى ذكرى يوم الثغرة.. ولا أعتقد أن كل هذه التواريخ من قبيل المصادفات فلماذا تعتبر أن اختيار يوم ١٥ مايو مصادفة وخاصة أنه لم تقع به أية أحداث، فالاستقالات قدمت يوم ١٣ مايو، وشكلت الوزارة، وأسقطت عضوية أعضاء مجلس الأمة يوم ١٤ مايو.. كما أن اعتقال كل مجموعة مايو كان يوم ١٣ مايو.. فمن أين جاء إذن تاريخ ١٥ مايو، ولماذا الإصرار عليه خاصة بعد أن رأينا الاهتمام من جانب السادات ومن جانب إسرائيل بتوقيات معينة؟

— يجوز أنه أجل يومين.. لإرضاء إسرائيل بهذا.. أنه تخلص من أعداء إسرائيل يوم ١٥ مايو.

\* كان أنور السادات يتجه إلى إلغاء الاحتفال بيوم ٢٣ يوليو وجعل يوم ١٥ مايو عيداً قومياً رسمياً. وبذلك يكون نفس يوم العيد القومى فى مصر، وإسرائيل؟

— لم يستطع.. كان يريد.. ولكنه لم يقدر لأنه جماهيرياً غير مقبول، وكان فى كل أزمة يعود فوراً إلى ٢٣ يوليو ويستند إليها، ويعود إلى جمال عبد الناصر ويستند إليه، وعندما تهدأ الأمور يبدأ التكسير فى ٢٣ يوليو، وفى جمال عبد الناصر.. ففى جميع الأزمات يعود لتأصيل نفسه، كأحد أعضاء مجلس ثورة يوليو، وكصديق حميم لجمال عبد الناصر.

\* قلت لى.. أنك عندما ذهبت إلى السادات فى القناطر.. بعد أن ثبت لديك عدم جديته فى الحرب.. عقب إعلان مبادرته، وعرضت أن تستقيل.. والاستقالة.. هى نفس ما حدث من مجموعة الوزراء وأعضاء اللجنة المركزية العليا الذين استقالوا.. ألا ترى أن الاستقالة تمثل نوعاً من الهروب فى تلك الفترة؟

— فى مثل هذا الظرف، لعلانية الأمر، أستقيل حتى يحدث تساؤل لماذا أستقيل.. وتكون الاستقالة مسببة، أى أن بها اتهاماً له.



\* الموقف هنا.. أنه يفرط وأنت تقاومه.. إنما عندما تستقيل.. فترك له المجال واسعا ليرتع فيه.

— ما هو الحل الآخر.. أن أقوم بانقلاب.. أنت تخيرنى أن أقوم بعمل انقلاب أو أستقيل.. فأنا استقلت.. لأنه لا يجوز التفكير فى انقلاب، ولديك أرض محتلة، وعدو متربص.

\* استقالة المجموعة، ألا تعتبر خطأ.. وهروباً؟

— هو خطأ تقديرى.. خطأ فى التقديرات.. وقد تمت دون استشارتى..

\* لو أنهم استشاروك فماذا يكون رأيك؟

— لم أكن أوافق على الاستقالة الجماعية..

\* ماذا كان البديل؟

— هناك بدائل ومنها أن يطرح الأمر للمناقشة العامة، حتى لا يتمكن من أن يعتم على الناس ويدعى أنها مؤامرة، ويبرر أن يضع الناس فى السجن. إشراك الجماهير.. أو القيادات فى العملية كان سوف يرغمه على الرضوخ لرأى الجماهير، أو القيادات، وهناك قيادات واعية جداً.

\* التنظيم الطليعى. وهو تنظيم ملتزم والمفروض أنه تربى تربية عقائدية.. بماذا تعلق انقسام أعضائه.. فريق مع أنور السادات وفريق ضده منذ بداية الأحداث؟

— ليس كل أعضاء التنظيم الطليعى كانوا على مستوى الصلابة فى المبادئ، وهناك كثيرون ليسوا فى المستوى دخلوا التنظيم الطليعى، ونحن نبنيه من موقع السلطة فإن العناصر السيئة لا تكون ظاهرة، بل بالعكس هؤلاء كانوا أكثر الناس حماساً للتنظيم الطليعى.. وقد تبين جزء من هؤلاء حقيقة عندما تغيرت الأمور.

\* إذا كان تقييمنا لأحداث مايو.. أنها انقلاب على ثورة يوليو.. ولم يجد هذا الانقلاب المقاومة اللازمة... فهل هذا يعنى أن ثورة يوليو لم تكن راسخة عند الناس أو أن التنظيم السياسى نفسه كان هشاً؟

— عندما تحدث عملية مثل هذه، وفيها تضليل، فإن الأمر يستغرق وقتا حتى يحس الناس بالموضوع.. لذلك أنا قلت أن أنور السادات لم يستطع أن يستمر في هروبه من المعركة أكثر من عامين، وبعد ذلك أرغم على خوض المعركة واضطر أن يحارب عام ١٩٧٣ رغم أنفه بضغط الجماهير.. ولو أنه ترك على هواه لم يكن قد حارب سنة ١٩٧٣، الذى أرغمه ضغط الناس فى الداخل.. لأنه لو لم يكن قد حارب لكان قد سقط جماهيريا.

\* بصراحة.. ألا ترجع المسئولية إلى خلل ما فى الاتحاد الاشتراكى وهو التنظيم السياسى الواحد الذى يضم الجماهير، ويعبئها من أجل الحفاظ على ثورة يوليو، وتطوير منجزاتها، ومكاسبها لصالح قوى الشعب العاملة.. وألا يدل ذلك على أن التنظيم نفسه كان هشا.. ولم يكن قويا.. ولا فعالا..

— لا.. القضية هى فى طبيعة الشعب المصرى الذى ينظر بجلال إلى الشرعية، وأنه ليس سهلا أن تقول لأى مواطن حتى لو كان منظما.. أن يثور على رئيسه لأن هناك شكاً فى نواياه، ولكن عندما يتضح سوء النوايا يثور، ويفور، وهذا وضع طبيعى فى مصر.. ولا أرى أنه غير طبيعى.

\* كنت أبنى الاتحاد الاشتراكى كتتنظيم لحماية الثورة، وحماية المبادئ الاشتراكية، فلما حدث انقضاؤ على الثورة وعلى المبادئ الاشتراكية لم يتحرك.

— لم يهجم على الثورة شخص من خارج الثورة، الذى هجم على الثورة واحد منها.. بل من أعضاء مجلس الثورة.

\* بمعاونة أعضاء فى التنظيم السياسى المفروض فيه أن يحمى الثورة؟

— بمعاونة بعض الأعضاء فقط، وهم الذين انقلب عليهم جماهير الاتحاد الاشتراكى بعد ذلك وأرغبتهم على الحرب.. أنا لا أستطيع أن ألوم الاتحاد الاشتراكى.. ولكننى ألوم التنظيمات السياسية التى قامت بعد ١٩٧٣ لأنها مكنت أنور السادات من أن يجهض نتائج حرب أكتوبر، ويجهض نتائج الثورة كلها بالانفتاح وغيره.. ولكن قبل ١٩٧٣ هل استطاع أنور السادات أن يعلن عن الانفتاح

وينفذه.. إنه لم يستطع.. التنظيمات التي كانت موجودة — حتى مع تغيير قياداتها — كانت تمنعه من ذلك.. وهذا في رأي عمل كبير أن يقف الاتحاد الاشتراكي وعمره ستان أمام رئيس الدولة بكل أجهزته دعائيا وسياسيا وعسكريا.. تقف في مواجهته، وترغمه على تغيير خط تفكيره.. أما بعد ذلك فقد انتهاز فرصة حرب ١٩٧٣، وسلم البلاد لأمريكا وإسرائيل وهذا موضوع آخر.

\* إذا أردنا أن نقيم ما حدث في مايو ١٩٧١ فماذا نقول؟

— انقلب على ثورة ٢٣ يوليو.. من داخل أعضاء مجلس الثورة بمعاونة الرجعية المصرية، والامبريالية العالمية.

\* في النهاية.. وفي مجال النقد الذاتي، ألا توجه نقدا إلى مجموعة مايو؟

— يمكن أن نوجه إليهم نقدا، نقول أنهم كان لابد أن يتخلصوا من أنور السادات أو لا ينتخبونه.. منذ البداية.. ولكن الوجود في صدور الناس تصعب معرفته.. فأنا لم أكن أعرف.. أو أتصور أن أنور السادات خائن لمبادئ بلده. يطمع في كرسى.. نعم.. يطمع أن يكون زعيما في يوم من الأيام.. نعم.. إنما أن يخون وطنه.. ويخون قضية وطنه. فهذا أمر لم أكن أتصوره أبدا.

\* بدراستنا لشخصية أنور السادات منذ البداية... وتاريخه.. وأنتم تعرفونه جيدا، فقد كان طوال حياته متآمرا، يفعل الشيء ونقيضه — كان مع الألمان.. وكان في تنظيم الملك، وفي تنظيم الضباط الأحرار المعادي للملك.. على امتداد مسيرة حياته، فإنه مقامر.. حتى عندما تقرأ ما كتبه هو من مذكرات فإنه يعترف بذلك بشكل أو بآخر.

— لم أكن أحاسب أنور السادات على ما فعله في شبابه، لأنه مهما كانت الصورة مهزوزة بالنسبة له إلا أنه كان يمكن تفسيرها أنه يريد أن يفعل أي شيء لبلده.. أخطأ في التقدير وهو في سن الشباب مثلا.. أو دخل الحرس الحديدي خطأ ليعطى معلومات.

كانت هذه أمورا لا يؤاخذ عليها إنما أقيمه في تصرفاته. بعد ذلك.. بعد الثورة لم يكن أنور السادات يظهر أى نوع من التراخى فى المعركة الوطنية.. ولا المعركة الاشتراكية بل بالعكس كان مؤيدا على طول الخط.. ثم يتضح بعد ذلك أنه فى سريرة نفسه كان يضمّر شيئا إلى أن تحين الفرصة، ذلك لا يمكن لأحد معرفته أبدا.. وأيضا لم يكن يتصوره أحد أبدا.

كنت أتصور أن يخون الصداقة.. أو النضال المشترك.. أو زملاءه.. إلى هذا الحد يمكن تصوره... أما أن يخون بلده فلم نكن نتصور ذلك أبدا.

وفى النهاية فإنه هو أيضا دفع الثمن، صحيح أن البلد يدفع الثمن وتدفعه الأجيال الحالية، ولكنه درس من دروس تاريخ الشعب المصرى.. وهكذا التاريخ.



8

---

وثائق



الوثيقة التالية هي أقوال السيد على صبرى أمام نيابة أمن الدولة العليا ثم أمام المدعى الاشتراكى ويشرح فيها قضية انقلاب مايو ١٩٧١ منذ بدايتها ونص أقواله فى التحقيقات.

فى محضر تفتيش منزل السيد على صبرى الذى قام به الأستاذ صفوت عباس وكيل نيابة أمن الدولة وسكرتارية محمد حسين عثمان مسجل فى المحضر أنه وجد فى منزله أوراقا منها استقالة على صبرى:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد/ عبد المحسن أبو النور الأمين العام للاتحاد الاشتراكى العربى.

تحية طيبة وبعد: تعلمون سيادتكم أنه فى جلسة اللجنة المركزية التى انعقدت بتاريخ ٢٥ أبريل ١٩٧١ والتى كان يُبحث فيها مشروع اتحاد الجمهوريات العربية المتحدة، أنى عرضت وجهة نظرى أمام اللجنة فى هذا المشروع والتى سبق أن عرضتها أثناء مناقشة نفس الموضوع فى اجتماع اللجنة التنفيذية العليا بتاريخ ٢١ أبريل ١٩٧١، وقد عرضت وجهة نظرى فى الاجتماعين بأسلوب موضوعى بناءً، متوخيا المصلحة العامة لأمتنا ولوطننا كما أراها ..

كما تعلمون سيادتكم من النقاش الذى دار فى اللجنة المركزية ومن النتيجة التى وصلت إليها أننى كنت على حق فى تحفظاتى بالنسبة للمشروع الذى طرح أمام اللجنة بدليل أن رئيس الجمهورية نفسه وافق وعرض على اللجنة تعديل المشروع بما يتمشى مع وجهة نظرى.

ووافقت اللجنة على المشروع المعدل الذى وضعته لجنة خاصة من بين أعضاء اللجنة المركزية، ووافقت أنا عليه أيضا بعد التعديلات التى أدخلتها اللجنة.

وفى يوم أول مايو فى أثناء إلقاء رئيس الجمهورية خطاب احتفال عيد العمال أشار فى آخر خطابه إلى ضرورة تحديد مسئولية السلطة وقال ما معناه أن هناك مراكز قوى لا بد من تصفيتها.. وفى اليوم التالى ٢ مايو أصدر رئيس الجمهورية قرارا بإقالته من منصبى كنائب رئيس الجمهورية.

أستخلص من هذا أن كل من يريد أن يبدى رأيه بصراحة تستهدف مصلحة الوطن ويتعارض رأيه مع وجهة نظر رئيس الجمهورية، يناله العقاب.

لذلك فإننى أرى - والوضع على ما هو عليه وعلى ما سارت عليه الأمور - أن الأمر يستوجب أن أتقدم باستقالتي من عضوية اللجنة التنفيذية العليا، أقدمها إلى اللجنة المركزية التى انتخبته فى هذا المنصب. رجاء عرض استقالتي هذه على اللجنة المركزية لتنظر فيها بما تراه،

ولانى أرجو أن تعملوا على عقد اللجنة المركزية فوراً كما أرجو أن توزعوا خطابى هذا إليكم على جميع الأعضاء.

وتفضلوا بقبول فائق احترامى

على صبرى

عضو اللجنة التنفيذية العليا

وسجل وكيل النيابة فى محضره بالنص:

وقد ذيلت بما يفيد أنه قد تم إرسال صورة من هذه الاستقالة للسادة أعضاء اللجنة التنفيذية العليا محمود فوزى والدكتور كمال رمزى ستينو والدكتور محمد لبيب شقير وضياء الدين داود وشعراوى محمد جمعة بصفته أمين اللجنة الدائمة لشئون التنظيم.

□□

وقال المحضر «وقد عثرنا على صورة هذه الاستقالة بالدرج الأيسر العلوى بمكتب السيد/ على صبرى وكذلك كشف محرر بخط اليد بالمداد الأحمر الجاف والأزرق السائل على أحد نماذج رئاسة الجمهورية يتضمن ٥٣ اسماً بيانها كالاتى:

السادة على صبرى - شعراوى جمعة - فتحى الديب - أنور سلامة - على سيد على - كمال الحناوى - أحمد شبيب - درويش محمد درويش - فتحى فودة - مجدى حراز - عبد اللطيف بلطية - أحمد فهم - أحمد سليم رضوان - السيدات/ همت مصطفى - سميرة الكيلانى - مفيدة عبد الرحمن - نوال عامر -

السادة/ عبد الفتاح أبو الفضل - عبد العاطى نافع - فاروق غلاب - أحمد فؤاد - محمد حسنين هيكى - ثروت عكاشة - مجدى حسنين - عاطف عبده سعد - أحمد كامل - خالد محيى الدين - عبد العزيز مصطفى مرسى - عبد الباقي عبد العزيز محمد - محمد أحمد عبد الفتاح - محيى الدين عبد اللطيف - د. محمد النبوى المهندس - د. إبراهيم الشريف - د. محمد الخفيف - أحمد بهاء الدين - يحيى إسماعيل طه - شوقى عبد الناصر - حسنى الحديدى - د. خليل حسن خليل - د. حسين كامل بهاء الدين - عزب أحمد عطا الله - محمد عروق - أمين عز الدين - د. أحمد غنيم محمد - لطفى الخولى - صلاح جاهين - محمد المصرى - د. محمد حسنى عباس (جامعة القاهرة) - د. فتحية سليمان - عبد المجيد فريد - سامى شرف - محمود عبد السلام - محمد أبو نصير.

وقال وكيل النيابة ( وقد عثرنا على هذا الكشف فى الدرج الأيمن السفلى من مكتب السيد

/ على صبرى).

نيابة أمن الدولة العليا



9

---

محضر تحقيق



فتح المحضر يوم الأربعاء ١٦ / ٦ / ١٩٧١ الساعة ١١,٥ ص بمبنى مجلس قيادة الثورة، نحن صلاح نصار رئيس النيابة ومصطفى العسال سكرتير التحقيقات لإثبات أنه بناء على تحديدنا اليوم لسؤال على صبرى وقد حضر فدعونه وسألناه بالآتى فقال:

اسمى على بليغ صبرى سن ٥١ نائب رئيس الجمهورية السابق مولود بالقاهرة ومقيم بشارع نهرو بمصر الجديدة.

س: ماقولك فيما هو منسوب إليك ؟

ج: بعد وفاة الرئيس فى سبتمبر سنة ١٩٧٠ وطبعاً دى كانت صدمة خلت الواحد يفكر كثيراً وكنت وقتها عضو اللجنة التنفيذية ومساعد رئيس الجمهورية لشئون الدفاع الجوى والقوات الجوية - وكان ارتباطى بالزعيم الراحل علاقة مبادئ فضلاً عن العلاقة الشخصية وارتبطت بسيادته من يوم ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ ارتباطاً مباشراً وكنت من الضباط الأحرار قبل كده ولم يكن لى اتصال بسيادته ولم ألتق به إلا ليلة ٢٣ يوليو ومن يومها بدأت العمل معه واستمررت فى مواقع مختلفة من العمل السياسى إبان قيادة سيادته للثورة حتى وفاته وبعد الوفاة فكرت نظراً لهذا الارتباط الشخصى إن كنت أستطيع الاستمرار فى العمل أم لا وهل أتركه أو أستمر، وكان السبب فى تفكيرى فى تركه أنه كان صعباً على الواحد، يشتغل ٢٠ سنة مع قائد معين ويفقده فجأة ثم يشتغل مع آخر.

والحقيقة لم أفكر فى تولى القيادة لعدة أسباب هى أن الرئيس جمال كان اختار السيد/ أنور السادات نائباً لرئيس الجمهورية، وأنا ملتزم بخط جمال عبد الناصر يمكن بعد وفاته أكثر من حال حياته.

والسبب الآخر أن فى هذه الظروف الصعبة اللى بتجتازها البلد.. الوحدة فى القيادة أهم حاجة فى هذه الفترة وإن أى انقسام يمكن يؤدى بالبلد إلى كارثة ومكانش فيه ملامح انقسام وقتها إنما كان المفروض وقتها أننا نتماسك كمجموعة فى القيادة.

ولما فكرت فى ترك العمل السياسى وقعدت أفكر أربعة أيام وانتهيت إلى أنى سأكون متخلياً عن الواجب بعد وفاة الرئيس، ولم يشاركنى أحد فى هذا التفكير الشخصى، وفى هذه الأيام القليلة التى تلت وفاة الرئيس تقابلت مع السيد / أنور السادات بصفته رئيس الجمهورية بالنيابة.. وقلت له: أنا فى الخدمة وإذا أردتنى سأكون بجوارك وإذا لم تردنى فأنت حر.. وكان كل اللى بيننا صداقة وعلاقة قوية وأنا قصدت من هذا أن أترك له الاختيار كقائد جديد فى اختيار معاونيه، ثم حدث بعد ذلك بيضعة أيام ولا أذكر التاريخ كنا راكبين العربى سوا فالسيد أنور السادات قال أن السيد حسين الشافعى طلب منى أن يكون رئيس وزارة ويبقى ثانى رجل

فى الدولة وضرب مثلا بأن كوسيجين ثانى رجل فى روسيا هو رئيس الوزارة، وكان الرئيس يقول أن المسائل يجب أن تتم بيتنا بالتكاتف ودون نظر لمنصب معينة، فأنا قلت له أن الرجولة تقضى أن الواحد ما بيطلبش أى مطلب شخصى، وكان فى هذا الوقت من المقرر من كل مجموعة الثورة الحاكمة أن يتولى السيد/ أنور السادات رئاسة الجمهورية خلفا للزعيم الراحل . وأنا أكملت حديثى مع السيد أنور وقلت له أنا عن نفسى لا أطلب أى منصب ولك حرية الاختيار تضعنى فى أى منصب تراه .

— فقال أنا حاعمل اثنين نواب رئيس جمهورية السيد حسين الشافعى وأنا، ثم تشكلت الدولة وأخذت وضعها الدستورى باجتماع اللجنة التنفيذية العليا، وموافقتها بالإجماع على ترشيح السيد أنور السادات رئيسا للجمهورية، ولم تكن هناك مناورات خلفية فيما أعلم بل بالعكس كان فيه اتفاق كامل، والمناقشة الوحيدة اللى حصلت فى اللجنة التنفيذية كانت بخصوص استقالة الدكتور محمود فوزى من اللجنة لكبر سنه كما قال، وقد رفضناها جميعا وأقنعناه بالاستمرار فى العمل واستكملت الخطوات الدستورية للدولة.

وبعد تشكيل الوزارة صدر قرار بتعيينى أنا والسيد حسين الشافعى نائين لرئيس الجمهورية ثم قرار مجدد لأكون مساعد رئيس الجمهورية للدفاع الجوى والقوات الجوية.

وسارت الأمور إلى أن عقدت اللجنة التنفيذية العليا اجتماعا بها بعد أربعين الرئيس جمال بكام يوم يعنى فى أوائل شهر نوفمبر سنة ١٩٧٠ .

وأثير فى هذا الاجتماع عدة موضوعات :

الأول: كان طريقة سير العمل وأوضح فيه الرئيس أنور السادات أن اللجنة التنفيذية العليا ستنظر فى جميع الأمور التى تهم الدولة وأن كل شىء سيبحث أمامها.

وثانيا: موضوع لجنة التراث وقال سيادته أنه سيشكل لجنة برئاسته وستطرح جميع الموضوعات الخاصة بلجنة التراث على اللجنة التنفيذية يعنى لجنة التراث لن تنفرد بالعمل.

أما الموضوع الثالث فكان عن مقال نشره محمد حسنين هيكل فى الجمعة السابقة على هذا الاجتماع رأى فيه بعض أعضاء اللجنة التنفيذية العليا أن به مساسا بالسيد الزعيم الراحل.. وكان اللى محلل المقال الدكتور ليبب شقير، واستدعى هيكل لمناقشته فى ذلك أمام اللجنة، وكان رده أنه لم يكن يقصد المساس بالسيد الرئيس وأنه أخلص واحد لسيادته وأن سيادته كلفه أن يكتب التاريخ واستشهد بأنه قال هذا الكلام أمام السيد أنور السادات والسيد حسين الشافعى



وأنا — فأنا نفيت هذا وكذا السيد حسين الشافعي والسيد أنور السادات قال الكلمة دي قيلت واحنا فى موسكو.

وكان ردى على هذا أن تاريخ جمال لا يستطيع أن يكتبه شخص واحد ومع احترامى لكل المعلومات التى يحملها هيكل، فكل واحد من المجتمعين عنده معلومات كثيرة وأنا عن نفسى أقول أننى لا أدعى العلم بكل شىء وإنما أعرف من المعلومات، ما لا يعرفه الآخرون، فأكد السيد أنور بأن كل ما تنظره لجنة التراث ستنظره اللجنة التنفيذية وانصرف هيكل، ثم اجتمعت اللجنة المركزية وأثير هذا الموضوع من أحد الأعضاء ولاأذكره، رد السيد أنور السادات بأن هذا الموضوع مثار أمام اللجنة التنفيذية العليا وقفل باب المناقشة — وده كان آخر اجتماع عقدته اللجنة التنفيذية العليا ولم تعقد إلا فى أبريل لبحث موضوع الاتحاد الثلاثى العربى - ورغم أن السيد أنور السادات قال أن اللجنة ستجتمع كل أسبوعين - كما قال فى اجتماع اللجنة المركزية الذى تلى هذا الاجتماع أن اللجنة ستجتمع مرة كل شهر - وصحيح اجتمعت اللجنة التنفيذية العليا بعد كده لكنه اجتماع مشترك مع مجلس الدفاع فى مارس علشان إلغاء وقف إطلاق النار، وكان جدول الأعمال قاصرا على هذا الموضوع فقط.

وفى أوائل ديسمبر تشكل مجلس الدفاع وأصبحت عضوا فيه، وكان مقررا أن أذهب للاتحاد السوفيتى فى خلال ديسمبر على رأس وفد لبحث موضوعات عسكرية وسياسية واقتصادية وسبق هذه الزيارة زيارة قام بها أحد أعضاء اللجنة المركزية للاتحاد السوفيتى وهو سكرتير لجنة العلاقات الخارجية واسمه بوناماريوف، وكان الواضح أنه جاى يستكشف قبل زيارتى وعمل له برنامج بواسطة أمانة الاتحاد الاشتراكى ورأى السيد أنور السادات تكريما له أنه يعمل له عشاء خاص بمنزله وحضر هذا العشاء أنا وضياء داود كمرافق لبوناماريوف وسامى شرف وشعراوى جمعة والفريق فوزى من الجانب المصرى، والجانب السوفيتى كان بوناماريوف والسفير السوفيتى أو القائم بأعماله.

وكان الحديث شاملا عن الأمور السياسية فى البلد والأوضاع فيها وفوجئت بالسيد أنور بيقول لبوناماريوف أحب أبلغك عشان تكونوا على علم أنه فى يوم ١٥ يناير فى احتفالات السد سنعلن عن قيام دولة الاتحاد بيننا وسوريا وليبيا والسودان وياقول فوجئت لأنه ماكتتش أعرف شىء وإن واحد أجنبى يعرف بالتاريخ والقرار قبل إحاطتى أنا به بصفتى عضو اللجنة التنفيذية العليا ونائب رئيس الجمهورية — ولكنى لم أعلق بشىء فى هذا اليوم وبعدها بأيام معدودة — وكنت على وشك السفر للاتحاد السوفيتى قابلت السيد أنور فى منزله فى الجزيرة لأخذ التعليمات بالنسبة للرحلة وفتحت موضوع الاتحاد وتناقشنا فى هذا الموضوع مدة طويلة

جدا أخذت النهار، حللت له وجهة نظري بالنسبة لهذا الاتحاد فاقنتع برأى، وكنا وحدنا احنا الاثنين وقال أنه صرف النظر عن هذا الموضوع بل كلفنى أن أبلغ أثناء رحلتى لروسيا أعضاء المكتب السياسى هناك بأنه صرف النظر عن هذا الموضوع وفعلا بلغتهم بذلك وماحصلش حاجة فى هذا الموضوع إلى أن وجدت نفسى راكب طائرة ورايح بنغازى لإعلان قيام دولة الاتحاد، وهناك أبديت رأى صراحة للسيد الرئيس وقلت ثلاث مرات أنا غير موافق على هذا الاتحاد، وطلبت منه أن نتناقش فى هذا الموضوع ولم يتم هذا:

وحصل فعلا الأحداث اللى ذكرتها تفصيلا فى اللجنة التنفيذية العليا واللجنة المركزية وهى أحداث حقيقية لم ينف السيد/ أنور السادات منها شيئا، وكل ماذكرته أمام اللجنة التنفيذية المركزية والمثبت بمحاضر جلساتها هو الوقائع التى حدثت مجردة ولم أذكر أى انطباع شخصى أو تعليق أو رأى لى زى ماقلت أيضا. وحصل اجتماع اللجنة التنفيذية العليا يوم الأربعاء ٢١/٤/١٩٧١ وعرضت فيها وجهة نظرى وصمم السيد أنور السادات على أخذ الأصوات على الموضوع كما هو بحذافيره لأن بعض الأعضاء اقترحوا البحث عن حل يوفق بين وجهات النظر، واللى طلب كده لبيب شقير وشعراوى جمعة فيما أذكر، والدكتور فوزى اقترح عقد اجتماع بعد يومين للجنة التنفيذية وقال نعمل اجتماع ولانخرج منه إلا برأى واحد حتى لانذهب للجنة المركزية والرأى منقسم .. فالسيد أنور قال سأفكر فى الموضوع وأبلغكم خير.. وكان قبل كلام الدكتور فوزى طلب التصويت فصوت اثنين معاه والباقى كان ضد المشروع، والسيد أنور طلب رأى شعراوى فقال أنا مليس صوت.. فالسيد أنور قال أنا عاوز تحديد موافق، شعراوى رفض المشروع وفوجئت بعد كده بإعلان الدعوة لاجتماع اللجنة المركزية يوم ٢٥/٤.

وعقدت اللجنة وكررت فيها نفس الاعتراضات اللى قلتها أمام اللجنة التنفيذية العليا وأذكر أنه قبل اللجنة وكان يوم أحد اتصلت يوم السبت بشعراوى جمعة ولم أتصل بأحد يومى الخميس والجمعة من أعضاء اللجنة التنفيذية إنما كلمت شعراوى يوم السبت وقلت له الموقف حايبكون ازاي فى اللجنة المركزية وحانظهر منقسمين والا إيه.

وقلت له أنا مفيش أمانى خيار إلا أنى أكرر الكلام اللى قلناه أمام اللجنة التنفيذية العليا وأضع الحقائق أمام اللجنة المركزية فقال لى أنه حاول أن يقنع السيد أنور بتأجيل انعقاد اللجنة المركزية فرفض وأذكر أيضا أنه قال لى أنه لو اتخذت اللجنة المركزية قرارا بتأجيل بحث الموضوع حيكون موقفك إيه؟ قلت له فى هذه الحالة مش حاتكلم ومحصلش اتصال بأحد آخر من أعضاء اللجنة التنفيذية العليا أو أعضاء اللجنة المركزية حتى يوم انعقاد الأخيرة الموافق ٢٥/٤، وفى الصالون قبل الاجتماع كان موجود أعضاء اللجنة التنفيذية وكان قاعد جنبى عبد المحسن

أبو النور وقال لى أنه لو اللجنة اتخذت قرارا بتأجيل الموضوع حيكون موقفك إيه؟ فقلت له: يبقى مش حاتكلم. إنما مقالش لى إنهم عاملين ترتيب معين ولا إزاي حيتخذ هذا القرار.. وكان الصالون مليون فلم يتكلم فى هذا الموضوع كثير وكان معى نوتة كاتب فيها النقط التى سأحدث فيها ومكانش الكلام كله مكتوب كموضوع.

ولم أعرض ماكنت أنوى ذكره على أحد، وكل ماقلته هو ما ذكر فى محضر الجلسة. وبدأت الكلام فى الجلسة بأنى أعارض المشروع أسلوبا وموضوعا، واستطردت فى الكلام على ماورد بمحضر الجلسة.

وحصل فى الصالون أن السيد أنور السادات حضر قبل الاجتماع قال أنه يريد أن ينهى الموضوع اليوم فى اللجنة المركزية ولا بد من اتخاذ قرار، وأن كل واحد يتكلم بصراحة، وعندئذ قررت أن أتكلم حيث كان من الواضح بعد كلامه أنه لن يوافق على التأجيل، وكذلك كان واضح أنه كان يريد منا أن نتكلم بصراحة، وبطبيعة الحال هو يعلم رأى وما سأقوله، وفى الجلسة بدأ السيد أنور ببيان عن الأحداث ثم طلبت الكلمة وسيادته قال ممكن تخلى اللجنة تتناقش أولا ثم نستمع لكلامك، وقال للجنة — خصوصا أن السيد على صبرى معارض زى ماقلت لكم فى كلامى — فاللجنة طلبت أن أتكلم فأعطيت الكلمة. وكان مجموعة من الأعضاء قالوا عاوزين نسمع كلامه وكان واضح أنهم غالبية ولم يؤخذ رأى وبدأت أتكلم.. وبدأت فى ذكر الأحداث كما هو وارد فى المحضر، وبعد فترة رفع ايده الدكتور درويش وقال «نقطة نظام» وبعض الأعضاء اعترض على مقاطعتى، فالسيد أنور قال مادام فيه نقطة نظام يبقى يتكلم حسب اللائحة، فالدكتور درويش قال السيد على صبرى مايتكلمش فى الموضوع واحنا لازم نلتزم بجدول الأعمال، وهو مشروع الاتحاد.. وهنا أيد السيد أنور السادات كلام الدكتور درويش وقال أن ده مش أسلوب المناقشة وسأل اللجنة هل نتكلم فى المشروع كما هو أم نستمع إلى أى كلام فقال بعض الأعضاء نستمع لأى كلام، وعندئذ قلت له أكمل وإلا ماأكملش. فقال أنا لا أسمح بأن تحكى كل هذه الأحداث ودى حاجات بتحصل فى كل الاجتماعات.. القذافى قال والا فلان قال وأنا قلت بنختلف فى أشياء كثيرة وإنما المهم النتيجة وكان منفعلا.. فأنا قلت أن هذه الأحداث هى اللى حتوصلنا للنتيجة ولذلك إرضاء لضميرى وللتاريخ لا بد أن أتكلم وأقول كل شىء.

فأخذ الأصوات وعلى ماشفت ثلاثة بس اللى كان رأيهم أنى لا أتكلم، ومن هنا قال تفضل كمل فكملت واستمرت كلمتى حوالى ساعة ونص.

وبعدين اتكلم الدكتور أبو زيد وقال أنا شايف أن الخلاف بين السيد الرئيس والسيد على صبرى خلاف أساسه، أنهم بيتكلموا فى موضوعين مختلفين، السيد على صبرى بيعارض لأنه



مشروع إقامة دولة اتحاد فى حين أنه من كلام السيد أنور السادات فهمنا أن ده مشروع تعاقد أو تعاهد.. ومن هنا الخلاف فإذا غيرنا بعض المواد اللى فى المشروع بحيث تتمشى مع فكرة الرئيس أنور السادات لتصبح الاتفاقية اتفاقية تعاهدية لزال الخلاف.

فأنا قلت أنا موافق، وهنا رفعت الجلسة للاستراحة وقعدنا فى مكتب الأمين العام للاتحاد السيد عبد المحسن أبو النور وكان موجود أعضاء اللجنة التنفيذية وسامى شرف ومحمود رياض وهيكى والسيد أنور السادات واتكلمنا فى فكرة التعديل اللى اقترحها أبو زيد وأنا لم أشارك فى هذه المناقشة التى انتهت بتشكيل لجنة لتلقى الاقتراحات وبحث التعديل.

وعقدت الجلسة للمرة الثانية والسيد أنور السادات أعلن القرار وأذكر أن فريد عبد الكريم أحد أعضاء اللجنة رفع ايده وقال التعديل مش شكلى ده جوهرى.

وهنا رفع شعراوى إيده وقال نقطة نظام وقال احنا خلاص أخذنا قرار وقفلت المناقشة ورفعت الجلسة على ذلك وبعدين عقدت الجلسة الثانية وعرفت بتاريخ انعقادها قبلها بيوم، وخلال هذه الفترة لم أتصل بأحد فى شأن هذا الموضوع وكنت أروح مكتبى وعملى العادى.. واتصلت مرة واحدة بعبد المحسن أبو النور وطلبت فى التليفون وطلعت النمرة غلط ورد على هيكى واتكلمنا شوية كلام عادى ..

وبعدين طلبت عبد المحسن فلم أجده فى مكتبه ثم طلبته فى اليوم التالى لأطلب منه التعديلات التى أدخلت على المشروع بصفته رئيس اللجنة اللى شكلت وبعثها لى.

واجتمعت اللجنة المركزية فى الاجتماع الثانى وتلا عبد المحسن المشروع بعد تعديله وجرت مناقشة بسيطة وأخذت الأصوات فوافقت اللجنة كلها بالإجماع وأنا مش بينهم على المشروع وأنا وافقت رغم أن التعديلات فى رأى ليست كافية وإن كانت بعض الضمانات التى أدخلت على المشروع رأيت أن بوجودها ما يكفى إذا قارنا ذلك بالنتائج التى تترتب على الانقسام فى الجبهة الداخلية.

يعنى أنا اخترت أخف الضررين وبعد كده حصل احتفال عيد العمال فى حلوان وأنا دعيت ورحت، وفى آخر خطاب الرئيس قال مامعناه أنه مش حايسمح لفرد أو مجموعة تفرض وصايتها على الناس وإنه مش حايسمح بوجود مراكز قوى، وفهمت أنه بيقتصدنى أنا من كلمة فرد، وفهمت من كلمة مجموعة أنهم أعضاء اللجنة المركزية اللى أيدونى، ورحت وقعدت فى البيت وتانى يوم وكان يوم ٥ / ٢. بعد الظهر كلمنى سامى شرف تليفونيا وقال أنه صدر قرار إقالتك من منصب نائب رئيس الجمهورية.



وصدر القرار بعد كده فى الجرائد وسامى قال لى أنه بقى له يومين بيحاول معاه للعدول عن هذا القرار ولكنه مقدرش.

وتانى يوم وهو يوم ٣/٥ كتبت استقالتى من اللجنة التنفيذية، وأرسلتها للأمين العام عبد المحسن أبو النور وكانت مسببة وقلت فيها ما معناه أنى أبديت رأى بموضوعية فى موضوع الاتحاد وأن اللجنة المركزية والسيد أنور السادات وافقوا على المشروع نتيجة التعديلات اللى أدخلت ونتيجة لهذه المناقشة، وأنى بأعرض استقالتى من اللجنة التنفيذية العليا على اللجنة المركزية.

وطالبت بعقد اللجنة المركزية للنظر فى الاستقالة وأنا كنت انقطعت عن عملى فى الطيران بعد عودتى من بنغازى حتى لاتؤول اتصالاتى مع الضباط وحتى لا أتحدث مع أحد من القوات المسلحة فى آرائى ولا فى الشئون السياسية وقصرت اتصالاتى بعد ذلك على البيت والنادى وبعض الزيارات العائلية إلى أن كان يوم الخميس ١٣/٥/١٩٧١ سمعت من الإذاعة فى نشرة الساعة الثامنة والنصف وكنت فى بيتى وقتها وماكنش معى سوى عائلتى سمعت أن شعراوى قبلت استقالته وعين ممدوح سالم وزيراً للداخلية، فطلبت شعراوى فى بيته حوالى الساعة ٩م وردت السيدة زوجته وكلمته وقلت له إيه الحكاية فقال إن سامى بلغه أن السيد أنور السادات قال له إنه بيحمى أعضاء الاتحاد الاشتراكى من تصرفاتهم وعشان كده قرر شيله وعين ممدوح سالم وكان واضح إنه متضايق، فأنا قلت له كلمتين مجاملة وقلت معلش ماتزعلش وانتهم المكاملة.

وفى نشرة الساعة ١١م سمعت من الإذاعة قائمة استقالات الوزراء اللى استقالوا ومنهم محمد فائق فطلبت فى البيت لقيته مش موجود ولا فى المكتب لقيته، لغاية ما اتصلت به حوالى ١٢م فى البيت.. وقلت له إيه اللى حصل فقال لى أنا وسامى وفوزى وحلمى السعيد وسعد زايد قدمنا استقالاتنا.. قلت له هل قدمتموها من أنفسكم والا بطلب من رئيس الجمهورية، فقال لا من نفسنا - وكان الوقت متأخراً وما أخذش الحديث أكثر من دقائق - وأنا كلمت فائق على أساس أنه وزير الإعلام وقلت جازب عنده معلومات، ونمت والصبح حوالى الساعة ٧,٣٠ صباحاً الجمعة ١٤/٥/١٩٧١ صبحانى ابنى وقال لى فيه حرس جمهورى حول البيت وعلمت من الضابط أنى محددة إقامتى فى البيت وقطعت الحرارة من التليفون من هذا التاريخ ويوم الأحد ١٦ مايو سنة ١٩٧١ نقلت لسجن أبى زعبل وماحدث سألنى ولم يحصل معى أى شىء غير عادى أو أى مساس بشخصى بل بالعكس فالمعاملة طبيعية وممتازة إلى أن استدعيت اليوم للتحقيق أمام النيابة. وأنا استمعت لبيان السيد رئيس الجمهورية يوم الجمعة فى البيت ووجه لى فيه ثلاثة اتهامات مباشرة واتهاما غير مباشر:

الالتهام الأول أنه قال أنى استعملت معاه أسلوب غير شريف فى حين أنا لم أستعمل غير حقى وأبديت وجهة نظرى أمام اللجنتين التنفيذية والمركزية ومش شايف أن هذا عمل غير شريف ولو كنت أقصد أعمل عمل غير شريف كنت وافقته فى بتغازى وجيت هنا قلت كلام تانى.. والالتهام الثانى أنى أخرجته فى حين أنا لم أذكر إلا الوقائع المجردة وهو لم يعترض على أى واقعة منها.. والالتهام الثالث أنى جرحت بعض الوفود المشتركة فى المباحثات وهنا أيضا أذكر أنى لم أذكر غير الحقائق وإذا كان هناك تجريح فأنا غير مسئول عنه.. والالتهام الرابع أنه بعد تعديلات طفيفة فى المشروع الأول وافقت اللجنة بالإجماع، مما يدل على أن هناك مناورة سياسية والواقع أن التعديل الذى أدخل على المشروع كان تعديلا جوهريا فى رأى وأنا لا علم لى بشىء عن المؤامرة ولم أشارك فى أى شىء ضد نظام الحكم القائم ولا ضد رئيس الجمهورية.

س: ألدك أقوال أخرى؟

ج: لا.

تمت أقواله ووقع.

رئيس النيابة

إمضاء

وأقفل المحضر على ذلك عقب إثبات ماتقدم حيث كانت الساعة ٢٠، ٢٠م..،

رئيس النيابة

10

---

محضر آخر





فتح المحضر يوم ١٧/٦/١٩٧١ الساعة ١٠، ١٠م بمبنى مجلس قيادة الثورة بالهيئة السابقة. لإثبات أننا واصلنا التحقيق - فدعونا المتهم وسألناه بالآتي قال:

اسمى على بليغ صبرى (سابق سؤالي)

س: ألم يجبر تفكير بينك وبين أحد بعد وفاة الزعيم جمال عبد الناصر بشأن اختيار خليفة؟

ج: محصلش مناقشة إنما كان رأى العام فى القيادة السياسية يتجه إلى السيد أنور السادات على أساس أنه نائب رئيس الجمهورية اللى اختاره جمال إبان حياته وأن رأى كان أننا نتجمع لسد الفراغ بعد وفاة الرئيس.

وكان طبعيا أن يكون السيد أنور السادات رئيسا للجمهورية وماكنش فيه مناقشة على أسلوب الحكم إلا بما أثاره السيد أنور نفسه وقال أنه لا يستطيع الحكم بمفرده وقال الكلام ده فى بيان ألقاه وقال فى اللجنة التنفيذية أن كل الأمور الهامة ستعرض على اللجنة، وكان من رأى السيد أنور وقتها أنه يستمر رئيسا للجمهورية بالنيابة لحين انتهاء فترة رئاسة الرئيس جمال - وبعدين طلع فى الأهرام فى برواز نعى السيد زكريا محيى الدين للرئيس جمال وسمعنا بعد كده أن التلفزيون ركز على زكريا، وكان وزير الإعلام وقتها حسنين هيكل، وبعدين تناقشنا فى الموضوع أنا والسيد أنور السادات وفوزى وشعراوى جمعة وسامى شرف فى قصر الطاهرة فيما أذكر وقررنا حسم الموقف ووضع الدولة فى الإطار الدستورى الصحيح، وترشيح السيد أنور السادات رئيسا للجمهورية وإجراء الانتخابات وأذكر أيضا أنه فى اللجنة التنفيذية استدعى السيد حسنين هيكل وسئل عن موضوع نشر النعى من السيد زكريا وتركيز عدسات التلفزيون عليه (فأنكر أن له يدا) ونفى أن له قصدا فى هذا أو أن له علما بذلك وقال أنه يرى أن يكون السيد أنور رئيسا للجمهورية فكان الإجماع فى القيادة السياسية أنه يكون رئيسا للجمهورية وهو فى رأى فعلا أصلح واحد يقود البلد فى هذه الفترة بعد جمال وده رأى الحقيقى.

س: ألا تعرف أن شعراوى جمعة وسامى شرف ومحمد فوزى وأمين هويدى ومحمد فائق كانوا يجتمعون فى تلك الفترة يوميا لمناقشة المسائل السياسية الداخلية والخارجية لتوجيهها؟

ج: أنا معنديش معلومات عن هذا.

س: قرر أحمد كامل أنه علم بصفته ومن سامى شرف شخصا بعد وفاة الرئيس جمال أن هؤلاء الخمسة كانوا يجتمعون يوميا من قبل الوفاة لتخطيط تقديرات الموقف الداخلى وأنهم يجتمعون فى صورة منظمة.

ج: أنا ليس لدى معلومات عن ذلك وما سمعتش من أحد منهم هذا الكلام.

س: كما قرر أحمد كامل بالتحقيقات أن هؤلاء الخمسة كانوا يستشعرون بأنهم أصحاب القوة فى السلطة وكانوا يرون أن يشاركوا السيد رئيس الجمهورية فى اختصاصاته وأنهم بتأييدهم لسيادته فى الترشيح قصدوا تمكينهم من السلطة فى البلاد.

ج: أنا معرفش شىء عن هذا الموضوع الحقيقة، إنما طبعى أن الحرية والداخلية والإعلام هم أقوى مراكز فى الدولة، وحصل أن مرة كلمت سامى فى شأن تعيين أحمد كامل مدير مخابرات بدون أخذ رأى شخصيا فيه وهو اشتغل معى فترة فى الاتحاد الاشتراكي وباعتقد أن كفاءته الشخصية لاتؤهله للعمل كمدير للمخابرات وقلت لسامى على أى أساس اخترتوه فقال لى ده شخص مضمون.

س: وهل فهمت أن هذا الضمان لذاته؟

ج: الحقيقة لما رد علىّ هذا الرد اعتقدت أنه يقصد مضمون للنظام واحتمال طبعاً أنه يكون مضمون له، إنما أنا شخصيا مقدرش أقطع برأى فى هذا وأعلم أن علاقة سامى به كويسة، وكان يشتغل معاه.

س: وما علاقة كل من سامى شرف وشعراوى جمعة ومحمد فوزى وأمين هويدى ومحمد فائق ببعضهم فيما تعلم؟

ج: أنا أعرف أنهم أصدقاء وعلاقتهم ببعض قوية، وإنما أعرف أنهم كانوا دائمي الاتصال ببعض وعلى صلة بالسيد أنور السادات إنما محدش منهم كلمنى مباشرة فى سلطاته أو علاقتهم بالسيد أنور.

س: وعلى أى أساس فكرت فى التخلي عن موقعك بعد وفاة الزعيم الراحل؟

ج: الحقيقة أنا شخصيا لو خیرت ما عملت فى العمل السياسى لأن طبيعتى لاتتفق معه وإنما طبيعتى تتفق والعمل فى السلاح الجوى لكن ظروف الثورة وتطوراتها قربتنى لأقرب موقع من الرئيس جمال عبد الناصر وعملت معه وحييته كشخص مش بس كزعيم وكصاحب مبدأ وآمنت بالمبادئ التى نادى بها وده اللى خلانى أشتغل بالسياسة ولذلك بعد وفاته فكرت أن أترك العمل السياسى، ولكن الظروف اللى بتمر بها البلد جعلتنى أستمر على الأقل لحين إزالة آثار العدوان ولكن بينى وبين نفسى كنت مصرا على ترك العمل السياسى والحياة العامة بعد المعركة.

س: ألم يكن لك رأى معين فى المبادرة المصرية التى أعلنها السيد الرئيس فى فبراير سنة ١٩٧١؟

ج: أيوه وكان رأى مضاد وقلته فى مجلس الدفاع ولكن أصر السيد أنور على أن مثل هذه

المبادرة وإن كان لم يذكر تفاصيلها مستكسبنا رأيا عاما في أوروبا، وعندئذ قلت أنه لآمانع من أن نذكر في هذه المبادرة موضوع قناة السويس على أن يكون شكل المبادرة أننا سنبدأ في دراسة تطهير قناة السويس عند إتمام المرحلة الأولى من الانسحاب ولا نذكر فتح قناة السويس.

ولم يعترض السيد أنور على هذا الرأي وقتئذ ولكن فوجئت بخطابه في مجلس الأمة بخلاف ما اتفق عليه في مجلس الدفاع ، لم أحداثه في هذا الشأن بعد ذلك إلا عرضا في أثناء لقائي معه في القناطر الخيرية قبيل اجتماع المؤتمر الرباعي اللى عقد في شيراتون والسابق على السفر إلى بنغازى، وأخبرته بأنى غير موافق على طريقة المبادرة فقال: أنا أعرف أنك انت ومحمود رياض معارضين لكن رأيى أنها مفيدة.

س: وهل كنت ترى أن المبادرة بالشروط التى أعلنها السيد الرئيس لا تحقق كسبا؟

ج: أعتقد أنها لا تحقق أى مكسب بل بالعكس لأنها تجعل الاهتمام العالمى الآن ليس بتنفيذ قرار مجلس الأمن ولكن بفتح قناة السويس حتى ولو كان هذا على حساب مصلحة مصر لأن دول أوروبا كل همها أن تفتح لها القناة ولا يهمها أرض مصر وأن الضغط سيكون علينا احنا وليس على إسرائيل بعد أن كان الضغط كله على إسرائيل بعد مبادرة يارنج التى طالب فيها بالانسحاب الكامل.

س: ألا ترى أن فى هذه المبادرة بالشروط التى أوضحها السيد الرئيس ما فضح النوايا الإسرائيلية بدليل أنها رفضت المبادرة كحل جزئى ضمن جدول زمنى مسبق .. مما جعل دول العالم تتعاطف مع وجهة نظرنا وتقف ضد تطلعات إسرائيل التوسعية.

ج: أنا رأيى إنه كان مفيش داعى لهذه المبادرة وكان يجب أن نكتفى بمبادرة يارنج اللى طالب فيها بالانسحاب الكامل، وأنا على أى حال بأرى أن إسرائيل لن تقبل الانسحاب إلا بالقوة وأنا قلت هذا الرأي للسيد أنور السادات وقتله في مجلس الدفاع.

س: ألم تتصل بأحد من المجموعة سالفة الذكر لمناقشته الرأي فى هذه المبادرة؟

ج: أعتقد أنى كلمتهم كلهم وقتلت لهم رأيى فيها.

س: وماذا كانت تعليقاتهم؟

ج: كانوا موافقين على رأيى.

س: ولكنهم قرروا أنهم يوافقون على هذه المبادرة بالشروط التى أعلنها السيد الرئيس خلافا لما تراه.

ج: حصل أن اجتمع مجلس الدفاع وقتلت رأيى فى المبادرة وأحيل الموضوع لبحثه فى لجنة فرعية، معرفش إيه اللى حصل فيها ثم أعلنت فى مجلس الأمة إنما اللى أعرفه أن قبل اجتماع



مجلس الأمة واحنا فى الصالون لقيت مناقشة إنما كان واضح إنهم كانوا بيحاولوا فيما جاء ببيان السيد أنور السادات بخصوص المبادرة وبعدين أنا كلمت شعراوى وقلت له أن هذه المبادرة ليست كما اتفق عليها فى مجلس الدفاع فقال لى طيب ما أنت شفت احنا كنا بنناقش السيد أنور السادات فى ذلك وكنا معارضين فيها ولكنه صمم على رأيه وبعد هذا البيان قلت لشعراوى بصفته أمين التنظيم لأن عبد المحسن كان مسافر روسيا أنا رأى إننا نجمع اللجنة التنفيذية واللجنة المركزية ونناقش الموضوع وهو قال مفيش داعى لذلك لأن المبادرة لن تنجح ولن توافق عليها إسرائيل.

س: وهل ذكر لك شعراوى جمعة ذلك بعد الرجوع لأحد آخر أم كان يرى بذاته هذا الرأى؟

ج: لا.. من نفسه وكانت محادثة فى التليفون ولم يقل أنه أخذ رأى حد تانى.

س: قرر بعض المستجوين أنك ذكرت لعبد المحسن أبو النور فى هذا الخصوص أنه يجب الوقوف ضد السيد الرئيس حتى لاينفرد بالسلطة وأنه إذا ترك شأنه فسيتهى الأمر إما إلى الرضوخ إليه تماما أو إلى وضعهم جميعا فى السجن.

ج: لا محصلش الموضوع بالشكل ده.. إنما اللى حصل أنه بصدد أحداث المبادرة قلت لعبد المحسن أنه بهذا الأسلوب اللجنة التنفيذية العليا واللجنة المركزية لا تجتمع ونفاجأ بمواقف يتخذها السيد أنور السادات وفى موضوع المبادرة الموقف مخالف لما اتفقنا عليه فى مجلس الدفاع.. ومعنى هذا أننا مستولون عن هذه السياسة فى حين أننا لانناقشها ومالم نجتمع ونناقش موضوع أسلوب العمل فسيتهى الأمر إلى أنه يصبح حكما فرديا ونقبل هذا الوضع وأنا لا أقبله.. ولذلك بصفتك أمين عام الاتحاد الاشتراكى أريد أن تثير الموضوع مع السيد أنور السادات حتى يعقد جلسات منتظمة كما اتفقنا فى أول اجتماع للجنة التنفيذية العليا بعد وفاة الرئيس جمال فقال لى أنه أثار فعلا هذا الموضوع فى مقابلة أخيرة مع السيد أنور السادات ووعد به عقد اجتماع للجنة التنفيذية — إنما أنا ماقلتش حكاية السجن دى أبدا ومكانش يمكن يخطر على بالى.

س: ولمَ لم تتحدث فى هذا الشأن مع السيد الرئيس؟

ج: أنا رحى له القناطر عشان أتكلم معاه فى هذا الموضوع فى خلال شهر أبريل قبل موضوع الاتحاد الثلاثى وبعد ماكنت اتكلمت مع السيد شعراوى فى هذا الموضوع وهو اللى نصحنى بأن أقابله وأتكلم معاه، ورحى القناطر وقابلته، وبدأ الحديث بالموقف السياسى والموقف العسكرى واتناقشنا وأبدت رأى من جديد فى أنه لاسبيل للحل السلمى إلا إذا امتلكنا القوة.



وعندئذ قال لى السيد أنور السادات أنه فعلا يفكر فى هذا طول النهار وجاب خريطة  
وتعدنا نناقش الخطط التى يمكن أن يستخدمها لبدء القتال وانهينا إلى رأى موحد وطلبت منه  
أن نبدأ فى عقد سلسلة من الاجتماعات السياسية تمهيدا للمعركة فأخطرني أنه سيبدأ يوم ٢٠  
أبريل فعلا فى اتخاذ خطوات لمجابهة إسرائيل عسكريا والعمل السياسى الداخلى، وعندئذ  
وجدت أنه ليس من المناسب أن أثير معه موضوع عرض المبادرة على اللجنة التنفيذية لأنه  
بالشكل ده يبقى انتهى.

س: ولماذا لم تتحدث مع السيد الرئيس عما تراه قبل حديثك مع أمين التنظيم أو أى مسئول  
آخر وأنت بحكم موقعك نائب السيد الرئيس؟

ج: أنا الحقيقة كلمته بعد وقبل موضوع المبادرة فى أن اللجنة التنفيذية مابتجتمعش فقال لى  
حائبقى لجمعها ولاجمعهاش، وطالبته كثيرا بعقد اجتماعات مع قادة القوات المسلحة لمناقشة  
الأمر العسكرية كما كان يفعل الرئيس جمال ومعملش ولم أجد ماينع من أنى أكلم عبد  
المحسن وشعراوى عشان يتصلوا به ويكلموه.

س: وما رأى الذى انتهيت إليه مع نفسك بالنسبة لما تراه وكان يرفضه السيد الرئيس؟

ج: فكرت أنى أستقيل فعلا فى أبريل الماضى وبعدين كلمت شعراوى وقلت له أنا مش  
قابل الأوضاع دى ولازم الرئيس يجتمع بنا فقال لى ماتروح تقابله ورحت قسابلته وفتح لى  
موضوع الموقف العسكرى ورأيت أنه مفيش داعى لفتح موضوع المبادرة.

س: هل أوضحت لشعراوى جمعة أو لأحد آخر أنك تنوى الاستقالة نتيجة لما تراه؟

ج: أنا ما أذكرش إنما يجوز أنى قلت لحد أنا عاوز أمشى.

س: ولكنك قررت أنك اتصلت بشعراوى جمعة وعبد المحسن أبو النور بشأن المبادرة قبل  
حديثك مع السيد الرئيس.

ج: أنا فعلا اتصلت بهم على أساس أشوف وجهة نظرهم كمشاركين فى الجلسات وأعضاء  
فى مجلس الدفاع.

س: هل تحدثت مع أحد آخر خلاف شعراوى جمعة وعبد المحسن أبو النور فى هذا الصدد؟

ج: يجوز كلمت محمد فائق أيضا وقلت له وجهة نظرى وكان رأيه أن المبادرة لا تفيد  
ويمكن أن إسرائيل تستغلها ضدنا فى الدعاية إعلاميا.

س: ألم يكن لك رأى فى اتخاذ موقف معين مع شعراوى جمعة وعبد المحسن ومحمد فائق  
إزاء ماتراه من تصرفات؟

ج: أنا كان رأى أن أسلوب العمل لازم يتغير ويبقى فيه اجتماعات للجنة التنفيذية  
والمركزية وهم متفقين معى فى هذا الرأى واللى أقصدهم عبد المحسن وشعراوى ومحمد فائق،  
وسامى شرف كلمته مرة استدعيته عندى فى البيت قبل ٧ أبريل وهو تاريخ انتهاء فترة وقف  
إطلاق النار، وكان الرئيس فى روسيا وقلت لسه هو فىن؟ قال فى الجبهة.

وقلت له أنا مش فاهم حاجة فى الدنيا وأنا معنديش أى معلومات وأنا نائب رئيس  
الجمهورية .. وقلت له فىن الرئيس أنور السادات وكنت شخصيا مستتج أنه فى روسيا فقال لى  
فى الجبهة ولو كان فى الجبهة كنت عرفت بحكم موقعى فى القوات الجوية، وعرفت أنه  
بيكذب علىّ ورفضت أكمل معه الحديث، وبالتالي مكنتش باتناقش معه بعد كده فيما كنت  
أراه من مسائل سياسية متعلقة بالحكم فى البلد. وكان كلامى مع شعراوى وعبد المحسن وفائق.

س: ألم تقترح عليهم أو على أحدهم اتخاذ موقف معين إزاء الرأى الذى رأيتموه معا.

ج: لا . وأنا كنت بس باتناقش فى عرض وجهات النظر للصالح العام ولما لم أجد صدى  
عند السيد أنور السادات لحديثى ورحت بناء على مشورة شعراوى جمعة وقابلته فأبدى لى  
اهتماما بالمعركة فأنهيت هذا الموضوع من جانبى على أساس أنها ستجب كل ماعداها وتجمد  
الموقف فى هذا الخصوص إلى أن حصل الاتحاد الثلاثى ووجدت نفسى راكب الطائرة وأبديت  
رأى صراحة فى بنغازى ولما عدنا واجتمعت اللجنة التنفيذية فكان على أن أبدى رأى فى  
اللجنة العليا ثم فى اللجنة المركزية وقلت الأحداث كما حدثت ، وكان كل هدفى هو الصالح  
العام.

س: قرر أحد المتهمين أنك كنت تثير بأحاديثك مع شعراوى جمعة وعبد المحسن ومحمد  
فائق أمر ضرورة الوقوف ضد السيد الرئيس واختصاصاته للحد منها كما كنت ترى ضرورة  
مجابته سيادته من مراكز السلطة التى يتولونها، وأن قصدك فى ذلك لم يكن هو الصالح العام  
وإنما كان التمكن من السلطة.

ج: أنا لم أدفع أحدا لعمل أى شىء مضاد لرئيس الجمهورية، ولم أطلب أحدا حتى أن

يوافق على رأى أويتكتل معى فى هذا الرأى، وقلت أنى حاقول رأى بصراحة فى اللجان المختصة بصرف النظر عن رأى أى أحد آخر وأن هذا اقتناعى الشخصى، وإثارة هذه المسائل المتعلقة بأسلوب الحكم فى البلد وضرورة اجتماع اللجنة التنفيذية والمركزية كان فى مناسبة المبادرة المصرية التى أعلنها السيد الرئيس أنور السادات، وانتهى الأمر فيها بالصورة اللى ذكرتها بالنسبة لى، ثم موضوع الاتحاد الثلاثى العربى وقد ذكرت رأى بوضوح وصراحة فى المؤسسات السياسية وهى اللجنة التنفيذية العليا واللجنة المركزية.

س: ألدك أقوال أخرى؟

ج: لا .

تمت أقواله ووقع.

رئيس النيابة

وأقفل المحضر على ذلك عقب إثبات ما تقدم حيث كانت الساعة ١٢,٣٠ من صباح يوم

١٩٧١/٦/١٧.





**11**

---

**محضر آخر**



فتح المحضر يوم ١٨/٦/١٩٧١ الساعة ١١,٣٠ ص بمبنى مجلس قيادة الثورة بالهيئة السابقة. حيث واصلنا التحقيق بأن دعونا المتهم وواصلنا سؤاله بالآتى قال:

اسمى على بليغ صبرى. (سابق سؤاله)

س: ألم تجر اتصالات بينك وبين أحد بشأن الاتحاد الثلاثى قبل اجتماع اللجنة التنفيذية العليا يوم ٢١/٤/١٩٧١؟

ج: أيوه أذكر أنى اتصلت بعبد المحسن وشعراوى وسردت لهم كل ماحدث وأبديت لهم وجهة نظرى بشأن عدم الموافقة على هذا الاتحاد والكلام ده حصل ثانى يوم مارجعت من بنغازى فيما أذكر.

س: هل استشعرت فى حديثك معهما أنهما كانا يعلمان بالمعلومات التى سردتها عليهما؟

ج: هم كانوا عارفين اللى حصل لغاية مارجعت المطار لأن شعراوى كان موجود إنما أنا رويت لهم ماحدث فى ليبيا.

س: وهل كان عبد المحسن أبو النور يعلم أيضا بما جرى قبل السفر؟

ج: أنا كلمت شعراوى عن الموضوع ده فى التليفون على ما أذكر، لكن عبد المحسن جانى مكتبى فى الاتحاد وحكىته له، والحقيقة مش متأكد إن كان هو عارف بما حدث وقت السفر والا لا.

س: وماذا كان رأيهما فيما ذكرت لهما؟

ج: هم اتفقوا مع رأى بشأن مناقشة هذا الاتحاد.

س: وما الذى قصدته من هذا الاتصال الجانبى؟

ج: أنا حكيت لهم بصفتهم أعضاء فى وفد المفاوضات اللى جرت فى شيراتون وحضروا الجزء الأول منها لكن محضروش فى بنغازى فأنا رويت لهم ماحدث هناك بهذه الصفة.

س: هل كان قد تحدد موعد انعقاد اللجنة التنفيذية العليا وقت حديثك معهم؟

ج: لا مكانش محدد، وأنا عرفت بموعد الاجتماع من الجرائد قبلها بيوم.

س: ألم يتصلا هما أو أيهما فيما تعرف بأى من أعضاء اللجنة التنفيذية قبل اجتماعها؟

ج: معرفش، ولم يصل إلى علمى أنهما اتصلا بأحد آخر وأنا لم أتحدث مع غيرهما فى ذلك.

س : ورد بحديث جرى بينك وبين أمين هويدي يوم ١٩/٤/١٩٧١ أنك اتصلت بعبدالمحسن أبو النور واتفق الرأي على معارضته للاتحاد الثلاثي بشرط أن تتحدث أنت أولا.. كما ذكرت أن لبيب شقير وضياء داود ذكرا لك أنهما سيعارضان أيضا.

ج : أيوه أذكر أن هذا الحديث حصل فعلا، وأمين هويدي كان سألني إيه اللي حصل فقلت له أني بأعارض، وقلت له أيضا أني اتصلت بعبد المحسن وقال إنه حيعارض.. وكان عبدالمحسن قال لي أنه حيعارض وطلب أن أكون أول المتحدثين وقال لي أنه حيعارض بعد أنا ما أتكلم وأشرح الموضوع وإنما قال لي وهو نازل من عندي أن لبيب وضياء عندي تحت في المكتب وأفكر جميعا رفضوا فأنا قلت له بالحرف الواحد، أنا لا أريد ولا أطلب من أحد إلا أن يعطى رأيه وإذا كنت سأكون المعارض الوحيد في اللجنة التنفيذية العليا فسأبدى وجهة نظري هذه بصرف النظر عن باقى الأعضاء والكلام ده أنا قلته لعبد المحسن فى مكتبى بالاتحاد الاشتراكى قبل انعقاد اللجنة التنفيذية العليا.

س : وما دخل أمين هويدي فى هذا الأمر قبل عرضه على اللجنة التنفيذية العليا حتى تروى له مايجرى فى أمور الدولة السياسية على أعلى مستوياتها وتذكر له رأى أعضاء اللجنة فى مشروع تقرر عرضه عليها وهو ليس من المشاركين فى الحكم؟

ج : أنا كلمته كصديق واشتغل معى مدة طويلة جدا وأعرف أنه بيقدر المسئولية ولما أفضى إليه بحديث مش حايفشيه.

س : وما الذى يدعو لطرح هذه المسائل السياسية عليه وهو ليس من المسئولين عن الحكم وليس له صفة فى ذلك؟

ج : أنا بأعتبره من رجال الثورة واشتغل معى مدة طويلة ورويت له ما حصل بهذه الصفة وهو شارك فى الحكم لفترة طويلة وأنا لا أعتقد أنه هو حيطلع يقول هذا الكلام اللي بيجرى بيني وبينه.

س : أليس مفروضا ألا تذاع أسرار المواضيع التى يجرى بحثها فى اللجنة التنفيذية العليا على أحد ليس له صفة فى ذلك أيا كانت صفته وشخصيته والعلاقة الشخصية؟

ج : أيوه طبعا - إنما أنا قلت له بحسن نية ولثقتى فيه.

س : ألا يتضح من هذا الحديث أنه جرى تكتيل رأى معك قبل اجتماع اللجنة التنفيذية العليا وقد أوضحت ذلك لغير ذى صفة مما يفيد أنك كنت تؤثر على أعضاء اللجنة التنفيذية العليا وعلى غيرهم للانضواء تحت الرأى الذى تراه بمعارضة الاتحاد الثلاثي؟



ج : هذا الحديث جرى فعلا بينى وبين أمين هويدى والكلام عن معارضة عبد المحسن وليب وضياء جرى بينى وبين عبد المحسن وهو الذى قال وقتها إن «ستين» سافر والحمد لله .. أما كونى متأكد أنهم فعلا حيعارضوا أو لا أو أنهم سيتكتلوا أو لا فهذا فى علم الغيب بالنسبة لى ويؤكد ذلك كسلمتى الأخيرة لعبد المحسن الذى قلت له فيها أنه لايهمنى من سيوافق ومن سيعارض وسأبدى وجهة نظرى، ولم أقصد تكتيل أحد حول ما أراه.

س : ألا ترى أن فى حديثك مع هؤلاء من موقعك كنائب رئيس الجمهورية قبل اجتماع اللجنة التنفيذية وإبداء رأيهم فى الموضوع مايؤثر على رأيهم قبل انعقاد اللجنة ، وترك الموضوع للمناقشة؟

ج : أنا لم أقصد التأثير على أحد وأنا قلت أنا حعارض إن شا الله أكون أنا الوحيد فى الـ ٣٤ مليون مصرى وماقلتش لحد منهم يعارض.

س : ولكن الثابت من حديث آخر جرى بينك وبين عبد المحسن أبو النور يوم ١٧ / ٤ / ١٩٧١ أنك نقلت إليه ما كان يراه السيد الرئيس فذكر لك مانصه «احنا عاوزين الكلام ده كله بيان» تلونا عليه نص الحديث المفرغ التقرير رقم ٨.

ج : أبوه حصل فعلا أنا قلت هذا الكلام وأنا بأسرد الجلسة الأولى فى محادثات بنغازى أن الرئيس قال أنه فى اليوم السابق على السفر لبنغازى وبعد اجتماع الوفود تم اجتماع الرؤساء الثلاثة الآخرين أنه لم يأتهم نوم حتى الثالثة صباحا، وعندئذ اتخذ قراراً بإعادة قيام الجمهورية العربية المتحدة فى وحدة ثنائية بين مصر وسوريا ولما سألت الرئيس أنور السادات بعد هذا الاجتماع عن كيفية اتخاذ هذا القرار بعد يوم مشحون بالعمل وسهر طول الليل وبدون أخذ رأى أى حد ثانى — فلم يرد على — أما بالنسبة للألفاظ الخارجة فإذا كان قد صدر منى بعضها فقد كان ذلك نتيجة انفعال بشعورى أنه حدث جرح لكرامة مصر فى اجتماعات بنغازى، ولا أقصد بهذه الألفاظ أى شىء من مساس بالسيد رئيس الجمهورية بشخصه أو مركزه.

س : ورد بحديث آخر بينك وبين عبد المحسن أبو النور يوم ٢٤ / ٤ / ١٩٧١ ما يفيد أن أعضاء اللجنة المركزية قد وصلوا من الأقاليم وأنهم «ماشيين كويس متفهمين الموضوع وربنا يسهل» تلونا عليه نص الحديث المفرغ فى التقرير رقم ٨.

ج : أنا مش متذكر تفاصيل الموضوع لكن حصل فعلا قبل اجتماع اللجنة المركزية اتصلت به فقال لى أن عنده ناس من الأقاليم.

س : ألا يبين من هذه الأحاديث أن هناك اتفاقا فى رأى بينك وبين عبد المحسن أبو النور

للتأثير على أعضاء اللجنة التنفيذية العليا واللجنة المركزية لاتخاذ موقف معين مسبق في أمر كان مطروحا على اللجنتين؟

ج : أنا لم أطلب بعمل شيء ولا بأى تكتيل وإنما عبد المحسن هو الذى كان يقول أنه ماشى كويس وعاوزنى أنا زى ما قلت أشرح الموضوع بالتفصيل ودى كانت وجهة نظرى فى الشرح وإنما التكتيل ماليش دعوة.

س : ألم تفهم من حديثك مع عبد المحسن أبو النور أنه يقوم بتكتيل أعضاء اللجنتين حول رأى معين؟

ج : أنا بصراحة لم آخذ الموضوع على أساس أن به تكتيلا أو لا، وقد يفهم من هذا الكلام أنه فعلا يكتل ولكن هذا الموضوع لم يترك أى اهتمام لى.

س : ألم يكن هذا التكتيل فيما تبنت تنفيذا لمخطط معين؟

ج : أنا لم أشارك فى أى تكتيل أو تكتيك أو مناورة.

س: ورد بحديث جرى بينك وبين محمد فائق يوم ١٧/٤/١٩٧١ مايفيد أنك لن تسكت إزاء السيد رئيس الجمهورية بما يفيد أنك تنوى التحرك ضد سيادته. «تلونا عليه نص الحديث أو العبارة الموضحة بالتقرير رقم ٨ فى هذا الصدد».

ج : أنا أذكر أن الحديث كان بينى وبين محمد فائق وكان حصل أثناء مناقشة المبادرة أن محمد فائق وشعراوى زى ما قلت أشاروا علىّ ألا أثير موضوع معارضتى لها للأسباب التى أوضحتها، فلما جه موضوع الاتحاد الثلاثى فكان قصدى من هذه العبارة، هل ممكن أسكت المرة دى كمان بما معناه أن لازم أتكلم، وأقول رأى وليس الموضوع أن أتحدث أو أتخذ اجراء ماديا والسكوت الوارد هنا هو السكوت عن إبداء رأى ، ولم أكن أقصد اتخاذ أى إجراء حركى ضد الرئيس والألفاظ الباقية فى الحديث دى نتيجة انفعالى وبأستشعر حاليا أنه ما كان يصح قول مثل هذه العبارات وعذرى أنى كنت منفعا جدا ولم أكن أقصد بها أى إهانة أو إثارة.

س : ورد بحديث بينك وبين شعراوى جمعة يوم ٣٠/٣/١٩٧١ عبارات على لسانك تتضمن إهانة للسيد رئيس الجمهورية، فما الذى قصده منها وأنت تتحدث، كنائب رئيس جمهورية مع نائب رئيس وزراء «تلونا عليه هذه العبارات من الحديث المفرغ بالتقرير رقم ١».

ج : أنا كنت فى هذا الحديث لا أقصد أكثر من المقارنة بين مبادرة يارنج والمبادرة المصرية

وزى ماقلت كان ثابت أن المبادرة المصرية مرفوضة بجانب مبادرة يارنج لكن العبارات الأخرى الموجودة في الحديث لا أقصد بها معناها الظاهري، ومش معقول أنا أقصد أن السيد أنور السادات غير وطني وهو مشارك معنا في الثورة وحكم ١٩ سنة فلا يمكن أن نقول عليه أنا وشعراوى أنه غير وطني، وهو في الحقيقة كلام صادر عن انفعال لتقدير هذه المبادرة السلي باعتبارها أقل من مبادرة يارنج.

س : ألا تعرف أنه جرى تحرك بين أعضاء الاتحاد الاشتراكي، في اتجاه معين بعد رفض غالبية اللجنة التنفيذية العليا لمشروع الاتحاد الثلاثي العربي.

ج : لا.. معرفش.

س : ثبت من التحقيقات التي أجرتها النيابة العامة ومن أقوال من شملهم التحقيق من قيادات الاتحاد الاشتراكي أنهم تلقوا تعليمات منظمة خاصة من التنظيم الطليعي بمعارضة المشروع عند طرحه أمام اللجنة المركزية وقد أحيط هؤلاء علما بتفاصيل ماورد في اللجنة التنفيذية العليا.. فكيف تفسر ذلك؟

ج : اللي أنا أتصوره أن فيه ناس مقتنعين برأى فيبقنوا أكبر عدد ممكن برأيهم وده يحصل في المؤسسات السياسية كثير وفي المجالس النيابية وفي تقديري أنه أصول التقاليد السياسية أن أعضاء اللجنة المركزية لا يحاطوا بتفاصيل ما حصل إنما يأخذوا فكرة عامة عن الموضوع المطروح قبل اجتماع اللجنة.

س : ثبت من التحقيقات أيضا أن شعراوى جمعة اتصل ببعض أعضاء اللجنة المركزية قبل اجتماعها الأول، وأعطاهم توجيهات محددة، وكان من بين هؤلاء فريد عبد الكريم أمين الاتحاد في الجيزة، وقد ذكر محمود السعدني له تكليف شعراوى جمعة وأفهمه أن المطلوب، «سحب البساط من تحت قدم السيد رئيس الجمهورية على ماورد بحديثه» فكيف تفسر ذلك.

ج : أنا معرفش حاجة عن الموضوع ده ومقدرش أفسره لأنه لم يصل إلى علمي.

س : كما ورد بحديث محمود السعدني أيضا لفريد عبد الكريم قبل اجتماع اللجنة المركزية الأول أنه اتخذت الترتيبات اللازمة لمنع السيد الرئيس من الاتصال بالشعب عن طريق الإذاعة إذا ما فكر في ذلك؟

ج : أنا ليس لي علم بهذا الموضوع ولم أسمع عنه من قبل.



س : ثبت كذلك أن التوجيهات التي أعطيت لأعضاء اللجنة المركزية قبل اجتماعها الأول كانت الإصرار على تأجيل نظر الموضوع المطروح وهو مشروع الاتحاد الثلاثي فهل تحدث معك أحد في هذا الأمر؟

ج : أنا محصلش أنى عرفت أن العملية دي مرتبة إنما زى ما قلت أنا سئلت من عبد المحسن أو شعراوى مش فاكروا أن لو اللجنة تأجلت حاتكلم، فقلت إذا أجل الموضوع مش حاتكلم وكنت فاهم أن التأجيل لإيجاد حل للمشكلة والدخول برأى موحد للجنة المركزية زى ما قلت.

س : ألم يتصل بك عبد المحسن أبو النور قبل اجتماع اللجنة المركزية الأول ويذكرك ضرورة الحديث فى اللجنة حيث أنه وصلته معلومات أن السيد الرئيس يتنوى اتخاذ إجراء حيالك.

ج : أنا أذكر بعد اجتماع اللجنة التنفيذية العليا وكان يوم الخميس أو الجمعة ٢٢ أو ٢٣ / ٤ / ١٩٧١ اتصل بى واحد من اثنين يا عبد المحسن يا شعراوى مش فاكروا وقال إن الرئيس أنور جاب السفير السوفيتى وقال له بلغ موسكو أنى ح اشيل على صبرى وأنا لم أعط أهمية لهذا الموضوع لأنه مقاليش مصدر هذه المعلومات.

ولم أتصور أن السيد أنور السادات يستأذن موسكو إذا كان عاوز يشيلنى، وبعدين أذكر أن شعراوى اتكلم معى فى هذا الموضوع وأذكر أنه قال أنه حيتعشى مع السفير السوفيتى وحيعرف إذا كان الكلام ده صحيح والا لا.. فقلت له من مصدر هذا الكلام فقال لى سامى شرف.. وبعدين سامى كان كلمنى فى التليفون فى يوم السبت على ما أذكر فسألته وقلت له أنت اللى قلت إن السيد أنور السادات قال للسفير السوفيتى بلغ موسكو أنى حاشيل على صبرى. فقال أيوه أنا اللى قلت. فقلت له إيه مصدر معلوماتك فقال هيكمل فانا اعتبرت أن الخبر من أساسه غير صحيح لأن مش معقول أن هيكمل حيقل لسامى شرف عشان يبلغنى موضوع خاص بى.

وسألت شعراوى بعد كده عما إذا كان عرف شىء عن الموضوع ده من السفير السوفيتى فقال لى معرفتش، وده أكد لى أن الموضوع ده غير صحيح.

س: قال أحمد كامل أن عبد المحسن أبو النور أبلغك بذلك لإثارتك فى اللجنة المركزية وذلك باتفاق بينه وبين سامى شرف وشعراوى جمعة.

ج : أنا معرفش الحقيقة حاجة عن كده واللى حصل بخصوص هذا الموضوع هو اللى قلته ولكن ذلك لم يكن الدافع لى للكلام، وأنا اتكلمت لما الرئيس قال لازم آخذ قرار النهارده ولازم مفيش تأجيل ولازم كل واحد يتكلم بصراحة فاتكلمت.



س : وكيف تفسر الموقف المتعارض بشأن موقف شعراوي جمعة وسامى شرف عندما طلبا منك عدم إثارة الموضوع بالكلام أمام اللجنة المركزية لجمع الشمل ثم أوحيا إليك بأن السيد الرئيس ينوى إقالتك؟

ج : هم قالوا لى فعلا على موضوع الإقالة ولكن معرفش إن كانوا بيقصدوا بها إثارتي أو لا .. أما عن موقفى الشخصى فأنا قلت إذا حصل تأجيل مش حاتكلم ولما محصلش تأجيل اتكلمت، ومسألة العدول عن موقفهم أو محاولتهم إثارتي فدى مسألة معرفش عنها شىء وهم اللى يسألوا فيها.

س : ورد بحديث بينك وبين شعراوي جمعة يوم ٢٣ / ٤ / ١٩٧١ على لسان الأخير أن الخطة هى التأجيل فى اللجنة المركزية ثم فى مجلس الوزراء وأن لبيب شقير سيحيل الموضوع عند عرضه على مجلس الأمة على لجنة وذكر فى حديثه أن «فوزى حيكون جاهز» وأنه يتحرك تنظيما على هذا الأساس وأن المطلوب حسب ما يخططه هو التأجيل لمدة أسبوع «تلونا عليه نص الحديث المفرغ بالتقرير رقم ٢».

ج : أنا أذكر فعلا أن شعراوي كلمنى قبل اجتماع اللجنة فى تأجيل الموضوع قبل ما يحصل انقسامات داخل اللجنة، وكان فى كلامهم أن فوزى حيكون جاهز للمعركة مع إسرائيل فى خلال أسبوع وإذا حصل تأجيل ثم قامت المعركة مع إسرائيل فطبيعى ستكون كل الاهتمامات للمعركة وموضوع الاتحاد سيصبح غير ذى موضوع لفترة طويلة وده سينهى الانقسام لكن مكانش يقصد أبدا أنه حيكون جاهز لمعركة داخلية أو مع الرئيس وكان الكلام فى مجلس الدفاع قبل كده أن المعركة لا بد منها وكنا ننتظر لما فوزى يقول أنه جاهز، فإذا جهز واتخذ القرار بأنه جاهز فسنكون كلنا فى المعركة وده الكلام اللى قاله الرئيس فى مجلس الدفاع وكنا كلنا متفقين على هذا.

س : ذكر شعراوي جمعة فى هذا الحديث أنه يتحرك تنظيما على أساس التأجيل وأنه جهز مجموعة على رأسها فريد عبد الكريم للمعارضة.

ج : يجوز حصل هذا الكلام فعلا لكن أنا مش فاكراه.

س : ولكن الثابت أنه ورد على لسان شعراوي جمعة فى حديثه معك ؟

ج : الحقيقة أنا لم أعط أهمية لعملية التكتيل أو التكتيك؛ والإجراءات اللى بيعملوها وكان

كل همى هو وضع الحقائق أمام اللجنة المركزية إذا لزم الأمر وأنا اعتبرت نفسى أنهيت مأموريتى ومسئوليتى السياسية فعلا يوم انتهاء جلسة اللجنة المركزية – والحاجات اللى بيعملوها دى معرفش عنها شىء.

س : ولكن مفهوم هذا أنك كنت على الأقل تعلم بهذا النشاط الذى يقوم به شعراوى جمعة وعبد المحسن أبو النور ولييب شقير فهل أبلغت ذلك للسيد رئيس الجمهورية وأنت نائبه؟

ج : الحقيقة والواقع أن العلاقة بينى وبين السيد الرئيس مشدودة من يوم اجتماع بنغازى وخصوصاً بعد ما قلت كلامى فى اللجنة المركزية قرأتها فى الجرائد فلم أر الاتصال بسيادته خاصة أنه لم يبلغنا باجتماع اللجنة المركزية ولم تعلم به إلا من الصحف.

س : ألم يكن الأجدر أن تحيط سيادته علماً بما نعى إليك من معلومات وقد كنت تقصد الصالح العام فيما تقرر؟

ج : أنا بأعمل الواجب اللى أراه فى داخل المؤسسات السياسية التى أعمل بها لأن السيد الرئيس لم يكن يخطرنا بشىء ولم يكن يشعرنى بأنى أشاركه فى المسئولية كنائب لسيادته أو كزميل.

س : ولكن الثابت أنه أعمل حقوقه الدستورية فى دعوة اللجنة المركزية للاجتماع بعد أخذ رأى فى اللجنة التنفيذية العليا.

ج : فعلا وأنا أعملت حقوقى فى هاتين اللجنتين.

س : هل ماتقرره من معتقدات جعل إحساسا خاصا فى نفسك ضد السيد الرئيس؟

ج : لا.. لم يولد سوى إحساس شخصى بصفته صديقا لكن لم ينعكس هذا الإحساس ضد سيادته بدليل أنى أذكر أنه فى لقائى مع السيد حسين الشافعى بعد عودته من سوريا أنه شكالى من السيد الرئيس لأنه لا يوزع علينا اختصاصات ولا يتشاور معنا قبل اتخاذ القرارات، وذكر لى أنه فى يوم سفر الرئيس سرا إلى طبرق لمقابلة القذافى كان حسين الشافعى معه صباح ذلك اليوم وكان يعرض عليه تقريراً عما رآه فى سوريا ولم يبلغه رئيس الجمهورية باعتزامه السفر وترك البلاد رغم أنه نائب له.

فقلت له أنا لايهمنى الاختصاصات وتوزيعها ولا أريد مزيدا منها ولدينا مايكفيننا من العمل

إذا أردنا أن نتقنه أما عن موضوع شعوره بعدم الثقة في إخطارنا بالسفر وعدم السفر فهذه مسألة ثانوية وموضوعها هو موضوع مناقشة أسلوب العمل فإذا أردت أطلب مناقشته في هذا الموضوع.

وبعد اجتماع اللجنة المركزية الأول طلبت من شعراوي أن يتصل بالسيد الرئيس ويبلغه أنني مستعد أن أذهب إلى منزله وأشرح له الأسباب التي دعنتي للحديث أمام اللجنة المركزية ومعارضة مشروع الاتحاد وأن أصفى هذا الموضوع وبالتالي في الاجتماع القادم للجنة المركزية وبعد أن يوافق على التعديلات التي اتفقنا على إدخالها على المشروع أطلب الكلمة وأقول أنني أرجو اعتبار المناقشات التي دارت في هذه اللجنة مناقشات موضوعية ديمقراطية للمصلحة العامة وأننا بعد ما انتهينا للاتفاق فنحن يد واحدة نسير مع الرئيس أنور السادات، ثم أبلغني شعراوي جمعة أن سيادته رفض هذه المقابلة.

س: ألدك أقوال أخرى؟

ج: لا

تمت أقواله ووقع.

رئيس النيابة

وأقفل المحضر على ذلك عقب إثبات ماتقدم حيث كانت الساعة ٢م.

رئيس النيابة





12

---

محضر آخر



فتح المحضر يوم السبت ١٩/٦/١٩٧١ الساعة ١١,٣٠ ص مبنى مجلس قيادة الثورة بالهيئة السابقة. حيث واصلنا التحقيق بأن دعونا المتهم وسألناه بالآتى قال:

اسمى على بليغ صبرى (سابق سؤالى)

س : هل تعرف فريد عبد الكريم؟

ج : أبوه أعرفه من أيام ماكنت أمين عام الاتحاد الاشتراكى وهو كان منتخب أمين محافظة الجيزة إنما مفيش صلة مباشرة بينى وبينه وهو من ناحية العمل السياسى كان رجل حركة بمعنى أنه نشط فى الاتصال بالجماهير إنما أنا بأعتقد كراى شخصى أنه مبال للمظهرية يعنى محب دائما يظهر ويتكلم فى كل جلسة وكل موضوع سواء كانت آراؤه سليمة أو غير سليمة ومعرفوش معرفة شخصية عشان أدرس طباعه وأحكم عليه إنما حكمى عليه من واقع ماوصل إلى علمى من نشاطه فى الاتحاد الاشتراكى وما أراه منه فى الجلسات العامة.

س : هل له علاقة معينة بشعراوى جمعة فيما تعرف؟

ج : هو طبعا فيه علاقة عمل باعتبار شعراوى أمين التنظيم الطليعى والاتحاد إنما معرفش علاقتهم الشخصية ببعض.

س : ورد على لسان شعراوى جمعة فى حديثه معك يوم ٢٤/٤/١٩٧١ قبل اجتماع اللجنة المركزية الأول «أنا سايب فريد عبد الكريم حيثكلم وكل المجموعة حتتكلم ، وأنا مليش بيهم دعوة بقى؛ مين المجموعة وما الذى قصده من ذلك فيما تذكر؟

ج : هو كان بيكلمنى على أساس أنى ماتكلمش وإذا حصل تأجيل مفيش داعى أتكلم وده أنا كنت موافق عليه، وكان فى تصورى أنه عند عرض الموضوع فيه ناس حتتكلم وأنه ضرورى أن فريد بحبه للمظاهر السياسية دى حيثكلم، فلهذا السبب قلت له أن الفرقة حتحصل وأقصد بالفرقة أن الموضوع سيثار ولن نؤجل العملية وكان أساس كلامى إننا نؤجل اجتماع اللجنة ونحن متفقون علنا قلت لشعراوى أن الفرقة حتحصل، فقال لى: أبوه فيه ناس حتتكلم لكن ما اتدخلش أنا فى الحديث ونسيهم يتكلموا زى ما هم عاوزين.

س: ولكن الواضح من عبارات شعراوى جمعة معك أنه تحرك تنظيميا لتكتيل مجموعة من أعضاء اللجنة المركزية ومنهم فريد عبد الكريم لمعارضة الاتحاد الثلاثى العربى عند عرضه على اللجنة.

ج : اللى فهمته من الحديث أنه عمل نشاط مع بعض الأفراد ومنهم فريد عبد الكريم عشان

يتخذ موقف معارض للاتحاد فى اللجنة المركزية إنما أنا لم أ تدخل فى هذا العمل ولم أتصل بأحد وكان دورى قاصرا على ما هو ثابت فى الحديث أبدا، إذا تأجل الموضوع مش حاتكلم وإذا أثير الموضوع سأعارض.

س : واضح من الحديث أن شعراوى جمعة كان يتحدث بصفة الجمع وبما مفهومه أنه يعمل على أساس اتفاقه معك.

ج : هو فعلا كان متفقا معى فى وجهة نظرى فى أن نؤجل الموضوع أمام اللجنة حتى نتفق على رأى مع بعض إنما هذا فى رأى لايعنى أنى متفق معه على مخطط معين للعمل.

س : هل تدخل محمد فائق بينك وبين سامى شرف للصلح إثر خلافك معه بشأن عدم ذكره لك وجود السيد رئيس الجمهورية فى روسيا وادعائه أمامك أنه فى الجبهة ولعدم إجابته طلبا خاصا لك بشأن إرسال تقارير طبية للخارج؟

ج : هو زى ما قلت كنت مرة سألت سامى عن الرئيس فقال لى فى الجبهة وهو مكانش هناك وبعد عودته من بنغازى اتصل بى فائق وقال لى سامى شاعر إنك غضبان عليه أو حاجة زى كده وإنى لما نزلت من المطار فى بنغازى وكان واقف يستقبلنا سلمت عليه بيرود أو شىء من هذا القبيل - فقلت له فعلا أنا واخذ على خاطرى منه عشان هذا الموضوع ، وموضوع خاص وهو أنسى كنت أرسلت تقارير طبية خاصة بابنى ولم يرسلها . فمحمد فائق قال إنه مايقصد شىء وطلب منى الصلح معه وحسب ما أذكر طلبته ماوجدتوش وبعدين هو اتصل ولم أفتحه فى الموضوع واعتبرته منتهيا..

س : ألم يكن ذلك الصلح الذى تم بواسطة محمد فائق نتيجة لكونكم تعملون معا فى مخطط ضد السيد رئيس الجمهورية؟

ج : لا.. أبدا، أنا لم أكن أعمل فى مخطط ولا كان القصد من ذلك على ما أعلم إدخالى فى مخطط.

س : ورد فى حديث وارد يوم ٢٤/٤/١٩٧١ بينك وبين سامى شرف على لسان الأخير أن هناك واجبات نزلت للكل، يعنى فهم كامل وهو خاص بفرع الصعيد مش هنا - إنما الكل بعد كده كله كويس واحنا نهدف برضه فى المرحلة دى ونخلي فوزى يشوف شغله فما الذى قصده من هذا الحديث؟

ج : هو كلامى كان مع سامى وأخذ نفس الخط فى الحديث مع شعراوى وكان على أساس التأجيل وأنا لا أتكلم فهو أى سامى قال لى أن اتصالات تجرى مع الأعضاء بفرع الصعيد عشان نؤجل الموضوع أمام اللجنة المركزية وعبارة نخلى فوزى يشوف شغله يقصد بها نفس



كلام شعراوي من أن فوزى مجهز نفسه للمعركة مع إسرائيل ومكانش مقصود من كلامه فيما فهمت أن فوزى يشوف شغله فى موضوع اللجنة المركزية بالنسبة للموضوع الداخلى إنما كان الكلام عن استعدادة للمعركة العسكرية مع العدو الإسرائيلى.

س : ولكن يفهم من حديث سامى شرف معك أيضا أنه كان متفقا معك فى رأى بالنسبة لما يقومون به من نشاط بدليل أنه أبلغك بما جرى مع عبد المحسن أبو النور ولييب شقير وضياء داود وموقف أعضاء اللجنة المركزية وأن أعضاء الصعيد ليسوا موافقين على ما ترون وتخططون له «تلونا عليه الحديث المقرغ بالتقرير ١٥».

ج : هو بيقدم لى معلومات فعلا لما قاموا به من نشاط لكن ليس معنى هذا أنه بيقدم لى تقرير ولا مخطط معين.

س : وما الذى ذكره لك مجدى حسنين فى هذا الخصوص ؟ «أطلعناه على ماورد بالحديث».

ج : مجدى حسنين فى هذا الوقت سفيرنا فى تشيكوسلوفاكيا وكان فى زيارة خلال هذه الفترة وجاء زارنى وزار السيد أنور السادات أيضا، وأذكر أنه قال لى أنه سمع أن فيه تنظيم فى الجيش وقال أنه رجعى أو حاجة زى كده وأنا ماخدتش كلامه بجدية عشان كده لم أعلق، كما أذكر أن مجدى كان بيتساءل عما إذا كان الرئيس عنده تنظيم فى الجيش لأنه شاعر أن البلد كلها ضد الاتحاد الثلاثى ولكن سيادته رغم ذلك عاوز الاتحاد يمشى، وقال إنه قابل السيد أنور السادات وأن سيادته قال له أن الرئيس جمال سايب له كل الخيوط اللى كانت فى إيده وأنا الحقيقة لم أعلق على كلامه ده لأن كلامه كثير، فلما كلمنى سامى بأقول له دا مجدى بيتساءل إن كان الرئيس له حاجة فى الجيش يعتمد عليها والا لا.

س: ألا يفهم من ذلك أنكم كستم ترون أن القوات المسلحة لاتؤيد السيد رئيس الجمهورية وأنكم تبحثون ما إذا كان للسيد الرئيس قوات موالية؟

ج : لا.. ولم أكن أقصد هذا ولم أفكر فيه وأنا كنت واضحة فى مناقشتى خلال المؤسسات السياسية فقط.

س : ولكن الطبيعى أن يكون ولاء القوات المسلحة جميعها للسيد الرئيس بصفته — فكيف يقبل هذا التساؤل منك فى موقعك كنائب رئيس الجمهورية إلى سامى شرف بحكم موقعه — إن لم يكن هناك قصد معين؟

ج : أنا كنت أتساءل مع سامى عما ذكره لى مجدى حسنين من أن المرحوم جمال سايب له كل الخيوط فبأسأل سامى عن ذلك وهل فيه حاجة خاصة فى الجيش وده اللى باقصده، لكن مكانش فى مفهومى إن الجيش غير موالى لرئيس الجمهورية.

س : ورد فى حديث جرى بينك وبين محمد فائق يوم ٢٤ / ٣ / ١٩٧١ أيضا أن الأخير ذكر أن شعراوى جمعة اتصل به وأبلغه أنكم بالاتفاق على خطة العمل واختيار الناس الموثوق فيهم، فاستفسرت أنت عما إذا كان الموضوع قد شرح لهم ، فذكر لك «بشرح العملية كلها» ، « تلونا عليه ماورد بالتفريغ رقم ١٠».

ج : هو كان الحديث على أساس أنهم يعملوا على تأجيل المناقشة عن الاتحاد فى اللجنة المركزية.

س : ومادخل محمد فائق فى ذلك؟

ج : هو كان واضح من أحاديثه معى أنه متفق مع شعراوى على أنه يحسن تأجيل نظر المشروع أمام اللجنة المركزية.

س : ومن هم الذين كانوا يعملون بين أعضاء اللجنة المركزية على ذلك فيما علمت؟

ج : أنا لا أعلم شيئا عن تفاصيل ما كان يجرى بين أعضاء اللجنة المركزية واللى اتصل بي فى هذا الخصوص شعراوى وسامى وفائق وعبد المحسن وأن كلامهم معى بيدور على أن اللجنة ستؤجل نظر المشروع وأنا لا أتكلم، وأنا كنت موافق على هذا الرأى أما هم يعملوا إيه فأنا معرفش حاجة أبدا.

س : وما الذى يدعوهم للعمل معا للتأثير على أعضاء اللجنة المركزية واتخاذ مواقف محددة قبل عرض الموضوع للمناقشة؟

ج : هو كان الخوف فعلا وبأمانة من أن الموقف ينفجر كما تفجر أمام اللجنة المركزية على أساس أننا دخلنا اللجنة المركزية منقسمين فى الرأى ودى حاجة خطيرة فعلا ويتج عنها ما حصل أمام اللجنة المركزية، وكان فى مفهومى أن هؤلاء الأربعة بحكم عملهم معى باستمرار فى الخدمة العامة يحاولوا بطريقة ما تأجيل المناقشة أمام اللجنة المركزية إلى أن تصل لحل متفق عليه أو تكون المعركة العسكرية قد بدأت فينتهى الموضوع المختلف عليه واتصالاتهم كانت فى تقديرى عشان لا أثير الموضوع أمام اللجنة المركزية.

س : ألم يكن الأجدر – إذا ما كان الهدف هو الصالح العام وحده – أن تترك المناقشة حرة ومفتوحة دون أى تأثير من أعضاء اللجنة المركزية لبدو رأيهم بعد عرض وجهات النظر المختلفة مما يعد معه أن هذه ظاهرة صحية إذا ما تركت الأمور تسير طبيعية دون تأثير أو إغراء؟

ج : أنا شخصيا لم أتصل إلا بالأربعة الذين قلت عليهم ولم أعط لأحد توجيهات أو تعليمات، وليست لى سلطة على أحد فى ذلك وكان كل كلامى مع الأربعة دول على أساس

أن تأجيل نظر المشروع فى اللجنة ممكن يؤدى إلى مصلحة عامة، وأنا لا أتكلم إذا حصل هذا التأجيل أما اتصالاتهم اللى عملوها فأنا معرفش إيه اللى قالوه للأعضاء بتوع اللجنة المركزية.

س : ولكن الثابت من حديث لك مع عبد المحسن أبو النور يوم ٢٤ / ٤ / ١٩٧١ أنك استفسرت عما إذا كان أعضاء اللجنة المركزية قد حضروا من الأقاليم فذكر لك أنهم «ماشيين كويس ومتفهمين الموضوع» مما يفيد أنك كنت توالى نشاطهم الذى يقومون به وتتابع معهم مايجري مع أعضاء اللجنة المركزية.

ج : أنا سبق أن قررت أنى طلبت عبد المحسن أبو النور فى التليفون وشعرت أنه عنده ناس فى المكتب ولايتكلم بحرية، ولذلك كان هذا السؤال وهذا الرد، إنما مكنتش متابع نشاطهم ولاقصدى من هذا الحديث المتابعة، وكنت سبق وقلت لعبد المحسن بالذات أنى سأتحديث برأى ولا أطلب من أحد أن يقف معى وإذا كنت الوحيد فى الـ ٣٤ مليوناً فأنا سأقول رأى بصراحة.

س : وما قولك فيما ورد على لسانك فى حديث مع أمين هويدى يوم ٢٥ / ٤ / ١٩٧١ بعد اجتماع اللجنة المركزية الأول أن هدفك كان هزيمة سياسية له، وأنت تكتفى بهذه الخطوة مرحلياً، وأنت كنت متفقاً مع سامى وشعراوى وعبد المحسن أن يعملوا مع أعضاء اللجنة على أساس تأجيل اتخاذ قرار فى المشروع ثم اتصل بك قبل الجلسة عبد المحسن أبو النور وذكر لك أن السيد الرئيس سيعزلك من منصبك فيما نعى إلى علمه وعبارة «خش جامد من الأول بلا تأجيل بلا غيره»؟

ج : أنا ذكرت ما ذكره لى عبد المحسن بخصوص اتجاه رغبة الرئيس لإقالتى وأنا رويته لأمين هويدى حقيقة للعلم كصديق، لكن مكانش هو ده السبب اللى خلانى أتكلم كما ذكرت سابقاً وأنه كان واضحاً من اجتماعنا مع الرئيس قبيل الجلسة أنه لن يقبل التأجيل وأنه يطالب كل واحد — أن يتحدث بصراحة — أما عبارة وكان كل همى فعلاً أنى أوضح وجهة نظرى وأن الاتحاد خطأ أسلوباً وموضوعاً وإذا أوضحت وجهة نظرى هذه، تبقى دى هزيمة سياسية للسيد أنور السادات.

س : ولكنك ذكرت صراحة فى الحديث أن ماسميت هزيمة سياسية للسيد الرئيس يكفىك كخطوة مرحلية — فما هى الخطوات النهائية لمقاصدك؟

ج : هدفى النهائى هو أن يقوم العمل السياسى فى البلاد كما ارتبط به رئيس الجمهورية فى خطاب ترشيحه سواء أمام اللجنة المركزية أو مجلس الأمة أو أمام الشعب والعمل من خلال المؤسسات الدستورية والسياسية كما ارتبط معنا بهذا بكلمة على أن تكون اجتماعات منظمة للجنة التنفيذية العليا مرة كل أسبوعين واللجنة المركزية مرة كل شهر وأن يعرض عليها كل ما يههم الدولة وسياستها لمناقشتها وإقرارها .. وهذا لم يكن يتم ولذلك اعتبرت أن جلسة



اللجنة المركزية التي تولدت عن عدم المناقشة المتبعة للقرارات الهامة التي تمس سلامة الوطن وسياسته العليا أن النتيجة التي نتجت عن ذلك في اللجنة المركزية ستكون خطوة — أو على الأقل كان هذا أملي — أو مرحلة تصلح من الأوضاع كما تصورتها لمصلحة الوطن.

س : ولكنك قررت في ذات الحديث لأمين هويدى مايفيد أنك كنت تقصد من حديثك المساس بالسيد رئيس الجمهورية؟

ج : أنا قلت في اللجنة المركزية نفس كلامي في اللجنة التنفيذية العليا، وهذا الحديث المسجل بيني وبين أمين هويدى كان بعد جلسة طويلة بين صديقين والموضوع كان تم وانتهى والكلام مالوش دخل فيه.

س : ولكنك أوضحت قصدك في هذا الحديث وأنت كنت تهدف إلى وضع السيد رئيس الجمهورية في مركز لايتيح له إقالتك من منصبك.

ج : لم يكن قصدى أبدا إخراج رئيس الجمهورية .. وإقالتى من حقوقه الدستورية وقد أقالنى فعلا بدليل أن كلامى أمام اللجنة المركزية هو نفس كلامى أمام اللجنة التنفيذية العليا، وعند اجتماع اللجنة الأخير لم يكن هناك بحث فى إقالتى أو شىء من هذا القبيل، ولذلك لا يمكن أن يكون الغرض هو عدم تمكينه من إقالتى.

س : هل معنى ذلك أنك كنت تذكر لأمين هويدى ما لايدخل فى قصدك الحقيقى؟

ج : الحقيقة هذا الحديث جرى بيننا بعد اجتماع اللجنة اللى استمر طوال النهار وكنت مرهق بالعمل ولم أقصد المعانى اللى جت فى الحديث وكان مجرد حديث فيه كلام كثير الحقيقة مكنتش مركز على معناه.

س : ولكن ورد فى حديث آخر جرى بينك وبين شعراوى جمعة يوم ٢٥ / ٤ / ١٩٧١ على لسان الأخير ما يفيد أن السيد الرئيس لا يستطيع تنفيذ ما يفكر فيه بالنسبة لك، وطلب منك أن تناقش ما ذكره لك عبد المحسن أبو النور، وذكر « أن اللجنة بتاعتنا ونقدر نعمل كما نشاء، ويوقفوا معنا موقف كويس » تلونا عليه الحديث الوارد بالتقرير ٣.

ج : الحقيقة أنا سمعت الكلام ده وشعراوى لكن أنا مكنتش أعير إقالتى أو بقائى أى أهمية لأننى كنت زاهد فى هذه الأمور من يوم اشتغالى بالمناصب العامة ، وكنت مستمع أكثر منى متحدث وكانت العبارات اللى وردت على لسانى فيها من الانفعال الوقتى.

س : ولكن الواضح من حديث شعراوى جمعة أنه ماشى معك فى الموضوع على أساس أن ماتم فى اللجنة المركزية لم يكن للصالح العام.



ج : أنا لم أعط هذا الحديث أى أهمية - يسأل هو عن قصده - أما قصدى أنا فكان الصالح العام زى ما قلت.

س : ورد على لسانك فى حديث آخر يوم ٢٦ / ٤ / ١٩٧١ تعليقا على ماجرى فى اللجنة المركزية أن سامى ذكر أنه كان يجلس فى الخلف، «ومهيض مع الجماعة اللي ورا».

ج : أنا الحقيقة مش فاكر أنه قال لى أنه هيض مع الناس اللي ورا، وعموما سامى شرف مش عضو لجنة وإنما عضو احتياطى ودول بيقدوا ورا فعلا ويمكن بيحضر باعتباره وزيرا.

س : ألم تلاحظ تصرفاته خلال انعقاد اللجنة؟

ج : لا.

س : ذكرت فى هذا الحديث لسامى شرف أنه «حيصفى الكل فذكر هو أنه غير مختلف معك فى هذا وأنه سيرقب الأمور بعد ذلك، فذكرت عبارة «والله يعنى اضغطوا عليه» فما الذى قصده من ذلك؟ «تلونا عليه التقرير رقم ١٦».

ج : ده كان موقف تقديرى أو استنتاج من ناحيتى أن بعد اللجنة الرئيس حيتخذ إجراء وخصوصا أنه طلب تحديد مواقف فسامى.. قال لى نتظر ونقول ، وقصدى من عبارة اضغطوا عليه أن سامى وشعراوى بالذات يكلموا الرئيس وبهدوء عشان مايتخذش إجراء تصفية بالنسبة للموجودين معاه فى السلطة وسبب حديثى مع سامى بالذات أنى كنت باعتبره هو وشعراوى أقرب الناس للرئيس ويستمع إليهم وإلى رأيهم باستمرار كما سبق أن ذكره لى الرئيس شخصيا فى عدة مناسبات بعد وفاة الرئيس الراحل ، ولهذا السبب كنت باتكلم مع سامى فى تهدئته وهذا قصدى من هذه العبارة.

س : ألم تقصد من عبارة الضغط هذه التمكن من السيطرة على مقاليد الحكم؟

ج : لا.. وكلمة الضغط هنا اصطلاح سياسى يقصد به الإقناع.

س : وماقولك فيما ورد بحديث جرى بينك وبين محمد فائق على لسانك به التعريض بالسيد الرئيس إلى أنه يجب العمل بقوة فى مجلس الأمة وربط الناس «واحد واحد» وتنظيم ثلاثيات أو خماسيات.

ج : اللى أذكره أنى لم أحضر الهيئة البرلمانية ولا مجلس الأمة لأن مجتئش دعوة ومحمد فائق كان بيعك لى على اللى حصل فى الهيئة البرلمانية يوم ٢٩ / ٤ / ١٩٧١ وقال لى أنه كان فيه تهيين فى مجلس الأمة وأى واحد بيتكلم بيسكتوه وباين قوى إن المجلس قلقان، وإن مفيش فيه أى تنظيم - فقلت إزاي مجلس الأمة مفيش فيه تنظيم وطول عمره فيه تنظيم من أيام ماكنت رئيس وزارة، وكان تنظيمنا فى مجلس ثلاثيات أو خماسيات - فذكر هذا الكلام كان

بمعرض أسلوب العمل فى مجلس الأمة كخبرة فى أعمال التنظيم أى أنى كنت بأكلمه كخبير تنظيم.

س : وما دخل محمد فائق فى ذلك؟

ج : أنا بأكلمه كعضو مجلس أمة ووزير وياخذ رأى فى موضوع فبأدى له خبرتى.

س : وهل كان يستطلع هذا الرأى لعمل مثل ذلك التنظيم بين أعضاء مجلس الأمة كمستول من قبل السلطة الحاكمة؟

ج : أنا فى تقديرى أنه كان بيتكلم على أساس عمله بين أعضاء مجلس الأمة بشأن تنظيم الطلائع التابعة للاتحاد الاشتراكى.

س : ولكن واضح من الجواب أنك تحدثت معه بصفة الجمع بما يفيد أنك تشارك فى هذا العمل؟

ج : أنا لا أقصد بعبارة الجمع السلى بأحدثت بها أنه باشتغل فى حاجة إنما أقصد.. نفسى وكنت باتكلم معه بصفة الجمع عن نفسى عندما كنت أعرض آرائى له.

س : وما الأمر الذى كتبت أنه يمكن أن يؤدى إلى إجراء دستورى؟

ج : مكنتش أقصد أن المجلس يتخذ إجراء دستوريا مع رئيس الجمهورية ومكناش فى خاطرى وأنا باتكلم أو كان الكلام على أن يتخذ إجراء دستوريا إذا كان المجلس قلقان فيما ظهر له.

س : ولكن الواضح أن الحديث كان يجرى بشأن اتخاذ إجراء دستورى قبل شخص معين.

ج : أنا أقصد أنه يمكن أن يتخذ إجراء دستورى فى أى شأن فى الدولة ولازم يكون فيه تنظيم جوه المجلس، ومكنتش أقصد أتخذ منه أن يجمع توقيعات من أعضاء اللجنة المركزية بالتحديد ساعة موعد الاجتماع ومناقشة الموضوع.

أنا قصدت من هذا ضرورة جمع اللجنة المركزية لبحث أمر استقالتي لأنى كنت أريد إخلاء مسئوليتى السياسية بالكامل، وقبول الاستقالة قانونا من حق اللجنة المركزية وأنا بعتهى لعبد المحسن عشان يعرضها على اللجنة وعشان كده كنت باقول لشعراوى تجمع اللجنة المركزية لبحث موضوع الاستقالة مش الإقالة وإقالتي كانت من منصبى كنائب رئيس جمهورية ، أما استقالتي فكانت من عضويتي فى اللجنة التنفيذية العليا وقبولها من حق اللجنة المركزية.

س : ثابت من التحقيقات أن شعراوى جمعة تحرك فعلا بعد إقالتك وأنه اتصل بأعضاء

التنظيم الطليعى لبحث أمر هذه الحركة وخطوات العمل ورأس اجتماع أمانة ذلك التنظيم يوم ١٢/٤/١٩٧١ بعد أن جاء اللجنة التنفيذية فى مجلس الدفاع يوم ٢/٥/١٩٧١ وأشير فى هذين الاجتماعين إلى تصرفات السيد رئيس الجمهورية واقترح فى هذين الاجتماعين ضرورة تنحيته من منصبه بالقوة.

ج : أنا معرفش شىء عن هذا الموضوع أو عن هذه الاجتماعات ولم أسمع عنها إلا الآن بالتحقيق.

س : وكيف تفسر عدم ذكره لك هذا التحرك وقد حادثك فى أنه يخطط وطلب منك الوقوف فى تخطيطه.

ج : أنا أعتقد أنه مقاليش لأنه يعرف أنى لا أوافق على حاجة زى كده وده دليل على أنه مايشغلش لا لمصلحتى ولا معاى وإلا كان قال لى.

س : ألم يذكر ذلك لك محمد فائق وقد حضر اجتماع ١٢/٥/١٩٧١ على مائت من التحقيقات وماقرره هو نفسه خاصة أنه تربطه بك علاقة خاصة؟

ج : الحقيقة مسحدش قال لى ولا محمد فائق وأعتقد أنهم كانوا شاعرين أنى قررت نهائيا وبدون رجعة أن أعزل العمل السياسى ولهذا السبب حتى لو كانوا عملوا حاجة مايقولوش لى عليها وأنا لا علم لى بها.

س : ورد فى حديث بينك وبين محمد فائق بتاريخ ٢/٥/١٩٧١ بأن أحد الأشخاص حادثك عن أن انفجاراً سيحدث وأنه من غير المقبول أن نطلب من الناس التحرك دون تحرك التنظيم وذكر أن التنظيم فى حالة ذعر شديد «وتلونا عليه التقرير رقم ١٣».

ج : أنا مش متذكر هذا الحديث وإذا كان حصل يوم ٢/٥/١٩٧١ فيبقى يوم ٢/٥/١٩٧١ ولم أكن أقصد أبدا أن محمد فائق أو غيره يتحرك.

س : ألا تذكر الذى حادثك فى هذا الشأن وذكر لك أن انفجاراً سيحدث؟

ج : لا.. مش فاكر الحقيقة حاجة عن هذا الحادث، وعلى أى حال فإذا كان حصل فهو حديث وليس له دلالة والشخص اللى كلمنى ده شخصية غير هامة أو مؤثرة بدليل أنى مش فاكر اسمه ولاقلت اسمه فى حديثى مع فائق.

س : ثبت من التحقيقات أن بعض المتهمين تحركوا بالفعل يوم ١٣/٥/١٩٧١. بعد قبول استقالة شعراوى جمعة وقد غيروا برنامج محطة إذاعة صوت العرب. وشارك بعضهم فى القيام بمظاهرات ظهر يوم ١٤/٥/١٩٧١ وقد تم القبض عليهم، كما قاموا بتوزيع منشورات مناهضة للسيد رئيس الجمهورية.

ج : أنا لم أسمع شيئاً عن هذا الموضوع إلا فى التحقيق وليست لدى معلومات عنه.  
س : كما ثبت أن بعض المنشورات التى وزعت طبعت على آلة كاتبة ضبطت بمنزل ضياء الدين داود؟

ج : الحقيقة أول مرة أسمع بهذا الموضوع.

س : ألا يبين ذلك من هذه الحقائق مع الأحاديث التى جرت بينك وبين شعراوى جمعة وعبد المحسن أبو النور ومحمد فائق وسامى شرف أنهم كانوا يخططون بالفعل ويستحركون لفرض سيطرتهم على السيد رئيس الجمهورية أو تنحيته بالقوة؟

ج : الأحاديث التى جرت بينى وبينهم لم أفهم منها أنهم جادون فى العمل لقلب نظام الحكم بالقوة، وجايز كنت أستشعر من هذه الأحاديث أنهم كانوا يقصدون وضع أسلوب عمل يضمن استمرار العمل من خلال المؤسسات السياسية، وكانوا غير موافقين على بعض تصرفات السيد أنور السادات وعدم أخذ رأى اللجنة التنفيذية العليا والمركزية وعدم اجتماعهما لمدة طويلة. وإنما لم أفهم من أحاديثهم أنهم عاوزين يقلبوا النظام بالقوة أو ينحوا الرئيس بالقوة، وأنا شخصياً لم يكن هذا هدفى فى يوم من الأيام وكان هدفى هو أن أتحدى عن العمل السياسى بعد أن شعرت أنى أدبت واجبى.

س : وما الذى دعاك لأن تعرض فى حديثك أمام اللجنة المركزية لفرعيات جرت بين رؤساء الوفود، وهل كان ذلك بقصد التأثير على الأعضاء لاتخاذ موقف معين؟

ج : أنا بأعتبر كل مذكرته من صلب الموضوع لأن الاتفاقية نجاحها أو عدمه مرتبط أساساً بالنيات وليس بالنصوص ، ونحن نعلم كم من اتفاقيات دولية مزقت مهما كانت نصوصها، وفى اتفاقية مثل هذه الاتفاقية وموضوعها الكامن فى اتحاد بين ثلاث دول، النيات أهم بكثير جداً من النصوص. ولذلك رأيت من الواجب علىّ أمام اللجنة المركزية التى كانت ستتخذ قراراً والتى كانت بدورها ستقوم بالاستفتاء وشرح هذه الاتفاقية للجماهير التى ستبدى رأياً فيها أن يكونوا على بينة بكل التفاصيل حتى يتم تصويتهم واختيارهم من الواقع وليس من خلال النصوص فأنا أذكر على سبيل المثال اتفاقية الجامعة العربية لو قرأناها لوجدناها أفضل من اتفاقية بنغازى عشرات المرات ولكن نوايا الحكومات العربية هى التى تستطيع أن تنجح اتفاقيات الجامعة العربية أو تجعلها مهمشة.

س : قرر أحمد كامل بالتحقيق أنك كنت وراء هذه المؤامرة بتحريضكم شعراوى جمعة وسامى شرف ومحمد فائق عليها وإثارتك لهم ضد السيد رئيس الجمهورية؟



ج : أنا رأيت في أحمد كامل قلته قبل ما أعرف اللي قاله عنى، وهو أن تفكيره محدود وقد عمل معى فى الاتحاد الاشتراكى ويعلم جيدا رأى فيه ولاصلة لى به.

س : ألدك أقوال أخرى؟

ج : أنا أحب أوضح موقفى وهو أننى لم أشارك فى أى تأمر ولم أقصد فى أى عمل قمت به أو قول ذكرته إلا المصلحة العامة، ولم أفكر أبدا فى أن أقوم بعمل غير مشروع ضد النظام أو ضد الرئيس والأحاديث التى جرت ووجهت بها فى التحقيق أوضحت قصدى فيها وهناك أحاديث أخرى جرت بينى وبين هؤلاء ليس فيها هذه الشبهات التى ووجهت بها بل كلها تدعو إلى لم الشمل وعدم تفجير الموقف والتكتل من أجل المعركة بيننا وبين إسرائيل ، والتغاضى عن بعض المضايقات التى نقابلها فى سبيل المعركة التى نتنظرها، ولو كنت أريد أن أتأمر أو أناور لما تحدثت هذا الحديث الصريح ولما أبدت رأى بكل هذا الوضوح أمام رئيس الجمهورية وأمام نائبه وأمام اللجنة التنفيذية العليا وأمام اللجنة المركزية .

تمت أقواله ووقع..

وأقفل المحضر على ذلك عقب إثبات ماتقدم حيث كانت الساعة ١٥ ، ٤ م

رئيس النيابة



تحقيقات المدعى  
المقام الاشتراكى





هذا هو نص محضر التحقيقات التكميلي الذي قام به المدعى الاشتراكي.

فتح المحضر يوم الثلاثاء الموافق ١٧/٨/١٩٧١ الساعة ١٠ بمبنى مجلس قيادة الثورة بالجزيرة. نحن: دكتور مصطفى أبو زيد فهمي المدعى العام الاشتراكي — دكتور سعيد عبد الماجد رئيس النيابة المتدب — محمد حسين عثمان سكرتير التحقيق.. بعد الاطلاع على الأوراق والتحقيقات.. وحيث كنا قد نبهنا بإحضار على صبرى، وحيث حضر دعونا وسألناه بالآتي قال:

اسمى : — على بليغ صبرى (سابق سؤاله)

س : ماقولك فيما قرره أحمد كامل فى أنك كنت المحرك الرئيسى فى عملية التآمر ضد رئيس الجمهورية؟

ج : هذا غير صحيح.

س : قرر أحمد كامل أنك عملت على ضم بعض أعضاء اللجنة التنفيذية العليا وبعض الوزراء ومن فى حكمهم وتجمعهم ضد الرئيس بدعوى انفراده بالرأى كما أنك اتصلت بشعراوى جمعة وأقنعتة بتكوين رأى عام فى التنظيم حتى يمكن للمؤسسات السياسية أن تقف ضد ماصورته بانفراد الرئيس بالرأى.

ج : لا لم يحدث وأنا كل اتصالاتى تختص بموضوع الوحدة الثلاثية وهذا الموضوع كان مطروحا للمناقشة أمام اللجنة التنفيذية العليا واللجنة المركزية، وكان لى رأى فى هذا الموضوع.. وهذا الرأى نوقش فعلا فى اللجنة التنفيذية العليا ثم عرض الخلاف فى الرأى على اللجنة المركزية وأبدت وجهة نظرى فى اللجنة المركزية والتى بناء عليها حدث تعديل فى الاتفاقية التى وقعت فى بنغازى ووافقت عليه فورا، وهذا يدل على أن كل ماكنت أقصده هو المصلحة العامة والمصلحة القومية وإبرام اتفاقية أحسن من الناحية القومية وتفيد جمهوريتنا، وهذا ليس حقا لى كعضو فى اللجنة التنفيذية ولكنه واجب يجب أن أقوم به إرضاء لضميرى وللقسم الذى أقسمته مرارا وتكرارا عندما توليت مناصب مختلفة بأن أقسم بالله العظيم أن أحافظ على النظام الجمهورى وأن أرعى مصالح الوطن رعاية كاملة وهو قسم لا أقسمه ترديدا ولا شك، ولكنى أعنى فيه كل كلمة وكل حرف وإذا رأيت أن هناك شيئا يتعلق بمصلحة الوطن خلال المنظمات السياسية التى أنتمى إلى عضويتها فإنى أجد أن هذا القسم لا بد أن أحافظ عليه.

س: ولكن الواضح من خلال الأحاديث التى كانت تدور بينك وبين بعض المسئولين أن هناك مخططا معيناً تم الاتفاق عليه وأن الرأى قد استقر على تنفيذه بالقوة.

ج : لا لم يحدث بتاتا ولم يكن هناك أى اتفاق لتنفيذ أى مخطط أو أعلم به أو اشتركت فى تخطيطه وكل ما أذكره عن ذكر الفريق فوزى فى الأحاديث هو أنه كان مستعدا للمعركة مع إسرائيل فى خلال أسبوع من اجتماع اللجنة المركزية على ما أذكر وأن أول ماتبدأ المعركة مع إسرائيل ستصبح كل هذه الموضوعات موضوعات فرعية.

س : جاء فى حديث دار بينك وبين شعراوى جمعة حينما كان يحدثك عن عرض موضوع اتحاد الجمهوريات العربية على اللجنة المركزية وعلى مجلس الأمة أنك قلت «وحيأخذ قرار بالتأجيل زى اللجنة المركزية من هنا لغاية فوزى ما يكون جاهز».

ج : ده كان استفسار منى هل فيه تأجيل أو مفيش تأجيل ولا أذكر بالضبط الحديث واللى أذكره أنه كان السيد شعراوى جمعة يعرض فكرة أنه لا يثار الخلاف الموجود فى اللجنة التنفيذية على اللجنة المركزية خصوصا أنه يمكن أن يؤجل موضوع المناقشة وفى خلال هذا التأجيل يمكن أن تجتمع ثمانية كلجنة تنفيذية عليا وتحصل الاتفاقات بحيث إن احنا نخش اللجنة المركزية متفقين يا إما فى خلال هذا التأجيل ح تكون المعركة العسكرية بدأت وفى هذه الحالة يصبح الموضوع موضوعا ثانويا والمعركة العسكرية تكون الشغل الشاغل وده كل رأى.

س : هل كان من المقصود أن تبدأ المعركة العسكرية دون موافقة رئيس الجمهورية؟

ج : كان فيه قرار من مجلس الدفاع بأنه يوم ما يكون فوزى جاهز ستبدأ المعركة فورا وعلى ما أذكر أن الرئيس أنور السادات بنفسه قال فى الهيئة البرلمانية الأوامر موجودة عند فوزى يوم مايكون جاهز يبدأ المعركة.

س : متى صدر هذا القرار؟

ج : هذا القرار صدر فى اجتماع مجلس الدفاع فى مارس بعد إنهاء وقف إطلاق النار.

س : على فرض صدور مثل هذا القرار هل من الممكن للفريق فوزى أن يبدأ المعركة دون استئذان رئيس الجمهورية أو موافقة لاحقة؟

ج : أنا ما أعرفش الاتفاق اللى تم بين الفريق فوزى ورئيس الجمهورية إيه ولكن كان فى تصورى أنه لو حتى فوزى ح يستأذن رئيس الجمهورية ويقول له أنا جاهز ح يقول اضرب ح يستنى إيه.

س: ولكن الثابت أنه ورد على لسان شعراوى جمعة ردا على حديثك «فوزى ح يكون جاهز أنا مالى إيدى من النقطة دى احنا ح نتحرك تنظيميا على هذا الأساس» (أطلعناه على التقرير رقم ٢ المتضمن المحادثة التليفونية بينه وبين السيد شعراوى جمعة فى الفترة من ٢٢/٤ الى ٢٤/٤/١٩٧١).

ج: الفكرة هناك اجتماع للجنة التنفيذية العليا حدث فيه خلاف للرأى وتصويت وكما ذكر رئيس الجمهورية ٥ إلى ٣.. ويدل هذا على انقسام فى الرأى البعض قال لا وأنا منهم وطلبنا بحث الموضوع على أساس تعديل المشروع. بحيث تكون الآراء كلها متفقة ورفض رئيس الاتحاد الاشتراكى النظر فى التعديل وطلب التصويت على المشروع بحرفيته وبعد التصويت اقترح الدكتور محمود فوزى عقد لجنة تنفيذية عليا بعد يومين آخرين من التفكير والآنقوم من الاجتماع التالى إلا متفقين تماما وندخل اللجنة المركزية متفقين فى الرأى .. وقال الرئيس أنه سيفكر لمدة يومين ويعطينا خبراً وفى اليوم الثالث ظهر فى الصحف خبر بعقد اجتماع اللجنة المركزية فى اليوم التالى..

ومن هنا فهمت أن فكرة اجتماع اللجنة التنفيذية العليا من جديد أصبحت غير ذات موضوع وأن الرئيس يريد أن يطرح موضوع الخلاف على اللجنة المركزية وكانت كل أحاديث شعراوى جمعة معى تنصب على محاولة تأجيل مناقشة الموضوع فى اللجنة المركزية إما لاستفيد من خلال فترة التأجيل بإعادة بحث الموضوع فى اللجنة التنفيذية العليا أو بأن تكون المعركة مع إسرائيل قد بدأت وبالتالي يصبح الموضوع موضوعاً ثانوياً ولكن قبل اجتماع اللجنة المركزية وفى صالون الانتظار قال السيد رئيس الاتحاد أنه صمم على أخذ الرأى فى نفس اليوم وطالب الجميع بأن يتحادثوا بمنتهى الصراحة وفهمت من هذا طبعاً أنه لا يريد التأجيل وأنه يطالبني بأن أتحدث بنفس الاعتراضات التى اعترضت عليها فى اللجنة التنفيذية العليا.

س : ولكن الثابت من أقوال أحمد كامل أن نتيجة التصويت فى اللجنة التنفيذية العليا كانت بناء على تدبير سابق بينك وبين السيد عبد المحسن أبو النور ولبيب شقير وضياء الدين داود ومحمد فائق والفريق فوزى وسامى شرف وسعد زايد وحلمى السعيد وأمين هويدى وفتحى الديب وأنت كنت تقول لليب شقير وضياء داود خوفاً من تراجعهما وتحميساً لهما على ما اتفقتم عليه «أن الرئيس سيضربكم بالأحذية إذا صدر قرار لصالحه وإذا لم يصف المعارضين فإن أيامه ستكون معدودة».

ج : أنا لم أتحدث مع لبيب شقير وضياء داود من يوم مارجعت من بنغازى حتى اجتماع اللجنة التنفيذية ولم أرتحى الديب منذ اجتماع بنغازى حتى يومنا هذا وعبد المحسن أبو النور



فات على بعد مارجعت من بنغازى بصفته أحد أعضاء اللجنة التنفيذية و أحد أعضاء الوفد ومقدرش يحضر اجتماع بنغازى عشان الطائرة ماشالتش وقلت له على اجتماع بنغازى ومعظم هؤلاء الأشخاص غير أعضاء فى اللجنة التنفيذية العليا وح اتفق معاها لم يصدر منى أى كلام للبيب شقير أو ضياء الدين داود.

س : قرر أحمد كامل أيضا أنه حدث اجتماع بمنزل شعراوى جمعة يوم ٢٣ / ٤ / ١٩٧١ تم فيه وضع خطة تأجيل لاتخاذ قرار فى اللجنة المركزية يوم ٢٥ / ٤ / ١٩٧١ تمهيدا لعمل خطير وبحيث يتم الاستناد إلى المؤسسات السياسية والقوات المسلحة وأنتك وافقت على التأجيل للدراسة باعتبار أن ذلك من شأنه تنويم الموقف وتعقيم موضوع الفريق فوزى.

ج : أنا لا علم لى بهذا الاجتماع بتاتا ولا علم لى بأى خطة موضوعة سواء للتدخل سياسيا أو عسكريا لإرغام الرئيس أو لقلب الحكم أو لإرغام رئيس الجمهورية على أى شىء وأنا مستعد أواجه أى واحد من اللى يقول عليهم أحمد كامل إنهم كانوا مجتمعين.

س : جاء فى حديث بينك وبين سامى شرف يوم ٢٤ / ٤ / ١٩٧١ أنك تساءلت إذا كان قد تم شرح الموضوع لأعضاء اللجنة المركزية قرر سامى شرف قائلا: «آه بالنسبة للأعضاء ما هو فيه واجبات نزلت لكل يعنى تفهيم كامل هو بس بتوع الصعيد مش هنا إنما الكل بعد كده كله كويس إنما يهمنى احنا نهذا شوية فى المرحلة دى ونخلى فوزى يشوف شغله يعنى نكون صاحيين» وهذا يدل على اتصال بما كانوا يخططون ويدبرون.

ج : أنا كنت بأسأله فى نقطة معينة هى: هل أتحدث فى اللجنة المركزية أم لا وأظهر الخلاف بينى وبين رئيس الاتحاد الاشتراكى أم لا؟ وكان هناك فكرة بتقول زى ما قالوا لى أنهم يستطيعوا يؤجلوا المناقشة وبناء عليه لا أطلب الكلمة فى اللجنة المركزية وهذا فعلا كان غرضى من الحديث.

س : قرر أحمد كامل أيضا أنك اقترحت على شعراوى جمعة أن يبذل جهده لدى الرئيس لتهدئة خاطره عن طريق التظاهر أن مابدا من خلاف معه كان لمصلحة البلد على أن يستمر المخطط المتفق عليه فى طريق التنفيذ.

ج : أحمد كامل ده عنده تخيلات وأنا حديثى كان واضح مع شعراوى وأؤكد بهحديث حصل مع هيك نفس الحديث قلت فيه إن أنا مستعد أن أروح أزور رئيس الجمهورية فى بيته



وأشرح له الأسباب التي دعنتى إلى التحدث فى اللجنة المركزية وأنى مستعد فى الاجتماع القادم للجنة المركزية أن أطلب الكلمة وأعلن لأعضاء اللجنة أن يعتبروا أن المناقشات التي دارت كانت مناقشات موضوعية وبعد أن وصلنا إلى اتفاق فى رأى فنحن جميعا يد واحدة وراء السيد الرئيس.

س : قرر كل من سامى شرف وشعراوى جمعة أن معارضتك لاتفاقية الاتحاد الثلاثى لم تكن موضوعية لأنها كانت تمس أشخاصا وأنت كنت غاضبا بسبب إغفال الرئيس استطلاع رأيك فيها وأضاف سامى شرف أنه كان من المفروض ترك الأمر للمناقشة ولكنك لم تترك أحدا إلا واتصلت به لتبدى له رأيك؟

ج : أنا لم أتصل بأحد من المسئولين قبل المناقشة وكانت مناقشتى والمحضر موجود موضوعية والدليل على ذلك أنه عندما تقدم فى اللجنة المركزية الدكتور مصطفى أبو زيد فهمى باقتراحه وافقت عليه مباشرة وهذا يدل على أن الموضوع هو الذى كان يهمنى ولم يكن الموضوع شخصا بأى حال من الأحوال.

س : قرر محمد فائق أيضا أنك كنت تتحدث أحيانا بعبارات فيها تعريض بالرئيس.

ج : لم يرد بأقوالى أى شيء فيه تعريض بالرئيس وأنا ذكرت الحوادث كما جرت تماما.

س : جرى فى حديث بينك وبين السيد شعراوى جمعة يوم ٣ / ٥ / ١٩٧١ بعد صدور قرار إقالتك إنه ذكر لك أنه مجتمع مع كل من سامى شرف والفريق فوزى منذ الصباح لبحث الموضوع وطلب منك أن تهدأ وأن تشق فى تخطيطه كما ذكر لك أنه سيستغل عملية الإقالة استغلالا ممتازا وقد تساءلت عن رأى الفريق فوزى فى تلك الحادثة فقال لك: «هو فوزى قرنان ومتضايق جدا» فكان ردك على ذلك «طيب قرنان ومتضايق لكن ساييبه لازم نرد عليه طيب بكره وهو يخلص عليكم كلكم» وهى عبارات يفهم منها معنى التحريض على التحرك تنفيذا للمخطط المتفق عليه.

ج : اللى أذكره عن هذا الحديث أن شعراوى كان يكلمنى مجاملة بعد صدور قرار الإقالة ويقول لى خليك هادئ ومتزعزلش كأى واحد بيواسى شخص ثم ذكر بعض المعلومات عن ناس هو مجتمع بهم، أما سؤالى فهو باشوف الناس شعورها إيه نحوى خصوصا زملائي اللى اشتغلت معاهم أما أنى بأحرضه على اتخاذ أى مخطط فلم يرد فى كلامى أى نوع من أنواع التحريض ولا علم لى بأى مخطط كان يحدث بتاتا وكان هذا الحديث فى يوم إقالتي ولا أعتبر

أنه يجوز أن يؤخذ علىّ فى يوم تصدر فيه إقالتى أن يؤخذ على كلام ويفسر أو يؤول على أنه تحريض لأن التحريض يجب أن يكون من موقع واحد قاعد بيفكر تفكير هادئ وبخطط لعملية إنما ما تجيش فى يوم واحد تدينى قلم وده كان رد فعل بتاع واحد مدينى قلم.

س : قرر عبد المحسن أبو النور أيضا أن هناك مجموعة معينة مرتبطة بك تتكون من شعراوى جمعة وسامى شرف ومحمد فائق وأمين هويدى وإنكم كنتم تجتمعون لعمل دراسات وأضاف أنك شخصية غير شعبية وخلافك مع الرئيس كان خلافا شخصيا وأنت قصصت عليه بعد عودتك من بنغازى مآذار من أحاديث وفهم منك أنك لاتوافق على الاتفاقية أسلوبا وموضوعا وأن رئيس الجمهورية هو الذى ضغط فى سبيل إبرامها (عرضنا عليه تسجيل المكالمات التليفونية التى جرت بينه وبين السيد عبد المحسن أبو النور.. يوم ١٧/٤/١٩٧١).

ج : رداً على الجزء الأولانى لم أجمع بهذه المجموعة التى يدعى عبد المحسن أنى أجمع بها وحتى أحاديثى التليفونية معهم محدودة جدا.. إلا فيما يخص هذا الموضوع أما فى خلال العام كله فلم أكن أجمع بشعراوى ولم أحدثه إلا مرة كل عشرة أيام عشان أسلم عليه وسامى شرف يمكن مكلمتوش خلال السنة دى إلا مكالمتين فى التليفون.. مش اجتماعات.. كذلك أمين هويدى، هذا عن التليفونات أما عن الاجتماعات فلم يحدث أى اجتماعات ومستعد يورينى فىن وامتى اجتمعت بهم ولو لمرة واحدة ولم أجمع ولم أتصل بهؤلاء الأفراد إلا للمجاملة بس وكنت شايف شغلى ويس وبيقولوا شلة على صبرى طيب ما أنا شلة، أنور السادات له.. مابقولوش إن دى شلة أنور السادات، إذا كان على الصداقة، وبعدين لو تلاحظوا أن هؤلاء الأفراد إذا كان بيوحى إلى بعض الأفراد تهيؤات بيكون لهم تهيؤات زى أحمد كامل وعبد المحسن معتقدين إن دول شلتى فيتصادف أن هؤلاء هم الذين عملوا تحت رئاستى فى رئاسة الجمهورية أثناء ما كنت وزير شئون رئاسة الجمهورية مافيش شك الناس بيتها لها إن دى شلة أو مجموعة، وقيل فى يوم من الأيام أن عبد المحسن من شلتى حينما كنت رئيس وزارة وكنت أكثر واحد أتناقش معاه وأتخانى معاه فى جلسات الوزراء لكن موضوعيا علاقة شخصية دى موضوع تانى وده ردى على الجزء الأول، أما السؤال الثانى أن هناك خلافا شخصيا فلا أعتقد أن هناك خلافا شخصيا بينى وبين الرئيس ولكن خلافاتنا الموضوعية قد تكون عنيفة ولكن علاقاتنا الشخصية قوية، وبخصوص الأحاديث عبد المحسن هو الذى بيادرنى بالحديث وبيقول لى إيه الذى أنتم جايينه معاكم كأنه يعترض مسبقا على الاتفاق وأنا باطلب فى هذا الحديث عقد اللجنة التنفيذية العليا واللجنة المركزية، طلب منى إيه الذى حصل فحكيت له على الذى حصل فى بنغازى.

س : هل صدرت منك العبارات الواردة في الحديث والتي تضمنت سبا للسيد رئيس الجمهورية؟

ج : أنا ماسبتش رئيس الجمهورية.

س : ما هو تكييفك للعبارات التي وردت في الحديث الذي دار بينك وبين عبد المحسن أبو النور (تلونا عليه العبارات الواردة في الحديث والتي تضمنت سبا للسيد رئيس الجمهورية).

ج : أنا مجبتش اسم أنور السادات في هذا الحديث ، معرفش الأحاديث دي جاية إزاي وكل اللي أفكره موضوعات أثيرت وآرائي فيها إما حرفية أحاديث وظروفها صعب إنى أقررها النهاردة.

س : ولكن الواضح من الحديث أنه كان يدور حول رئيس الجمهورية؟

ج : أنا مش فاكّر هذا الحديث حصل إمتى.

س : واضح من حديث لك مع السيد أمين هويدى يوم ٢٥ / ٤ / ١٩٧١ أنك تناقشت معه عما دار فى جلسة اللجنة المركزية وقلت أنك كنت تستهدف هزيمة سياسية للسيد رئيس الجمهورية وأنت قصدت وضعه فى مركز لايمكنه من إقالتك (تلونا عليه نص الحديث بالتقرير رقم ٣).

ج : أنا فاكّر حديث دار بينى وبين أمين هويدى بعد اجتماع اللجنة المركزية فى نفس اليوم وكان قصدى أنى عملت الواجب الللى على «أمام اللجنة المركزية» وإن كان يريد أن يشيلنى بعد كده يبقى أنا أدبت الواجب الللى علىّ، ده كان قصدى من الحديث.

س : قرر بعض المستجوبين أنك قصدت من حديثك فى اللجنة المركزية بهذه الصورة إخراج السيد الرئيس وأن تظهر فى صورة البطل إذا أصدر قرار إقالتك.

ج : أنا قصدى أن أؤدى واجبى وإذا صدر قرار بعد ذلك أكون أدبت الواجب الللى علىّ، والدليل أن الكلام الللى قلته فى اللجنة التنفيذية يطابق الكلام فى اللجنة المركزية ويطابق الكلام فى بنغازى ولم يكن الكلام فى اللجنة المركزية شيئاً جديداً على رئيس الجمهورية وبالتالي لم أقصد أن أطلع بطل.

س : هل تذكر أن لقاء تم بينك وبين الدكتور إبراهيم سعد الدين نائب رئيس الجهاز المركزى للمحاسبات يوم ١٢ / ٥ / ١٩٧١ بناء على موعد سابق؟

ج : أبوه هو جه زارنى فى البيت.

س : ما سبب هذه الزيارة؟



ج : هو كان فى موسكو فى وفد سلام وبعدين جه وقال لى أنه قابل السفير المصرى مراد غالب ويبلغنى تحياته وبعدين قال إيه الهيصمة اللى فى البلد؟ قلت له لازم سمعت اللى حصل. فقال لى آه.. حقه كله وهى كانت زيارة مجاملة وهو مش صاحبى وليس صديقاً ويمكن فيه خلافات سياسية كبيرة بينى وبينه وهو بيعتقد أنى السبب فى عدم استمرار عمله فى المعهد الاشتراكى ولم يدر أى حديث خاص بالموقف.

س : أألم تصدر منك إلى الدكتور إبراهيم سعد الدين أى توجيهات خاصة بالموقف ؟

ج : لا وأنا بينى وبين إبراهيم سعد الدين خلافات سابقة حول موضوع المعهد الاشتراكى وموضوع أنه سقط فى انتخابات الاتحاد الاشتراكى فى مركز الزقازيق وهو كان بيعتقد إن أنا السبب فى سقوطه أو أنى ما ساعدتوش ثم كان حصل بينى وبينه إن أنا حققت معاه تحقيق سياسى بناء على أوامر الرئيس جمال عبد الناصر عندما كنت أمين عام الاتحاد الاشتراكى وكان متهما أن له اتصالات شيوعية من خارج البلاد مع القوميين العرب مع محسن إبراهيم من القوميين العرب وماfish بينى وبينه ود.

س : أألم يطلب منك الدكتور إبراهيم سعد الدين شيئاً أو يحاول أن يقنعك برأى معين فى الموقف؟

ج : أنا مش فاكّر الحديث ويجوز طلب منى عدم تقديم استقالة من اللجنة التنفيذية العليا ولكن الوضع كان حرجاً جداً لأن قرار الإقالة من نائب رئيس الجمهورية كان بيوضعنى فى مركز حرج إنى أقعد فى لجنة يرأسها السيد أنور السادات وهو فى نفس الوقت رئيس الاتحاد الاشتراكى.

س : ثبت أن الدكتور إبراهيم سعد الدين بعد زيارتك يوم ١٢/٥/١٩٧١ توجه إلى لجنة الاتحاد الاشتراكى بالجيزة يوم ١٣/٥/١٩٧١ وتقابل مع فريد عبد الكريم وكان يحرضه على تحريك العمال للقيام بمظاهرات، فهل هناك علاقة بين هذا التحريض وبين زيارته السابقة لك؟

ج : لا.. لم يحدث وأنا زى ماقلت علاقتى بإبراهيم سعد الدين مش من الناس اللى أثق فيهم وكان فيه علاقة عمل أصلاً وطلب زيارتى فقابلته.

س : قرر أحمد كامل أنك أرسلت استقالتك من اللجنة التنفيذية العليا وكان قصدك الرئيسى عرضها على اللجنة المركزية لترفضها.

ج : أنا فى الحقيقة عشان أكون واضح موضوع الاستقالة الوضع كان بالنسبة لى حرج، رئيس الجمهورية أقالتنى كنائب رئيس جمهورية وأنا عضو فى اللجنة التنفيذية العليا يرأسها رئيس



الاتحاد الاشتراكي وهو في نفس الوقت رئيس الجمهورية والإقالة معناها عدم ثقة وطبعي كان لازم أقدم استقالتي، وذوقيا كان لابد أن أقدم استقالتي. وطبعاً مقروض أقدمها للجنة المركزية وإن اللجنة المركزية تقبلها أو ترفضها اللجنة موضوع ثانى إنما أنا بينى وبين نفسي كنت مصمم أن أعتزل الحياة السياسية وكان رئيس الاتحاد الاشتراكي كان يقدر يقرر هذا؛ يعرضها أو ما يعرضهاش أو يقول لى لأ.. مش عايزك تستقيل من اللجنة التنفيذية وهو حر.

س : ألم يحدث أن طلبت من أحد من المسؤولين فى الاتحاد الاشتراكي إصدار التعليمات اللازمة لرفض الاستقالة عند عرضها على اللجنة المركزية؟

ج : لم يحدث هذا والحقيقة أننى كنت أتمنى قبول استقالتي.

س : وعلى أى أساس يقرر أحمد كامل هذا القول؟

ج : خياله واسع قوى.

س : ولكن الواضح من حديثك مع السيد شعراوي جمعة يوم ٣/٥/١٩٧١ المفرغ بالتقرير رقم ٦ أن هناك ترتيبات تعد لدعوة اللجنة المركزية والحصول منها على قرار برفض الاستقالة (تلونا عليه الحديث).

ج : ما أعنيه فى هذا الحديث أننى غير قابل أن أقعد فى اللجنة التنفيذية العليا كعضو إلا بشرط أن تكون اللجنة المركزية هى التى تطلب منى ذلك ولو أنى لم أكن أتمنى ذلك والحاجة الوحيدة التى كانت تجعلنى أستمّر فى العمل العام كعضو فى اللجنة التنفيذية العليا أو فى أى مركز أن يكون هذا القرار من اللجنة المركزية، وأذكر أن هذا الحديث كان أثناء ما كنت باكتب استقالتي من اللجنة التنفيذية العليا وكانوا يحاولوا يشنونى عن هذا القرار فأنا قلت الشرط الوحيد لبقائى أن يكون ذلك بقرار من اللجنة المركزية بمناسبة طرح الثقة.

س : ضبط فى منزلك أثناء تفتيشه كشف يتضمن خمسين اسما لشخصيات عامة فهل تذكر مناسبة تحرير هذا الكشف ودواعيه؟

ج : فيما أعتقد أن هذا الكشف قديم جدا وفيهم ناس توفوا ولكن ما أتصوره أنه يمكن أحد الكشوفات اللى بتعرض على السيد الرئيس جمال عبد الناصر عند بدء تشكيل التنظيم الطليعى لأننى كنت أنا المكلف ببدء التشكيل للتنظيم.

س : عثر أيضا بالمنزل على ملف به كشف الحساب الجارى بينك مصر ويتضمن مايفيد أن الحساب الثابت بفائدة كان ١٣٠٠٠ جنيه فى ١/١/١٩٦٦ فما مصدر هذه المبالغ؟

ج : موضوع الأملاك أنا أحيل فى هذا الموضوع إلى محكمة الشعب أو محكمة الثورة التى كان يرأسها السيد حسين الشافعى، كان أثير فيها كلام حول صلاح نصر من ناحية الأموال وأنه يعطى أموالا لبعض الناس وأنا من ضمنهم فطلب منى الرئيس أن أبعث كشفا بملكيته قبل الثورة وتطورها إلى المحكمة والكشف اعتقد موجود وبعدين بعثت صورة لرئيس مجلس الأمة «أنور السادات» وزعها على الأعضاء وصورة إلى جمال عبد الناصر وأنا كان عندى حوالى أربعين فدان بعثهم وكل ميراثى من أسهم وسندات حاجات معروفة وإذا كان فيه شىء خاص بالذمة ح أثبتها بما يرضى الله وضميرى وأنا الشخص الوحيد الذى كنت أعلم بقرار تأميم بنك مصر وكنت أملك أسهم فى بنك مصر وكنت أستطيع أن أبيعها وكان السهم بـ ٢١ جنيه ورغم هذا رفضت البيع لأننى اعتبرت أن علمى بهذا البيع باعتبار أنى شخص مسئول لا يبيع لى أن أستفيد من هذا العلم وفعلًا أمت الأسهم التى أملكها زى أى شخص آخر.

س : أسفر التفتيش أيضا عن العثور على أصل برقية عاجلة من موسكو بتاريخ ١١/٧/١٩٦٩ من مصطفى ناجى إلى صلاح الشافعى وصلاح فراج بالاتحاد الاشتراكى العربى للتنبيه على كل من عبد الحميد البلدى وإسماعيل سيد بالانتظار فى مطار القاهرة الدولى باللورى والجيب يوم الاثنين ١٤ يوليو لاستقبال أمتعتك التى ستصل على الطائرة العربية كما طلبت البرقية إرسال برقية إلى موسكو للتصريح بشحن ٢٠٠٠ كيلو زيادة عن المقرر على أن تتم المحاسبة عن طريق الاتحاد الاشتراكى، فهل تذكر شيئا من موضوع هذه البرقية؟

ج : هذا الموضوع حقق فيه الرئيس جمال عبد الناصر وصدر عنه بيان فى الصحافة وجاء على ما أذكر فى هذا البيان أنه ليس لى دخل شخصيا بهذا الموضوع وتم التحقيق مع مرسل البرقية وكان فيه تحقيق كبير انتهى إلى أنى غير مسئول، أى أن الرئيس عبد الناصر اتخذ قرارا بالآتى أنه وإن كنت غير مسئول شخصيا عن هذا الموضوع فسأتحمل من الناحية المالية أخطاء غيرى بصفتى كنت رئيس الوفد ومسئولتى أدبية وقد تحملت فعلا ماليا هذه المسئولية وبعثت شيكا لوزير الخزانة بمبلغ ١٣٠٠ جنيه كما قرر الرئيس جمال عبد الناصر .

س : عثر أيضا أثناء التفتيش على مذكرة مقدمة من صلاح الدين حسن إليك بتاريخ ١٥/١/١٩٧١ ضد صلاح محمود أبدى فيها محررها كثيرا من أوجه التلاعب والانحرافات فيما كان يصرف من مبالغ لحساب مكتبكم من وزارة الإدارة المحلية بعد أن صدر قرار بتعيينك وزيرا لمنطقة شتون القناة كما تحدثت المذكرة عن المستندات المزورة التى كانت تقدم بشأن هذه المبالغ لوزارة الإدارة المحلية فهل تذكر شيئا عما جاء بهذه المذكرة وهل تم تحقيق بشأنها؟

ج : الذى أذكره أن مقدم الشكوى يعمل فى وزارة الخزانة وطلبت من وزارة الخزانة أخذ أقواله واستمر الموضوع فى التحقيق ونحيت صلاح محمود مؤقتا حتى تظهر نتيجة التحقيق

وعينت مدير مكتب جديد، وبعدين علمت أن صاحب الشكوى سحبها وقال أنه هو غلطان وكان يقصد الإثارة بس.

س : ألم تكن لديك معلومات شخصية بشأن الوقائع التي وردت في هذه الشكوى؟

ج : لا.. إنما أنا سألت صلاح محمود عنها اللي هو كان مدير مكتبي، فقال لي إن الشاكي دائما يكتب شكاوى كيدية ومما زاد الشك عندي أنه سكت على هذه الوقائع من سنة ١٩٦٧ لغاية دلوقت ولذلك حولتها إلى وزارة الخزانة علشان تتأكد من هذه الوقائع وعلمت أنه سحب الشكوى.

س : أنت متهم مع آخرين بأنكم حاولتم بالقوة قلب نظام الحكم في البلاد كما أنك متهم مع آخرين باللجوء إلى استخدام وسائل غير مشروعة لحمل رئيس الجمهورية على الامتناع عن أداء أعمال من خصائصه قانونا؛ الأمر الذي يعاقب عليه قانون العقوبات في المادتين ٨٧ ، ٩٩ وهذه الجرائم تكون طبقا لقانون محاكمة الوزراء جريمة الخيانة العظمى فأنت كنت شريكا بالتحريض والاتفاق والمساعدة في هذه الجريمة، فما قولك؟

ج : أنا لست مشتركا في كل هذه الجرائم التي اتهم بها بأي حال من الأحوال ولم أقم بأي عمل غير مشروع خارج نطاق المؤسسات السياسية التي كنت أنتمى إليها.

س : هل لديك أقوال أخرى؟

ج : كل هذه الاستجابات كانت عبارة عن استنتاجات شخصية لبعض الأفراد .

وهكذا انتهى التحقيق مع السيد على صبرى.. بواسطة النيابة.. وبواسطة المدعى العام الاشتراكي، وهو المنصب الذي أنشئ ليمارس أول نشاط له في هذه القضية بعد تحويلها من النيابة إليه.

وكانت النيابة قد انتهت من تحقيقاتها من قبل.





**نص الدفاع**  
**عن علي صبري**



فى مرافعته عن السيد على صبرى تحدث الدكتور محمد عبد الله المحامى عن القضية كلها ، حاول كمحام ماهر كل جهده لتبرئة موكله على صبرى. وأقوال المحامى وإن اهتمت الآخرين إلا أنها وسيلة من الدفاع، وليس على صبرى مسئولاً عن طريقة الدفاع.. واستخراجاته على أنه ينبغي أن نفهم أن المحامين جميعاً لجأوا إلى استخدام القانون فى دفاعهم.. على أساس أنها قضية قانون مع أن تشكيل المحكمة ذاته يعطى انطباعاً بأن القضية سياسية وأن الحكم سيكون سياسياً أيضاً.. ونعود إلى مرافعة الدكتور محمد عبد الله ففها عدد من الحقائق لعل أبرزها أنه كان قد تحدّد يوم ٧ مايو للعبور.. وأن عبارة فوزى جاهز التى كانت أساس القضية، كانت تعنى أن فوزى جاهز للمعركة وليس للانقلاب ونحن نقرأ المرافعة فلا بد أن نلاحظ أنها تعكس وجهة نظر المحامى الذى يسعى لإبعاد الشكوك عن موكله بأية طريقة ومع ذلك فتبقى فى هذه الوثيقة.. التى تحمل دفاع محامى على صبرى أشياء كثيرة مما يستحق القراءة. قال الدكتور محمد عبد الله:

« سيادة الرئيس، حضرات المستشارين ».

«ألمس الحكم ببراءة المتهمين، وفى البداية لابد أن أقول أننى لم أشتغل بالسياسة، ولم يسبق لى أى اتصال بأحد من السادة المتهمين فيما عدا الدكتور لبيب شقير والأستاذ ضياء الدين داود المحامى. بل لم أرهم فى حياتى إلا فى التلفزيون أو الصحف ولأول مرة أقابلهم هنا.. لذلك أعتقد أن مثلى فى قضية سياسية مفيد.. فأنا حين جئت ووقفت هنا جئت وحرصت على أن أفهم القضية وأعرضها بكل إخلاص، لأن السياسة شىء مخيف جداً فى كل زمان ومكان، ولم ينبج منها المسلمون إلا لثلاثين سنة. بدءاً من هجرة الرسول عليه الصلاة والسلام حتى مقتل سيدنا على، والسياسة لا ترحم عدواً ولا ترحم صديقاً. وهذه ليست قضية أفراد عدلوا عن طريقهم العادى فانصرفوا عن أعمالهم إلى الاعتراض على الحكم، كما عهدنا فى قضايا سابقة، القضية ليست قضية أفراد وإنما هذه القضية قضية انقسام وانشقاق فى الحكومة ذاتها، هذه قضية ضغوط شديدة داخل الحكومة فقذفت بهؤلاء الوزراء والأكابر فى انشقاق هائل إلى قفص الاتهام ومن هنا كانت صعوبتها.

« سيدى الرئيس، حضرات المستشارين ».

«لأريد أن أدخل فى الأسباب السياسية، السبب هو سبب قديم، الاختلاف على حدود الاختصاصات، لم يوجد دستور فى الدنيا يمكن أن يحدد اختصاصات المشاركين فى الحكم تحديداً كاملاً، فأنا لا أبالغ عندما أقول أن الخلاف ليس بسبب الصراع على السلطة، وهذه العبارة تستعمل فى العراق، وإنما الخلاف هو على الاختصاص الذى هو أساس الخوف على المستقبل،

فالاختلاف على الاختصاص يوجد فى كل مراتب الحكومة من القمة إلى القاع، الخوف على المستقبل.. مثل هذا الخوف موجود حتى فى المسائل العادية.. المنازعات على الأراضى مثلا، ولكن فى الدساتير لايسمح بهذا، لايمكن وضع ضوابط دقيقة فاصلة، والدستور الجديد فيه إحساس هائل بهذه المسألة، الخلاف بين ديجول وبومبيدو والخلاف على الاختصاص بين براون وويلسون هذا الخلاف انتهى أيضا.. فى مصر هذه الخلافات فى الماضى بين سعد زغلول والملك فؤاد وبين ثروت باشا والملك فؤاد. وبين فؤاد والنحاس وبين الملك فاروق والنحاس وهكذا، وكما يقول الناس لم تكن نزاعا على السلطة وإنما كانت خلافات فى منطقة أو فى مناطق غير قابلة للتحديد الدقيق.

فى بلدنا وبعد وفاة الرئيس عبد الناصر بدأت الناس تظهر وبدأت الناس تقرأ نصوص الاتحاد الاشتراكى وتستعيد سوابق الحكم لعبد الناصر.

هذه القراءات فيها تناقض بين النصوص والأنظمة وبين السوابق التى وجدت فى عهد عبدالناصر، ولقد نظرت فيها ببساطة، فالذين يحترمون نصوص الدستور والذين يحتجون بالنصوص والذين يحتجون بالسوابق.. أقول هذا الكلام لم يوضح مسألة جوهرية وهى أنه لايمكن فى القانون الجنائى أن نقيم المسؤولية الجنائية على أساس وجهة النظر الدستورية لأن وجهات النظر الدستورية حتى إذا كانت راجحة لا تصلح لإقامة المسؤولية الجنائية. وذلك بقضاء محكمة النقض والإبرام.

حدث هذا فى قضية.. أقال الملك فاروق وزارة النحاس وهاجمت جريدة المصرى هذه الإقالة، فقدم المتهم للمحاكمة وحكمت محكمة الجنايات بالإدانة على أساس أن المقال وصفها بأنها جريمة، وجاءت محكمة النقض وقال حكم محكمة الجنايات خطأ لأنه لا يصح إقامة المسؤولية الجنائية على رأى قانونى والحكم لا يكون إلا على أفعال وأعمال: إذن لا يصح أن يحاكم المتهم بما صدر منه حتى ولو كانوا يتهافون على اختصاصات ليست واضحة بالقدر الذى يسمح بإقامة المسؤولية الجنائية على أساسها، هذه المسألة تنقلنى إلى مسئوليتين أولا: مسئولية العلاقات، والثانية مسئولية الحرب .

مسئولية العلاقات الخارجية تدور حول فكرتين: المفاوضات والمعاهدات وهذه مسائل لا تتحمل العلانية وينوط بها رئيس الدولة وينبغى أن تتم فى قدر من السرية وبعد أن تتضح نصل إلى العلن، وبطبيعة الحال الذى له حق التوقيع هو رئيس الدولة ولكن عند مرحلة التصديق فالمنظمات السياسية لها الحق فى المراجعة فهذه الأمور فى غاية الخطورة بالنسبة للأمم، وممثلو الأمة ينبغى أن يحاطوا بها قبل أن يواجهوا بالأمر الواقع لكى يحافظوا على الانسجام بين رأى ممثلى الشعب والقائمين عليها وأنه إذا تركت الأمور حتى تأتى السلطة التنفيذية بمعاهدة



وتطلب التصديق عليها وتضعها أمام المؤسسات وهذا هو المنصوص عليه في الدستور؛ الرأي يمكن أن يكون بالرفض، حق التصديق على معاهدة أبرمتها الحكومة للمؤسسات وهذا هو المنصوص عليه في الدستور.. وعندما ترفض لأبد أن تسقط.

حكاية ويلسون لما وقع معاهدة ورفضها البرلمان، وقال البرلمان يجب أن نستخدم حقنا منذ البداية وحدثت ضجة في الرأي العام وبالطبع لا يمكن إقامة المسؤولية الجنائية على أساس الخلاف في الرأي.

مسألة الحرب.. ومتابعة الحرب في الدرجة الأولى مسؤولية السلطة التنفيذية: أعنى مسؤولية رئيس الدولة، ومن المسلم به أن لا يكون لأحد أن يقيد مسؤولية رئيس الدولة ويجب أن يكون له حرية الرأي النهائي. ولا يمكن أن يعطى قرارا مسبقا لعمليات ولذلك إذا أمر رئيس الدولة باتخاذ الاستعداد وخطته فإن هذه الموافقة دستورية. ومن حقه أن يتخذ القرار النهائي ومن حقه أن يعدل وأن يتخذ قراره النهائي وهو في كامل الحرية. هذا لاشك فيه، لأن الحرب أهم مسألة ولا يمكن أن تترك تماما للعسكريين أو القائد أو القيادة التي تعرض خططها على رئيس الدولة. وهي تعرضها في هذا الإطار، ولا يمكن أن ادعى أن أحدا كان له أن يقيد رئيس الدولة برأي سابق له في هذا أو ذاك. هذا ما أحب أنؤكده ولكن إلى جانب حق رئيس الدولة المطلق توجد مسؤولية القائد العام أو الجهة العسكرية تعرض رأيها على رئيس الدولة أي على القائد.. تعرض الاستعدادات التي يعتقد أنها أكثر الخطط اتجاها نحو النصر.

وبعد ذلك إذا لم يقبلها الرئيس تبدأ المسؤولية المدنية لأنه لا يصح أن يؤجل ما هو محقق للمصلحة الكبرى. والقائد الذي يشعر أن التأخير يضر بالمعركة يجب عليه أن يخرج لأنه لا يجوز أن يتولى المعركة قائد لا يؤمن بها، فإلى جانب حق الرئيس المطلق يوجد حق الرأي العام ولا يصح أن تعطل مصلحة البلد خصوصا إذا كان هذا العمل يمس حياة البلد. إذا كان للبلد مسألة حياة أو موت هذا ينقلني إلى الآتي:

أرجو أن يكون تحت نظر حضراتكم تحقيقات الفريق فوزى صفحات ٤٢، ٤٣، ٤٤، ٥٥، ٥٦، ولا أريد أن أدخل في التفاصيل وحسب هذه التفاصيل موجودة في هذه الصفحات.

إن اجتماعات تمت وخطط أعدت، واستعدادات على أساس تحديد يوم للعبور، وهذا كان محددا له يوم ٧/٥/١٩٧١ وأجل شهرا لاستكمال الاستعداد، والرجل يقول أن الاستعداد تم، وأنه عرض ورقتين بهذه العملية وذكر تفصيلاتها في صفحة ٣، وأن هذا العرض لم يكن منفردا به بل هو تكليف لجماعة من الوزير والمستشارين، وأن وزارة الحرب التي هي لجنة العمل كانت

تعلم بصفة عامة، بهذا وأن هذا الاستعداد والتواريخ محددة في اعتقاده واعتقادهم على الوجه القاطع، يعنى كان يوم العبور تقريبا في ٧ مايو، وأطلب من المحكمة أن تطلع على محاضر مجلس الدفاع وعلى الورقة التي قدمها الفريق الذي أشار إليها في نهاية الصفحة ٣، المحررة بخطه والتي تتضمن التخطيط العام.

ألتمس أن تطلع المحكمة على هذا، فلا يتصور أحد أن توجد محكمة جنائية يحال بينها وبين دليل يتمسك به المتهم، وسيبرأ المتهم لأن هذا الدليل لازم، فإذا كنتم عاوزين تجبسوا هذا الدليل فلا بد من براءة المتهم، وألتمس ضم الورقتين بتوع فوزى ومحاضر مجالس الدفاع، وعبارات فوزى جاهز.. وهى ترديد للعبارات المتداولة في مجلس الدفاع، لما يجهز فوزى، إلخ ولذلك عندما يقولها شعراوى في التليفون فهو يردد العبارات والمصطلحات على ألسنة السادة المشتركين في لجنة الدفاع، ورجائي ضم هذه المحاضر، لكى تبرئ ضمائرنا، أرجوكم الاطلاع على هذه الأوراق وستجدون عبارة جاهز.. كما سمعتموها في التسجيلات.

أنتقل في هذا المجال لمسألة لجنة العمل، ما هى لجنة العمل، لجنة العمل شكلها الرئيس عبدالناصر على نحو وزارة حرب في أوروبا، في الحربين العالميتين الأولى والثانية ورئيس الوزراء يختار ثلاثة أو أربعة وزراء يسمونهم Workers ، وهذا ما عمله عبد الناصر، وزارة الحرب مشكلة من شعراوى وسامى ورياض ومحمد فوزى ثم انضم إليهم محمد فائق وقد شكلت وزارة حرب وكان على صبرى حيا يرزق ولم يفكر أحد أن يدخله في وزارة الحرب، والواقع أن إبعاد على صبرى، من المعانى الكبرى في هذه القضية التي تقول أن دور على صبرى الذي رسمه الادعاء دور ليس له أساس، فعلى صبرى، نحى من أيام عبد الناصر... وكان الرئيس عبدالناصر في استطاعته أن يجعل على صبرى في وزارة الحرب ولكنه لم يدخله، وهو لا قبل له بعلى صبرى... على صبرى رأسه ناشف وهو أقصى لأنه لا يمكن أن يعمل في هذا الموقع، فلما توفي الرئيس عبد الناصر وتولى أنور السادات أبقي هذه اللجنة. وفي تحقيق الفريق فوزى ص ٣، «تلى ما يتعلق بهذا النص» وسمع في التحقيقات على لسان السيد أحمد كامل أنهم كانوا وزارة الحرب.. وتزاول مهامها على سبيل الانتهازية. مين اللى يقول هذا الكلام، على صبرى، وفي ص ٨، من تقرير رقم ١٤ يقول على صبرى (أنا مش عاجبنى الطاقم ٥، الطاقم كله أصبح انتهازيا) وفي نفس التقرير يقول أنا مش مقتنع بالسياسة بتاعة شعراوى... وكان لازم يحصل له ضغط جماعى، والرد عليه، مش حيحصل ضغط جماعى.. وأجاب يبقى حيحصل ضغط منى..

نعود لتحقيقات الفريق فوزى.. ذهب على صبرى مرة متفرجا في وزارة الحرب وعندما خرج

قال لفوزى فض اللجنة دى..فهى لافائدة منها.. لقد كانوا يعرفون رأى على صبرى فى هذه اللجنة.. المكالمات التليفونية المسجلة ليست تلقائية بل إن معظمها مقصود تارة لجس نبض على صبرى، بىعمل إيه، وما هو النكد والمصائب التى ستأتى من تحت رأسه والجانب الثانى حيتصل بين.. والجانب الثالث مقصود تهدئته إذا كان سيقدم على شىء يخالف سياستهم.

ومن الذى وضع على صبرى تحت المراقبة؟ إنها وزارة الحرب هى التى وضعت على صبرى تحت المراقبة، فعلى صبرى لا تربطه بهذه الوزارة روابط حميمة أو صديقة والذى يربطه بهم ماضى، ومخاوف الماضى من جانبه والمخاوف من جانبهم.. وقد سألت ما هى وظيفة نائب رئيس الجمهورية، فقبل لى أنها شرفية وأنه يباشر ما يعهد إليه به رئيس الجمهورية وإذا لم يعهد إليه بشىء يظل يتمتع بالمنصب واللقب ومتوشحا بالهيئة.

فعلى صبرى ليس له اختصاص غير أنه عضو فى اللجنة التنفيذية العليا وهل تمارس اللجنة العليا حقوقها.. أم هل له اختصاص آخر؟ وزارة الحرب كما صورها لنا الفريق فوزى تتمتع بثقة من جانب الرئيس لا حد لها والإنسان يخاف من الرئيس ، ومن الثقة ويتوجس من كل إنسان، يقابل الرئيس ويظل متوترا.

فوزارة الحرب أصبحت فريسة بقدر هائل.. تخاف من فلان.. ومن فلان.. وزارة الحرب بدأت تخاف على نفسها وعلى منزلتها فى قلب الرئيس بشكل واضح. بعد حكاية المبادرة دار حوار بين على صبرى وشعراوى وكان على صبرى يستجوب شعراوى لمناسبة خبر نشر ويبرز مسألة الأسلوب وأنه كان يجب أن يؤخذ رأى اللجنة التنفيذية.. فى حين نجد شعراوى لا يريد بتاتا أن يسمع من على صبرى أى شىء، ويفهمه أنه مندفع وأن المبادرة لاتختلف فى شىء عن القرارات التى وافق عليها مجلس الأمة من قبل. وفى هذه المحادثة نجد على صبرى ينظر إلى الأمور من وجهة نظره هو.. ولم يستخدم على الإطلاق نون الجمع.. نحن.. وإنما أنا.. مسئوليتى أمام التاريخ وأمام أولادى وشعراوى يقول له مفيش داعى.. ويعمل على أنه يقابل سيادة الرئيس وفى هذا الحديث ألقت نظر المحكمة إلى أن على صبرى يطلب من شعراوى أنه يبلغ كذا للرئيس.. طيب وأنت ماتبلغش ليه؟ إذن فالقرب كان قرب شعراوى وهو أداة الاتصال. أما على صبرى فلم يكن قريبا.. شعراوى أقرب بكثير وبالفعل تمت المقابلة بين على صبرى والرئيس. وقبل هذه المقابلة.. من الضرورى أن يتأكد شعراوى ما الذى سيقوله الرئيس فسأله وأجاب على صبرى سأتكلم فى المبادرة وأنتقدتها فجعل همه الأساسى أن يتنبه عن هذا. وفى التسجيلات الأخرى يقول له الموضوع عايز شوية صبر من سيادتك وهذا الحديث قيمته أنهم عندما شعروا أنه معترض دبروا له المقابلة مع الرئيس وهذا مغزاه أنه كان مستبعدا وأنهم فى



خوف دائم من انقلابه الذى يؤدى إلى غير مصلحتهم وهذه النقطة جعلت مراقبة تليفون على صبرى جوهرية لكى يعرفوا ماذا سيقعل.

هناك ملاحظة أخرى جوهرية. ونحن فى صدد التهمة الموكلة لعلى صبرى بعمل انقلاب عسكرى وفى نفس الوقت هو يشغل منصبا كبيرا وقياديا فى القوات المسلحة، ولا نجد فى التحقيقات كلها ضابطا واحدا فى قضية المؤامرة يقول أن على صبرى اتصل به، فلو كان الاتهام حقيقيا كنا شعبنا من كلام الضباط بل على العكس أن على صبرى يقول بعد عودته من بنى غازى .. أنا لم أذهب إلى الشغل حتى لا أتصل بأحد وحتى لا يقال أنني تحدثت إلى الضباط وقلت لهم كذا وكذا.

إن الخلاف الذى نشب حول التصديق على اتفاقية الوحدة انتهى بالصلح. وكان هذا الصلح فى رأى وزارة الحرب على حساب على صبرى، فالفدية التى قدمتها وزارة الحرب للمصلح هى على صبرى.. يخرج على صبرى فتهدأ الأحوال وتنام العيون وتقر الجوارح.

والتقرير رقم ٥ يوم ٣٠ أبريل وحتى بعد خطاب الرئيس فى عيد العمال.. اسمعوا هذه العبارة — رياض اقترح إخراج على صبرى فيبدو أن الأخبار وصلت لعلى صبرى وشعراوى يقول له: لا.. ده كان اقتراح محمود رياض ومرضتش أكلم سيادتك فيه.. العملية عايزة تتحسب هل الأفيد الاستقالة أم الإقالة؟» (بيحكوا عليه) عاوزين يأخذوا منه قبل أن يقبل الإقالة أو الاستقالة.. وقال إذا حصلت حاجة زى كده سأستقيل.. وعلى صبرى ليس له دور فى هذا الخلاف إلا الدور النظرى الذى قام به علانية ولم يحاول الاستخفاء قط. كاشف الرئيس باعتراضه. ثم كاشفه لما وقعت الاتفاقية، لم يشترك فى حفل التوقيع، وحينما عادوا فى الطائرة أعلنها لكل من قابله أنه معترض، فطرحنا الاتفاقية على اللجنة التنفيذية، ولأن الحق التالى هو حق المؤسسات الدستورية وقد نسب إلى على صبرى والآخرين أنهم حاولوا منع الرئيس من استخدام حقه، فتوقيع المعاهدة حق رئيس الدولة وقد استنفد بتوقيع الاتفاقية فى بنى غازى والتصديق من عمل المؤسسات الدستورية واللجنة التنفيذية إذا صدقت أو رفضت فهذا حقها هى وليس فيه إضاعة لحق رئيس الدولة الذى استنفد فى بنى غازى «ووجب على أن أنه لهذا.. وأن الذى كان ينقص المعاهدة هو تصديق المؤسسات الدستورية».

والسيد الرئيس عضو فى اللجنة التنفيذية، وباعتباره رئيسا لها وعضوا فيها وصوته فيها لم يعقه أحد عن إبداء صوته ولم تحدث إعاقة فى الإبرام والتصديق. بقى أن التصديق يتم أو لا يتم تلقائيا أو بعد التجهيز هل التجهيز السابق للآراء أو القرارات التى يفسرها جريمة، طبعا لا، ده التجهيز السابق، ده ضرورى لأنه من غير فرصة توحيد الآراء لا يتفق ولكى تنتظم الأمور لا بد



من التجهيز ولا يمكن ترك الناس أو الأعضاء غير مجهزين وهذا يحدث فى كل الدنيا ومعها نص للقانون ص ١٧٥ من قانون الاتحاد الاشتراكى .

هذا بالرغم من أن أعضاء اللجنة التنفيذية العليا ليسوا فى حاجة إلى هذا التجهيز. فيهم ضياء داود والدكتور لبيب شقير والدكتور محمود فوزى وعلى صبرى وعبد المحسن أبو النور وحسين الشافعى دول حيجهزوا ازاي . دول ناس يتداولوا ويأخذوا آراء بعض.. فكون الاقتراح حصل فهذا ليس فيه إعاقة لا للجنة ولا لرأى المخالفين.

فالذى كان مطروحا على اللجنة التنفيذية ليس إبراما ولكن تصديق من اللجنة، والصلة بين اللجنة المركزية والتنفيذية: وهى تشبه الجهاز التنفيذى للجنة المركزية فى حدود قانون الاتحاد الاشتراكى.. لجنة الرأى. إذا رفض التصديق فى اللجنة العليا يصبح أمام رئيس اللجنة طريق آخر هو طرح الثقة على اللجنة المركزية أى أن السيد الرئيس يطرح الثقة بمعاونيه على اللجنة المركزية ومعنى ذلك أن هناك خلافا أكيدا.

وعندما يطرح هذا الأمر لاشك أنها عملية جسيمة جدا. ولذلك نجد فى الأوراق أن هناك أشخاصا تدخلوا لعدم عرض الموضوع على اللجنة المركزية ولكن الأمر تقرر عرضه على اللجنة المركزية وأصبح العلاج أن تؤجل اللجنة المركزية إصدار قرار فيها.

كل إنسان مسئول ويجب بلده كان يميل إلى هذا الحل لأنه لو اجتمعت اللجنة المركزية وأقرت الرفض أصبح وضع ولى الأمر فى موقف حرج جدا، وسيضطر الرئيس إلى الاحتكام للمؤتمر العام ليفصل بينه وبين أغلبية اللجنة المركزية، ولذلك فالذين طالبوا بالتأجيل لاشك فى حسن نيتهم ولاشك أنهم كانوا يريدون تفادى هذه الكارثة وتجنب هذا الخلاف الفظيع الذى كان محتملا أن يحدث .

ولنتقل إلى موضوع آخر.. موضوع الاستقالات، ما هى وظيفة الاستقالة دستوريا الاستقالة وظيفتها دستوريا أنها تؤدى إلى غرضين.. الاستقالة سلاح الوزير الذى يحمى به استقلاله عندما يشعر أنه حدث تجاوز لاختصاصاته ومسئوليته، القانون والدستور أعطاه سلاح الاستقالة لأن الوزير فى مصر طبقا للدستور ١٩٦٤ مسئول أمام رئيس الجمهورية وأمام مجلس الشعب وإذا فقد الثقة عليه أن يستقيل. ومن حق رئيس الوزراء أن يطرح الثقة بالوزارة ومعنى طرح الاستقالة أننى سأستقيل إذا أصر المجلس على المخالفة، فالتلويح بالاستقالة ليس تهديدا وإنما شهرا للسلاح الوحيد الذى أعطاه له الدستور فى مسئوليته أمام البرلمان. لأن الدستور المصرى لم يقف موقفا سلبيا ، فالوزير ليس مستخدما وإنما هو وزير مسئول وإرادته لها وزنها عند رئيس الدولة وإذا شعر بأن رأيه لايقبل فمن حقه أن يستخدم الحق الأساسى الوحيد الذى فى استطاعته وهو أن يستقيل ويرفض البقاء فى الوزارة.

هل الاستقالة التى تمت تخرج عن ذلك.. الاستقالة أداة كبرى مشروعة لا تتحول إلى باعث، فالاستقالة فى بواعثها وشواهدا حق الوزير نفسه.

تقديم استقالة على ماهر باشا للملك فاروق، كان مقدمة ليرفضها وينشر الرفض لكى يكون هذا تأييدا لمركز مقدم الاستقالة، ويرجو أن يأخذ مزيدا من الثقة. أقصد أن هناك مسئولية أيضا على من يقبل الاستقالة.. لتأكيد مغزى معين.

وكذلك استقالة اليأس من مصطفى مرعى لحسين سرى : ونشر مصطفى مرعى الاستقالة بأنه لا يريد التعاون مع رئيس الوزراء... كون الاستقالة حقا والنشر أيضا حقا وربما يكون فقط مخالفا للذوق. وهذا ينقلنى إلى كلمة الضغط. كلمة ضغط معناها استعمال الحق فى الدفاع عن مصالحه ولذلك توجد حاجة اسمها مجاميع ضغط. ناس تجتمع تضغط بحقها من أجل مصالحها. مثل زارعى القصب فى مصر يعملوا اجتماعات ويذهبوا لوزارة الزراعة ويقدموا مطالبهم وعندما أقدم استقالتي ده ضغط وليس تهديدا، التهديد معناه القانونى (إزعاج الآخر بخطر).

ولا يوجد بلد إلا وبه مصادر الضغط التى لا حدود لها. وننتقل إلى المسألة الأساسية وهى رأى العام فى مرافعة المدعى العام سمعناه يقول أنهم قصدوا أن نعيش فى فراغ. ويعنى بذلك مقاعد من دون جمهور.. والنصوص الدستورية نفترض حضور الجمهور.

والقاضى الوحيد هو الشعب فالانجاء إلى الشعب، وعلم الشعب بما يجرى شرط أساسى وإلا العملية تبقى عملية تمرينات تبرير فالرأى العام والشعب هو الجزء الحقيقى القاهر فى كل نظام دستورى. والنظام الدستورى يفترض الكيفية الموسمية لمشاركة الشعب وهى الانتخابات، ومن خلالها يظهر الشعب رضاه وتأيبه أو سخطه.

والوزراء مسئوليتهم المباشرة أمام الشعب. ومسئولية الأمة، الصحف والإعلام. والاحتجاجات والعرائض فالاحتجاج على التصرف العام من جانب الناس عمل مشروع ودستورى وهو الأصل وعندما جاء القانون للدواعى الأمن وليس للدواعى الدستور وقال ممنوع المظاهرات للدواعى الأمن لم يكن القصد من ذلك حماية أحد من الحكام أن يسمع احتجاج واعتراض الناس، ويمكن أن نسأل هل يتكون رأى العام تلقائيا؟ بالتأكيد لا.. وإنما توجد قوى سياسية تعمل على توحيدهم ويتم ذلك من خلال عمليات عدة من بينها التوجيه السياسى مثلا.. موكلى تأخذه جهة الادعاء بدليل واحد وهو المكالمات التليفونية وقد تحدث زملائي المحامون فى هذه النقطة وسأتحدث باختصار.

المكالمات من ٣٠/٣، إلى ٤/٢، لا علاقة لها بالموضوع والمكالمات من ٤/٢٢، إلى

٤ / ٢٤ ، أيضا ليس لها أى علاقة بالدعوى الجنائية إلا فى صفحة ٨ وهى عن التأجيل حتى يجهز فوزى والادعاء يقرر أن فوزى حييجى يعمل انقلاب، وعندما سئل المتهمون منفردين عن هذه الواقعة.. أولا الفكرة كانت تصبح مقبولة لو لم يكن هؤلاء وزراء، هناك علاقة بين الفريق فوزى وبين هؤلاء الوزراء، وهم أيضا وزراء فى وزارة الحرب. وفوزى نفسه قال أنها تفسرى لهذه العبارة.

إن الجو كان جو استعداد للمعركة. وأشار إلى الخطط التى كانت معدة فى ذلك الوقت ضد العدو. وعلى إعداد الدولة للحرب وقد سئل الفريق فوزى. ألا يحتمل أن يكون شعراوى ومن معه قد وضعوا خطة لانقلاب عسكري.

أجاب فوزى : لا أعتقد.

ثم سئل الفريق فوزى: بماذا تعلق ما قاله أحمد كامل؟ قال أحمد كامل أن المتهمين دول كانوا يريدون دفع البلد إلى الحرب. وهذه مسألة، مثله لاينبغى منه هذا القول. ويقول هؤلاء الناس يريدون الدخول فى المعركة مع إسرائيل. والنتائج حيثحملها رئيس الدولة وحده وهم سيظلون محتفظين بأماكنهم.

هذا الكلام الشواهد على بطلانه عديدة. أهمها الأوراق التى طلبت الاطلاع عليها لأن فيها حسم هذا الموضوع، الأوراق تحمل توقيعات من ناس فى السلطة حاليا وقيادات عليا وأن الدخول فى المعركة كان موضوع اتفاق ولم يخالج أحد الشك فى أننا سندخل المعركة.. فى الاستعداد وضبط النفس وهذا ما قاله السيد الرئيس نفسه فالمسألة أننا لسنا أفاقين.. وأى شخص أحقق يتصور أن ندخل الحرب دون استعداد. ومع أى عدو؟ فهذه الواقعة منتفية من الأوراق ومن محاضر مجالس الدفاع التى أطلب بضمها لنفى هذه الصورة من الذهن إطلاقا.

نعود إلى التسجيلات التليفونية مع على صبرى، الحديث المتعلق بالمبادرة والأحداث السابقة على يوم ٤ / ٢١، ثم الأحاديث ما بين الدعوى اللى نشرت فى الصحف عن عقد اللجنة المركزية وبعد ذلك تأتى الأحاديث فى ٢٨، ٢٩، ٣٠ / ٤ ثم الأحاديث يوم ٢ / ٥ / ١٩٧١ السابقة على الاستقالة واللاحقة على الإقالة وبعد ذلك تنقطع الأحاديث كلية لأن الراجل أقيـل.

ثم تأتى الأحاديث عن آخر يوم. من يوم ٥ / ٢ إلى يوم ٥ / ١٣. لم يتصل على صبرى بأحد ولم يكن يعلم بما يدور لأن الموضوع انتهى بالنسبة لعلـى صبرى.

وتوجد فى تتابع الأحداث وقائع أجنبية لها آثارها الذاتية الطبيعية التى لا دخل فيها لعلـى



صبرى ولا مسئولية فيها، ولا فى الترددات التى أعقبت هذا الحديث فى الصحف أو ما يشابه ذلك، وإذا كان فيه ورقة عمل لابد أن تنجزها وزارة الحرب فهذه لا شأن لعللى صبرى بها .

وإذا تبين أن هناك اتجاها من السلطة العليا لحل الاتحاد الاشتراكى فلا دخل لعللى صبرى فيه.. وهذه الأصدقاء لا دخل لعللى صبرى بها.. إقالة شعراوى جمعة، حدث على صبرى لا يحمل شيئا فيه فلماذا يتحمل صداه على صبرى؟ إنه لم يعلم به إلا من الإذاعة. والاستقالات الجماعية لم يعلم بها على صبرى إلا من الراديو بالليل، وسأل محمد فائق فيها بالليل، سأل هل أقلتم أو استقلتم، يعنى مش عارف حاجة.

لا دخل له فى المركب ولا فى الدفة. والسيد المدعى العام يحمله مسئولية البحر كله...إزاي؟

بقيت كلمات.. التهمة الموجهة لعللى صبرى بالمادة ٨٧.. أقول أن هذه المادة لا تحمى أشخاصا على الإطلاق وإنما تحمى أشياء وبتمبير محكمة النقض تحمى أشياء معنوية..» وتلى ماجاء فى حكم النقض..

لذلك لا هنا ولا فى فرنسا طبقت هذه المادة فى حوادث الاغتيالات.. اغتيال الملك ده عدوان على شخص. كذلك التطاول على رئيس الدولة عدوان على شخصه.. وليس على شىء وقد وجدت مادة خاصة للإهانة ومن شروطها أن تقع بإحدى الطرق العلنية وهذه المادة لا تنطبق فى الأحاديث بين الأصدقاء والتي لم يطلع عليها أحد.

بقيت المادة ٩٦.. الاتفاق الجنائى عقد، يجب أن ينعقد بصورة قاطعة ونهائية وكونه عقد يشترط الالتزام، أما إذا لم ينعقد الاتفاق بهذا الشكل فلا يتم فالأمنية لا تعتبر عقدا فى الاتفاق الجنائى لأن دى أمنية، فالأمانى ليست اتفاقا.

والتهديد لا ينعقد به اتفاق جنائى ، والعرض لا ينعقد به اتفاق جنائى والمادة ٩٧ حاسمة فى هذا الباب.

سيادة المدعى العام يقول أن على صبرى أثار الناس وأنه المسئول عن الـ ٩٠ اللى فى القفص، والقانون يشترط أن يكون التحريض مباشرا وأن يبين نوع الفعل من المحرض.

القانون يشترط أن يبين نوع الفعل ويقصد من حرضه.. والإثارة لا عقاب عليها فى القانون المصرى وكل معارضة ممكن مع التأويل والمط أن تصبح تحريضا غير مباشر ولم يقع من على صبرى تحريض مباشر لأحد.

وأخيرا ألتمس الحكم لعللى صبرى بالبراءة.



**حيثيات حكم الإدانة  
فى قضية مايو**



أصدرت المحكمة الخاصة التي شكلت من حافظ بدوى رئيسا، وحسن التهامي عضوا والمستشار بدوى حمودة عضوا، حكمها على السيد على صبرى بالسجن المؤبد، وقالت أنها كانت قد أصدرت عليه الحكم بالإعدام إلا أن الرئيس خفف الحكم .. وقد أمضى على صبرى عشر سنوات كاملة فى السجن قبل الإفراج عنه فى مايو ١٩٨١ .. وللحكم قصة طويلة .. إننا ننقل فقط فى هذا الجزء الوثائقي نص حيثيات الحكم وسوف نلاحظ أن فيها براءة لذمته المالية.

تقول المحكمة فى حكمها أنه ثبت لديها أن على صبرى ارتكب الأفعال الآتية:

أولا: قام بالدور الرئيسى فى المؤامرة إعدادا لها وتديبرا لخطتها. وعمل على تنفيذها مستغلا صلاته بكبار رؤساء المؤامرة ومنفذيها الذين كانوا ينظرون إليه كقائد لحركتهم وقد أسرعوا إليه بعد إقالته يشدون من أزره، ويؤكدون ولاءهم له ووقوفهم إلى جانبه ليشعروه بأنه كان ولا يزال معلمهم، وزعيمهم وأسروا إليه حسبما جاء بأقوال شعراوى جمعة، أنهم سيتحركون تنظيميا وفى كل اتجاه، تأييدا له ودعمًا لموقفه ضد رئيس الجمهورية بل إن سامى شرف الأمين على أسرار رئيس الدولة وسياسته، بادر بعد إقالة المتهم إلى الإعراب له عن ولائه وتعاضده لموقفه رغم ما قيل من أنه كانت بينهما جفوة أما المتهم محمد فائق فهو صهره وتلميذه، وهو عينه فى مجلس الأمة يشكو إليه أسفا حزينا تأييد هذا المجلس لرئيس الجمهورية.

وقد أقر «المتهم» بصحة الأحاديث المسجلة، وهى كلها تدل على ثورته ضد رئيس الجمهورية، وحقده عليه حقدا نمت عنه ألفاظ نابية ضد رئيس الجمهورية وهو نائب له وعضو باللجنة التنفيذية العليا.

ثانيا: حرض المتآمرين على إجراء ضغط جماعى على رئيس الجمهورية، ففى حديث مسجل بين المتهم وبين محمد فائق يوم ٣ أبريل سنة ١٩٧١ يقول أنا رأى لازم يحصل ضغط جماعى عليه - يقصد رئيس الجمهورية - (التقرير رقم ١٤) وفى حديث آخر مسجل بين المتهم وسامى شرف فى ٢٦ أبريل سنة ١٩٧١ يذكر المتهم عبارة نصها ( يعنى معناها حيصفى الكل، يعنى كل من له اتجاهات ناصرية سيتخلص منه.. والله يعنى اضغطوا عليه ) (التقرير رقم ١٦).

ثالثا: أغرى المتآمرين بمقاومة رئيس الجمهورية لأنه سيصفىهم، وذلك فى حديث مسجل بينه وبين المتهم محمد فائق يوم ٢٠ أبريل سنة ١٩٧١ قبل اجتماع اللجنة التنفيذية العليا إذ يقول له (طبعًا مش حيعجبه الكلام اللي حا قوله حا اخرج ح كبر جدا، هاجر حه تجريح شديد جدا قطعًا حا أهمز صورته أمام اللجنة العليا هزا شديدا جدا.. حا يضربكم بالجزم) لا يستطيع أن يحكم هذه البلد بعد التصفية، ستكون أيامه معدودة) (التقرير رقم ٩).

رابعاً: تابع تنفيذ خطة المؤامرة فعمل على مواجهة رئيس الجمهورية ومعارضته فى مجلس الأمة إذا عرض عليه مشروع اتفاقية الاتحاد الثلاثى:

فى حديث مسجل بين المتهم وبين محمد فائق يقول (أنا فى تقديرى أنه حىكممل الخطوة (يقصد رئيس الجمهورية) يقول طيب مادام انتم مش جاهزين حاكممل، ويحاول يأخذ حاجة ولو مجلس الوزراء، لكن سنضطر نشتغل فى مجلس الأمة بعد كده) (التقرير رقم ١٠).

خامساً: جمع المتهمين المتآمرين حوله وناقش معهم خطة التحرك ووسيلته، فاقترح على شعراوى جمعة أن تصدر اللجنة المركزية قرارا بتأجيل نظر مشروع الاتفاقية إلى حين إزالة آثار العدوان — ولكن شعراوى جمعة أفهمه أن التأجيل لأسبوع واحد سيكون كافياً، واتبع ذلك بعبارة نصها: (وفوزى حىكون جاهز.. أنا مالى ايدى من النقطة دى.. مسئوليتى يا أفندم احنا نتحرك تنظيمياً على هذا الأساس) (التقرير رقم ٢) وفى نفس الحديث المفرغ فى هذا التقرير يدور حوار بين المتهم ومحمد فائق يذكر فيه المتهم أنه تكلم مع شعراوى جمعة. ومر على عبدالمحسن أبو النور وستسير الأمور على أساس تأجيل نظر الاتفاقية فى اللجنة المركزية بما يحتم موضوع الفريق محمد فوزى.

وفى حديث مسجل بين المتهم وسامى شرف فى ١٤ أبريل سنة ١٩٧١ يذكر هذا الأخير (فيه واجبات نزلت للكل واحنا نهدي برضه فى المرحلة دى، ونخلى فوزى يشوف شغله) (التقرير رقم ١٠).

سادساً: ويظل المتهم متابعاً تنفيذ خطة التآمر، مشابراً على تغذيتها بالتحريض والإثارة والتوجيه حتى بعد اجتماع رئيس الجمهورية بالهيئة البرلمانية وتأييدها له فى موقفه، فعندما أبلغه محمد فائق استياءه من تأييد مجلس الأمة لرئيس الجمهورية، وأن المجلس مؤيد لخطواته، عقب المتهم منبهاً إلى ضرورة العمل فى مجلس الأمة بقوة We must work very hard على أساس تربيط الناس فيه بحزم، ثلاثات ثلاثات، خمسات خمسات . وفى نطاق تنظيم محكم، يجعل منه وحدة متماسكة مؤيدة لموقفهم، مناصرة لمخططهم فلا يفاجئهم أحد فى هذا المجلس بأمر لا يقبلونه أو يتوقعونه (التقرير رقم ١٢).

وفى نفس الحديث أعرب المتهم لشعراوى جمعة عن سخطه على موقف مجلس الأمة بقوله « أنا بيتيهالى مجلس الأمة كان وحش خالص» ودعا إلى ضرورة العمل على تنظيمه لأن رئيس هذا المجلس لا يسيطر عليه.

على صبرى: أنا بيتيهالى مجلس الأمة كان وحش قوى.



شعراوى جمعة : لبيب مش مسيطر عليه وسايب المجلس وقاعد فى الاتحاد الاشتراكى.

على صبرى : أنا رأى لازم تشتغل فى مجلس الأمة يا شعراوى وتنظم وسيبك من لبيب أنا أعرف أنه لا يستطيع أن ينظم.

سابعاً: نسب إلى رئيس الجمهورية فى حديث له مع شعراوى جمعة يوم ٢ مايو سنة ١٩٧١ الانفرد بالسلطة. وتصفية الاتحاد الاشتراكى ، فلما أخبره شعراوى جمعة بأن خروج مظاهرة واحدة ضد رئيس الجمهورية «تربك الدنيا كلها» قال أنا رأى إن احنا نعمل تعميمات ونشرح الموضوع، والموضوع حكم فرد وإذا ما كنتش حاتعمل كده حيطيح فى البلد كلها» (التقرير رقم ٥).

ثم يعود المتهم فى حديث بينه وبين عبد المحسن أبو النور إلى القول بأن رئيس الجمهورية يعتزم تصفيتهم وتصفية الاتحاد الاشتراكى، فيرد عليه عبد المحسن أبو النور بقوله: «واضح.. واضح» (التقرير رقم ١٣).

ويقول لمحمد فائق فى حديث آخر أن الجماهير والمنظمات النقابية تنتظر صدور الأمر لها بالتحرك، وأنه تكلم مع شعراوى جمعة فى هذا الخصوص فقد جاء فى الحديث المفرغ فى التقرير رقم ١٣ عبارة على لسان المتهم نفسه «كل شوية ييجوا الناس ويقولوا اتحركوا، والنقابات عاوزين يتحركوا.. والناس مستتية إشارة، وكلمت شعراوى وقال سامر عليك بالليل».

ثامناً: أمعن فى تحريك كبار المتأمرين ضد رئيس الجمهورية بعد إقالته، فقد أبلغه سامى شرف مساء يوم ٢ مايو سنة ١٩٧١ أن شعراوى جمعة ومحمد فوزى يرجوانه الهدوء، وأن محمد فوزى متضايق وقرفان جدا — وكان جواب المتهم (قرفان ومتضايق لازم نرد عليه .. وبكده حينخلص عليكم كلكم) — التقرير رقم ٦ — ثم طلب منه شعراوى جمعة أن يثق فى تخطيطه يومين.. وأنه سيستغل عملية الإقالة فى تحريك القاعدة كلها بتعليمات تنزل إليها، وعاد المتهم محرضاً محمد فائق بقوله: «مفيش حاجة تلقائية بتحصل، لابد أن تحرك الموقف، وبعدين فوزى معاهم — يقصد مع المجموعة المتأمرة — ويقول أنه قرفان خالص» (التقرير رقم ٦).

ومن حيث إن المتهم أنكر ما نسب إليه وقال أنه لم يحرض أحداً على اتخاذ أى إجراء ضد رئيس الجمهورية وأنه لم يطلب من أحد من المتهمين الانضمام إليه فى رأيه ضد اتفاقية الاتحاد الثلاثى، بل كان بعض أعضاء اللجنة المركزية مقتنعين فعلاً بفكرة معارضتها، كما أن موقفه منها يعد أمراً مألوفاً فى المجالس النيابية والمؤسسات السياسية، ولم يكن تأجيل اجتماع اللجنة

المركزية بقصد تمكين وزير الحربية من التدخل عسكريا ضد رئيس الجمهورية بل كان التأجيل للتوفيق بين وجهات النظر المتعارضة، أما التجاوزات التي وقعت بعد أول مايو سنة ١٩٧١ فإنه لا يعلم شيئا عنها لأن ما كان بينه وبين رئيس الجمهورية لا يجاوز الخلاف فى رأى ولا تقوم المسؤولية الجنائية على مثل هذا الخلاف.

وحيث إن أحاديث المتهم التى أقر بها وتأييدها أقوال المتهمين سالفى الذكر تدل على أن اتفاقا تم بينه وبين شعراوى جمعة وأحمد كامل وسامى شرف وعبد المحسن أبو النور ومحمد فائق على خطة التآمر، وأنه كان مثابرا على تحريض هؤلاء المتهمين على مناهضة رئيس الجمهورية ومقاومته ومنعه من ممارسة اختصاصاته الدستورية، فالتقت إرادتهم مع إرادته سعيا إلى هدفهم المشترك. وبلغ به الأمر إلى حد تهديدهم بأن رئيس الجمهورية سيقوم بتصفيتهم ويضربهم بالأحذية إذا لم يواجهوه. ويجبروه بالقوة على الرضوخ لما يريدون، وفى سبيل ذلك حرض المتهم على إعادة تنظيم مجلس الأمة لضمان تعطيل مشروعات رئيس الجمهورية عند عرضها عليه، ثم مضى فى تحريضه إلى حد المطالبة بتنحية رئيس الجمهورية بعد أن علم أن وزير الحربية يؤيد المؤامرة وأنه متضابق وقرفان جدا، وحرض على إثارة الجماهير من القاعدة تحقيقا لهذا الغرض بمقولة أن رئيس الجمهورية يحكم البلد حكما فرديا لا ديمقراطيا وأنه معاد للناصرية غير ملتزم بطريقها وأنه سيصفى الاتحاد الاشتراكى بكل منظماته، وقد نفذ المتهم مع أعوانه خططهم هذه فى مراحلها المرسومة وأبعادها المقررة فرفع أمناء الاتحاد الاشتراكى فى الزيتون والوايلى ومصر القديمة وحلوان ومحافظة الجيزة ابتداء من ٢ مايو سنة ١٩٧١ الشعارات المعادية لرئيس الجمهورية وردد أنصارهم اتجاهات متسائلة فى اجتماعاتهم وفيما وزعوه من منشورات أو دبروه من مظاهرات، وقد أقر كل من سامى شرف وشعراوى جمعة أن على صبرى لم يكن يلتزم الجانب الموضوعى فى معارضته لرئيس الجمهورية، وأكد عبد المحسن أبو النور أن على صبرى كان دائما يبحث عن نفسه ومن ثم قال حقيقة الأمر بينه وبين رئيس الجمهورية لم يكن خلافا فى رأى كما يدعى ، بل كان صراعا على السلطة، فقد هاجم رئيس الجمهورية فى اللجنة المركزية ليهزمه سياسيا على حد قوله، ويضعه فى مركز لا يتيح له إقالته، كما دبر مع شعراوى جمعة إرجاء تأجيل نظر اتفاقية الاتحاد الثلاثى فى اللجنة المركزية فاتفقا معا على أن هذه اللجنة لن تجتمع مرة أخرى بسبب أحداث خطيرة يدبرونها دون تقدير لمصلحة الوطن.

ومن حيث إنه لما تقدم تكون التهمة الأولى ثابتة ضد المتهم ومن ثم يتعين مساءلته عنها.

وحيث إن الادعاء وجه إلى المتهم تهمتين أخريين، فاتهمه بأنه فى غضون المدة من سنة ١٩٦٢ حتى سنة ١٩٧١ بدائرة محافظة القاهرة:

(أ) بوصفه وزيرا ورئيسا للوزراء ونائبا لرئيس الجمهورية عمد إلى استغلال نفوذه للحصول على فوائد وميزات ذاتية لنفسه ولأسرته بأن اتفق مع إحدى شركات القطاع العام على بناء المسكن الذي يقطنه مع أسرته ولم يسدد للشركة المتعاقدة معه إلا مبلغا ضئيلا لا يتناسب مع تكاليف البناء الفعلية.

(ب) بصفته سالفة البيان عمد إلى استغلال نفوذه للحصول على ميزات ذاتية لنفسه ولغيره بأن قام بإدخال كميات ضخمة من البضائع التي جلبها لحسابه من الاتحاد السوفيتي أثناء رئاسته لأحد الوفود الرسمية إلى أراضي الجمهورية العربية المتحدة دون سداد الرسوم الجمركية المستحقة عليها مستغلا في ذلك صفته الرسمية مما ترتب عليه ضياع حقوق مالية للدولة تتمثل في قيمة الرسوم الجمركية المقررة على هذه البضائع.

وقد طلب الادعاء معاقبته عن هاتين الجريمتين طبقا لمواد ٤/٥، ٧/٦، من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٥٨ في شأن محاكمة الوزراء.

وحيث إن المتهم دفع التهمة الأولى قائلا: إن عقد المقاولة الذي أبرم مع المقاول على عبدالعزيز في ٢١ يوليو سنة ١٩٦٥ عن بناء مسكنه هو عقد جدي يدل على ذلك:

أولا: إقرار المقاول بتسلم مبلغ ١٧٥٠٠ جنيه من تكاليف المقاولة ومقدارها ١٩٠٠٠ جنيه.

ثانيا: إقرار الذمة المالية المقدم منه في ١٥ يناير سنة ١٩٦٩ فقد أثبت فيه دينا مقداره ١٥٠٠ جنيه مستحقا في ذمته للمقاول على عبد العزيز.

ثالثا: ما شهد به المهندس عثمان أحمد عثمان من أن التكاليف المذكورة في عقد المقاولة المؤرخ في ٢١ يوليو سنة ١٩٦٥ مناسبة وتتفق مع الأسعار الجارية في ذلك التاريخ.

رابعا: ما شهد به المهندس محمد رمزي عمر من أن إجمالي تكاليف بناء الفيلا بما فيها التشطيبات والتركيبات الصحية والكهربائية تتراوح بين ٢٤,٠٠٠ جنيه، ٢٦,٥٠٠ جنيه على أساس تقدير سعر المتر بمبلغ يتراوح بين ٢٠,١٨ جنيها.

خامسا: لم يثبت أن أموالا مملوكة لشركة المقاولون العرب قد خرجت منها فعلا إلى المتهم مباشرة أو بطريق غير مباشر سدادا لمبالغ مستحقة عليه عن بناء الفيلا المذكورة. وكذلك لم يثبت أن شركة المقاولين العرب قد صرفت للمقاول على عبد العزيز عن العمليات التي أجراها لحسابها كعملية المجارى الجديدة والمقاولة المتعلقة بمجلس الأمة بمبالغ تزيد عما قام به فعلا من أعمال في تلك الفترة. وقد تم ذلك عن طريق مقارنة مستخلصات مقاول الباطن مع مثيلاتها من مستحقات عملاء الشركة الآخرين.



وحيث إن المتهم دفع التهمة الثانية قائلاً أنه لا يعلم عن موضوعها شيئاً، ذلك أنه عندما ذهب إلى الاتحاد السوفيتى فى المهمة التى نذب لها كان يعالج فى مصحة بعيداً عن موسكو، ولم يعلم شيئاً عن شراء السلع أو البضائع التى اشترت من الاتحاد السوفيتى كما لا يعلم شيئاً عن الإجراءات التى اتخذت عند وصولها إلى مطار القاهرة ورغم ذلك، قام بسداد الرسوم الجمركية المستحقة على هذه السلع والبضائع بناء على أمر المغفور له الرئيس جمال عبد الناصر كجزاء له عن أخطاء مرؤوسيه الذين اتخذوا الإجراءات المشار إليها.

وحيث إنه بالنسبة إلى التهمة الأولى فإنه يبين من أوراق الدعوى أن المدعى العام شكل بقراره رقم ١٥ لسنة ١٩٧١ لجنة، لتقدير عناصر الذمة المالية للمتهم، وأنه بتاريخ ١٥ أغسطس سنة ١٩٧١ رأت هذه اللجنة تشكيل لجنة فرعية لتقدير قيمة الأرض والمباني المقامة عليها الفيلا التى يقطنها المتهم، وقد تبين لهذه اللجنة بعد الاطلاع على المستندات التى قدمتها إليها زوجة المتهم أنه حرر بتاريخ ٢١ يوليو سنة ١٩٦٥ عقد مقاول بمبلغ تسعة عشر ألف جنيه بينه وبين المقاول على عبد العزيز وذلك لبناء فيلا على قطعة الأرض رقم ٥ من المربع ٥٤١ خريطة تقسيم مصر الجديدة شياخة المتزه، وهى قطعة الأرض التى خصصتها لزوجته الجمعية التعاونية لبناء مساكن ضباط القوات المسلحة، وقد ورد تقرير هذه اللجنة أن الأرض التى خصصتها الجمعية المذكورة لزوجته المتهم مساحتها ٩٠, ١٦٩٨ متراً مربعاً، وأن ثمن المتر المربع منها أربعة جنيهات ومائتا مليم، وقدم المقاول لهذه اللجنة إقراراً محرراً فى ٦ مارس سنة ١٩٦٨ يفيد أن إجمالى المدفوعات التى تسلمها من المتهم عن عملية بناء الفيلا بلغت سبعة عشر ألفاً وخمسمائة جنيه، وأنه لم يتبق فى ذمة المتهم من أصل قيمة المقاول إلا مبلغ ألف وخمسمائة جنيه. وفضلاً عما تقدم فقد جاء بتقرير اللجنة أن الجمعية التعاونية لبناء المساكن لضباط القوات المسلحة أقرضت زوجة المتهم ثلاثة آلاف جنيه وذلك للبناء على قطعة الأرض المشار إليها.

وحيث إن أقوال المهندس عثمان أحمد عثمان والمقاول على عبد العزيز عبده جاءت مؤيدة لدفاع المتهم بشأن تكاليف بناء الفيلا المقدرة فى عقد المقاول بمبلغ ١٩٠٠٠ جنيه وأن هذا المبلغ مناسب للأسعار التى كانت جارية فى تاريخ التعاقد، كما أيدته هذه الأقوال فى نفسى علاقة شركة المقاولين العرب بعملية بناء الفيلا وفضلاً عن ذلك فقد شهد المهندس محمد رمزى عمر بأن تكاليف بناء الفيلا باستثناء أعمال الديكور تتراوح بين ٢٤٠٠٠ جنيه، ٢٦٠٠٠ جنيه محسوبة على أساس حصر كميات الأعمال الموجودة من واقع الطبيعة بعد تحديد فئاتها حسب أسعار السوق وقت تنفيذ العملية وهذا التقدير أقرب إلى المبلغ الوارد بعقد المقاول منه إلى تقدير الادعاء.



وحيث إنه يبين من الاطلاع على تقرير لجنة الخبراء الذين انتدبهم الادعاء لتقدير قيمة الأرض والمباني التي أقيمت عليها الفيلا أنها قدرت سعر المتر المربع من الأرض بمبلغ ٢٠ جنيهاً في حين أن ثمنه الأصلي في عقد الشراء ٤ جنيهات، ٢٠٠ مليون مما يدل على خطأ في التقدير الذي انتهت إليه اللجنة.

وحيث إنه فضلاً عما تقدم فقد قدم الخبيران محمد حسن الشيمي وسامى فهم سلامة اللذان ندبا لفحص حسابات شركة المقاولين العرب خلال الفترة من أول يوليو سنة ١٩٦٥ حتى ٣٠ من يونيو سنة ١٩٦٨ تقريراً جاء به أنه لا توجد عملية باسم المتهم قام بتنفيذها المقاول على عبد العزيز أو أى مقاول آخر من الباطن خلال الفترة المذكورة، كما جاء بهذا التقرير أن المبالغ التي صرفت للمقاول على عبد العزيز عن عمليات أجراها لحساب الشركة المذكورة مثل عمليات مدينة نصر وعملية المجارى الجديدة ومقولة مجلس الأمة كانت نتيجة لأعمال حقيقية قام فعلاً بأدائها وأن شركة المقاولون العرب حاسبته عنها على ذات الأسس الواردة بمستخلصات عملاتها الآخرين.

وحيث إنه عن التهمة الثانية، فلم يثبت للمحكمة أن المتهم تدخل عند وصول السلع التي نقلت من موسكو إلى القاهرة مستغلاً نفوذه لإعفائها من الرسوم الجمركية، وفضلاً عن ذلك فقد أدى هذه الرسوم عندما أمره بذلك المغفور له الرئيس جمال عبد الناصر، يؤيد ذلك ما جاء بكتاب وكيل وزارة الخزانة لشئون الجمارك المرفق بأوراق الدعوى من أنه قام بسداد الرسوم الجمركية المستحقة على السلع المذكورة وذلك بمقتضى الشيك رقم ٦٥٧٣٥١ بتاريخ ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٦٩ ومقدارها ألف وثلاثمائة جنيه.

وحيث إنه مما تقدم تكون التهمتان المذكورتان غير قائمتين على أساس، ويتعين من ثم تبرئته منهما.



وانتهت المذكرات أو الذكريات  
ولكن يبقى اسم على صبرى وطنياً  
مخلصاً تذكروه الأجيال بكل العرفان  
والوفاء والتقدير.



ساحفان عربيه



في زيارة للصين



أثناء رئاسته لمجلس الوزراء

على صدى ، أمير الساعات ، المشير عامر ، حميد الشافعي وكرية محي الدين







في زيارة للمملكة السعودية مع عبد الناصر





علی صہری





الرئيس جمال عبد الناصر مع الملك سعود وشكري القواطيني ويظهر على صبرى في الصورة





مع الأمام أحمد أمام اليمن



في كل جولات عبد الناصر الخارجية



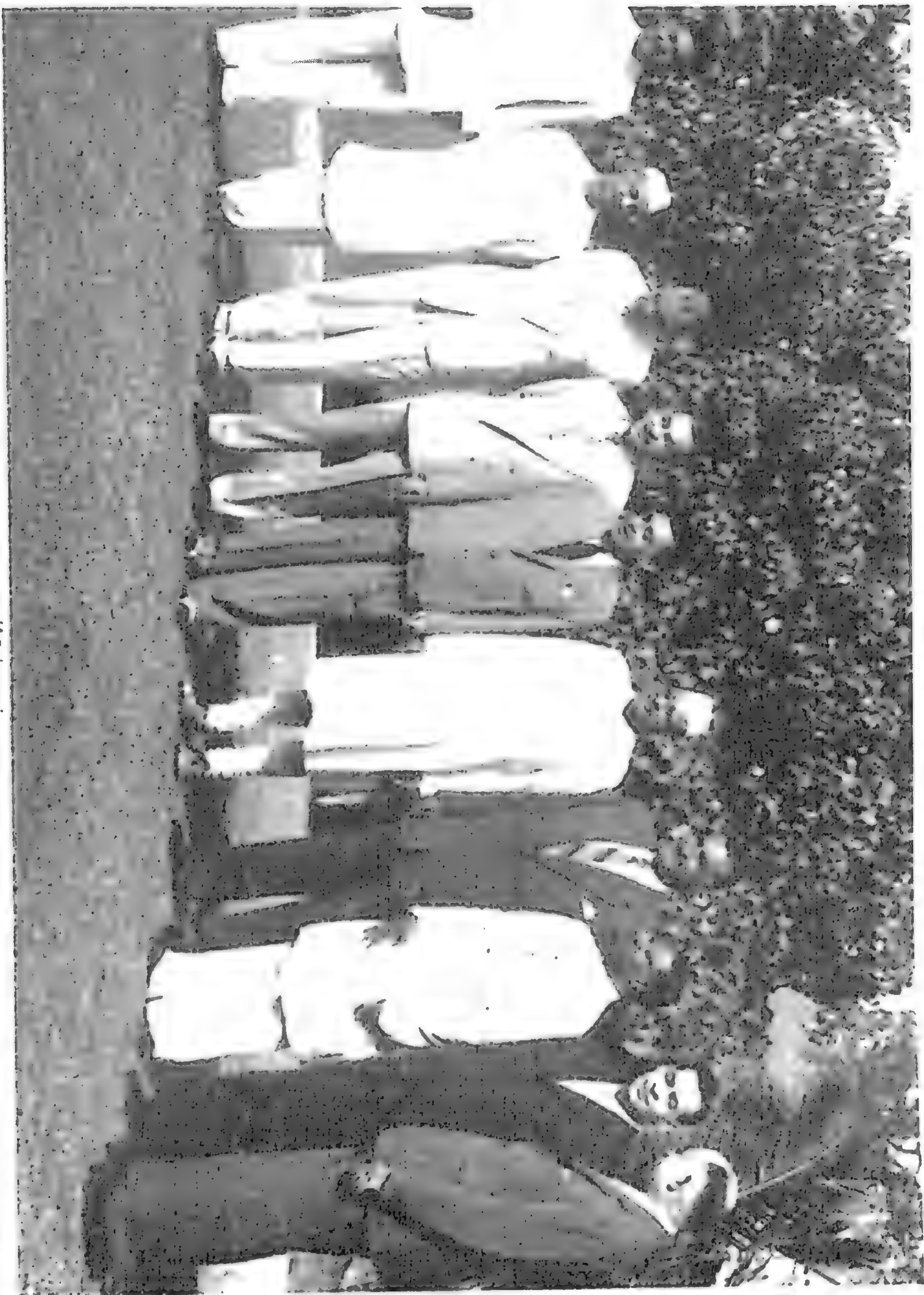
السيد علي صبري مع كل من د . محمود فوزي والسيد عبد اللطيف البغدادي



الرئيس عبد الناصر وتيتو الرئيس اليوغسلافي والوفد المرافق له ويظهر السيد علي صبري بجوار تيتو

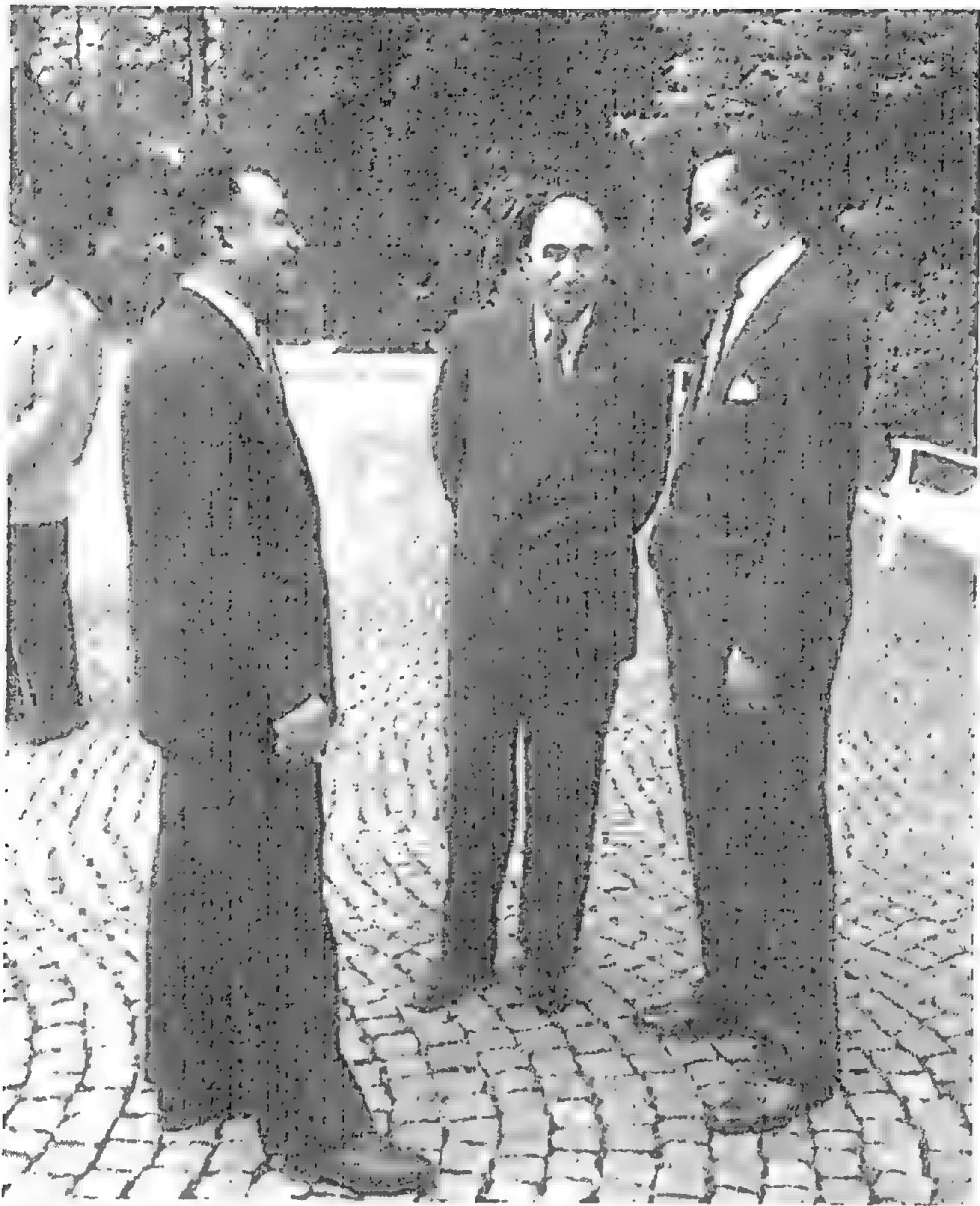


بكره احمدى الطائرات بنقسه



في زيارة للهند





مع د . محمود فوزی والسید عبد اللطیف البغدادی



السید علی صبری بجوار شوان لای رئیس وزراء الصين

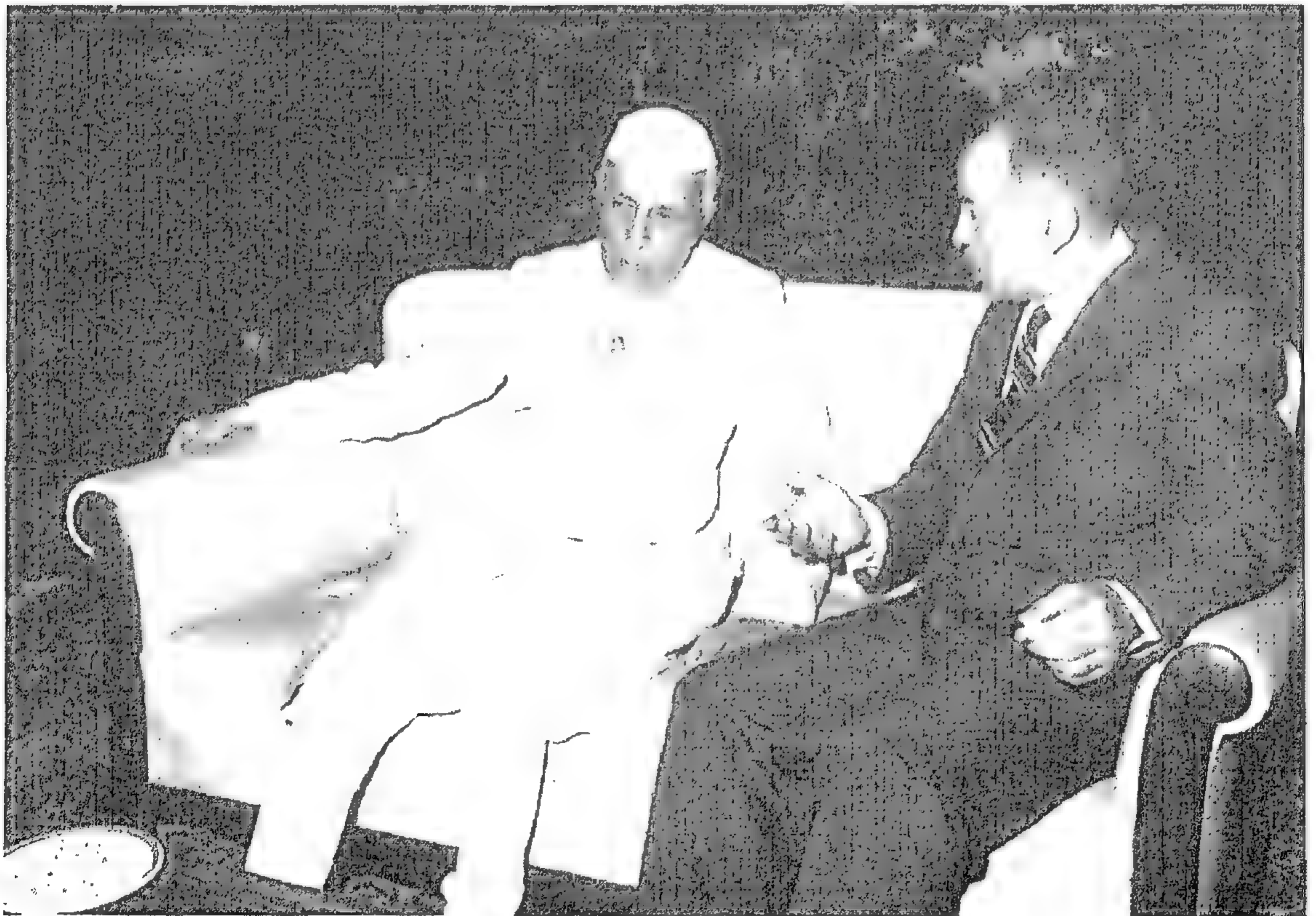


المسيح على يسرى ويظهر جواره شيران لاي رئيس وزراء المسلمين





فى جولة عربية



السيد على صبرى مع رئيس وزراء الهند جواهر لال نهرو

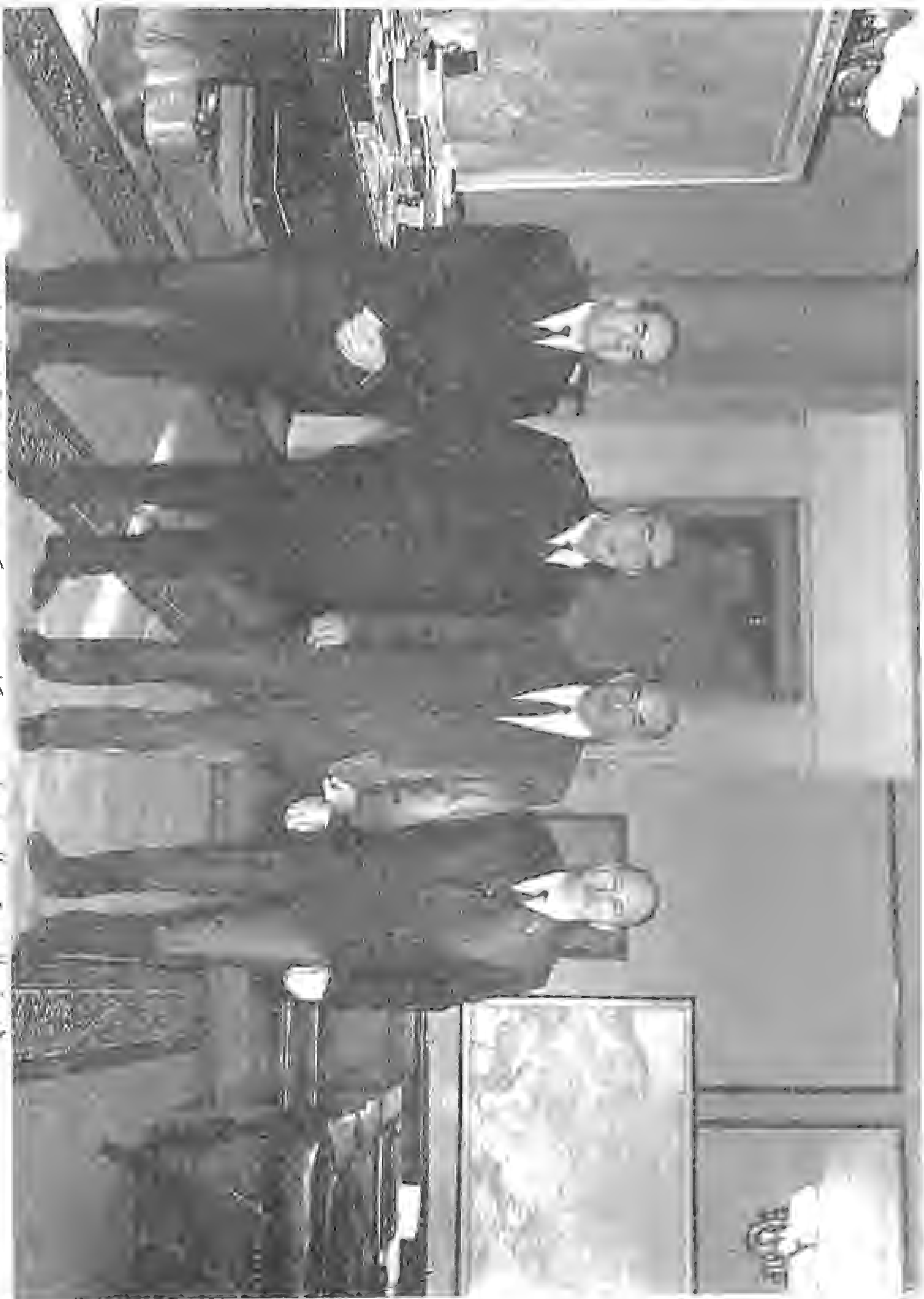
يتفقد احدى الطائرات في سلاح الطيران







الشيخ مصطفى مصطفى علي المكي



يظهر في الصورة مع السيد علي صبري كل من جرميكو ونكس خارجية الاتحاد السوفياتي  
والدكتور مراد غالبه سفير الجمهورية العربية المتحدة في موسكو .



في الصين



السيد علي صبري في زيارة لإحدى الجمهوريات الإسلامية في الاتحاد السوفيتي



غدا. أثناء زيارة لإحدى الجمهوريات الإسلامية



مع السيد عبد اللطيف البغدادي





غداً - أنثى - زيارة لأحدى الجمهوريات الإسلامية



الرئيس عبد الناصر والسيد زكريا محي الدين وكمال الدين حسين وعلى صبرى  
فى أستقبال رئيس مجلس قيادة الثورة فى السودان



فى مناورة بحرية مع عبد الناصر



مع عبد الناصر والملك سعود



يظهر من الصورة السيد عمر لوتي رحمه وعبد المجيد فريد وسعد آل زيد والفريق محمد قناري  
في استقبال السيد علي صوري بعد عودته من إحدى رحلاته في الخارج





السيد علي مصطفى باشا مع خدامه

حضرت العتيبي رحمه الله





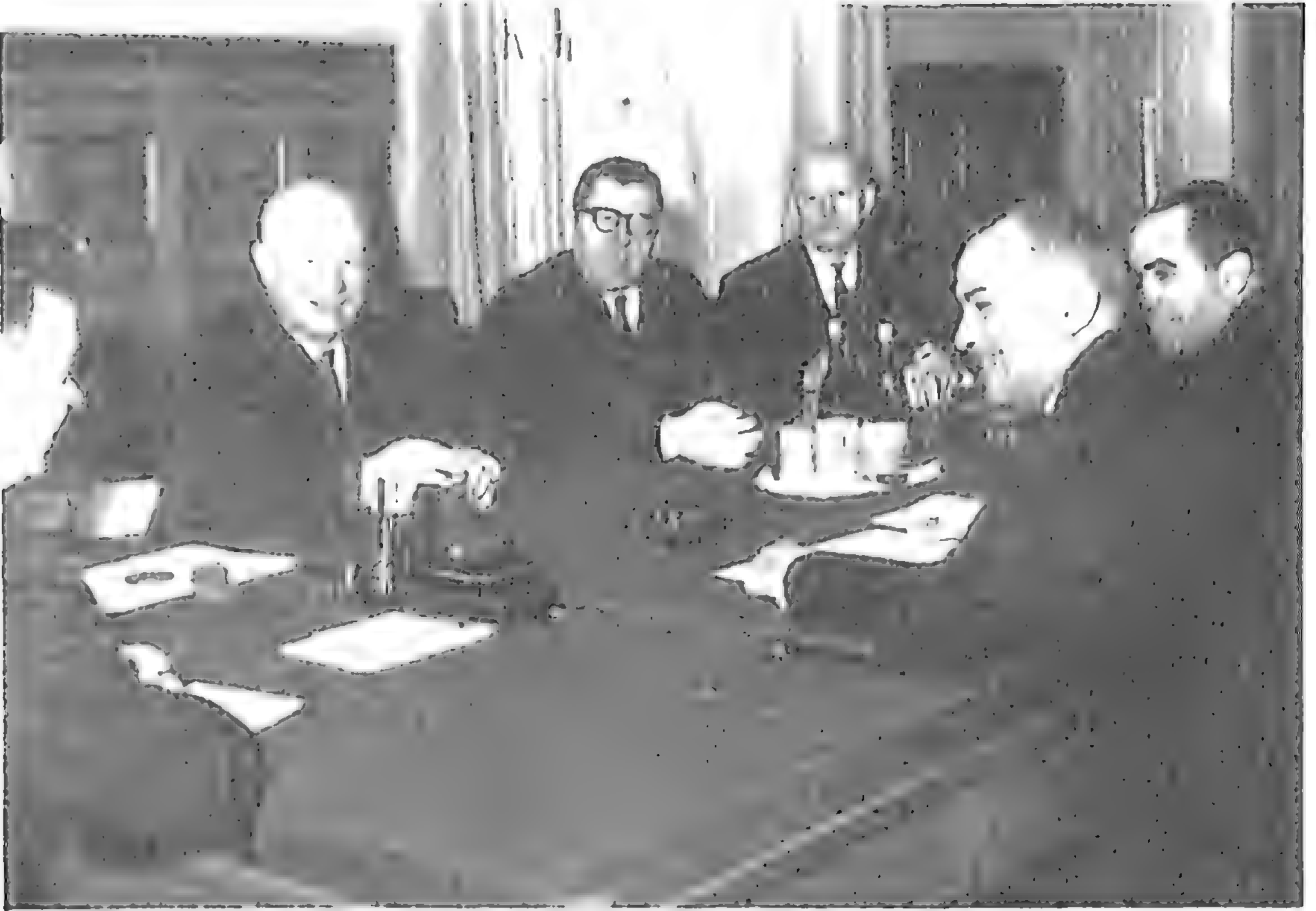


مباحثات معصية وجمعية





المسند علي حسيني في مجلس الأمة ويخاطب وزارة المسند سعد رابح



السيد على صبرى فى مباحثات مع الزعيم السوفيتى خروشوف  
ويظهر فى الصورة جروميكو والدكتور مراد غالب



فى السودان





مباحثات في الاتحاد السوفيتي











## على صبرى يتذكر بصراحة عن السادات

فى أغسطس ١٩٩١ رحل على صبرى ، بعد أن قال كلمته .. وأودع ذكرياته أمانة التاريخ ، وخلال جلساتنا التى امتدت لأيام طويلة ، لم يرفض الإجابة عن سؤال ، ولم يتوان فى توضيح موقف .. وكان حريصاً على أن يكون صريحاً وواضحاً وحاسماً .. ومحدد الموقف والفكر ..

وكانت تلك واحدة من أبرز ميزات على صبرى ، على امتداد حياته كلها ، وكان على صبرى على قمة المسئولية ، عندما رفض أن يساوم على مايعتقد أنه الحق ، وأنه الموقف المبدئى وهو ما أوصله إلى السجن ، لذلك أمضى فيه عشر سنوات كاملة ، كان يمكن أن يتفادها ، وأن يستمر فى موقعه على قمة السلطة ، لو أنه قبل أن يهادن ، أو يناور ، أو يغير من رأيه.

وكان على صبرى أشد المجموعة التى عارضت السادات وضوحاً فى تمسكه بمبادئ وقيم الثورة التى شارك فيها وعمل لها ، منذ كانت جنيماً لم يتشكل بعد.

وكان بحق رجل كل المهام الصعبة فى الثورة.. فهو الذى حمل أول رسالة إلى الولايات المتحدة الأمريكية حول الثورة ، وهو الذى سافر مع أول بعثة لتسليح جيش مصر من أمريكا .. وهو الذى حمل أول رسالة من مصر الثورة الى الاتحاد السوفيتى ، وهو الذى أشرف على عملية كسر احتكار السلاح والاتجاه بالتسليح للكتلة الشرقية.

وهو الذى قاد معركة تنفيذ أول خطة للتنمية الشاملة فى مصر.. عندما كان رئيساً للوزراء ، هذا هو على صبرى.

عبدالله امام